الفصل الثالث

مأساة ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠

الوفد يفوز فى انتخابات سنة ١٩٥٠ ويشكل الحكومة – اللجنة المالية بمجلس الشيوخ تعارض عودة الاستثناءات – الوزارة تحاول التخلص من المعارضة – استقالة رئيس ديوان المحاسبة وأسبابها – الاستجواب حول تصرفات الحكومة التى أدت إلى الاستقالة : مسألة مستشفى المواساة وكريم ثابت ومسألة مشتريات الذخيرة للجيش – مضبطة الجلسة خير تصوير لما دار فى هذا الموضوع – اقتراح تشكيل لجنة برلمانية لتحقيق المسألتين – موقف الملك من مجلس الشيوخ ومن رئيسه بعد الاستجواب – انقلاب دستورى مروع – موقف المعارضة بعد هذا الانقلاب – محاولة الحكومة تسويغ هذا الانقلاب الدستورى – الاحتجاج ومقاطعة أعمال المجلس – الموقف يقتضى رداً أكثر جرأة – موقفى من الاتحاد البرلمانى الدولى – عريضه المعارضة – مصادرة الصحف التى تنشرها – كريم ثابت ومصدر نفوذه – مسألة ترشيحه لعضوية شركة قناة السويس – الملك يحب أن يحمى رجاله – الحياة النيابية فى مصر مسرحية تمثل .

كنت بأوربا صيف سنة ١٩٤٩ على رأس وفد مصر فى مؤتمر الاتحاد البرلمانى الذى عقد بمدينة استوكهولم عاصمة السويد ، وقد علمت حينذاك أن وزارة الائتلاف التى يرأسها حسين سرى باشا استصدرت مرسوماً بتعيين محمود بك محمد محمود رئيساً لديوان المحاسبة .

وقد اغتبطت بهذا النبأ ، لأن محمود بك ، فضلاً عن كفايته وذكائه ، قد ورث عن أبيه ، محمد محمود (باشا) ، صفتى النزاهة والأنفة ، وهما صفتان لازمتان لمن يسند إليه هذا المنصب . فلما عدت إلى مصر ذهبت إلى ديوان المحاسبة وهنأت محمود بك ورجوت للديوان على يديه الخير الوفير .

وكنت معتزماً أن أسافر إلى باريس فى الأيام الأخيرة من ديسمبر لأحضر اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى . لكن الأحوال فى مصر جرت على غير ما كنت أقدر . فقد استقال سرى (باشا) رئيس الوزارة الائتلافية فجأة وألف وزارة إدارية لإجراء

الانتخابات وحددت هذه الوزارة الإدارية الأسبوع الأول من شهر يناير لإتمام عملية التصويت . فحال ذلك بينى وبين السفر إلى باريس ، واقتضى أن أبقى بمصر أرقب الحالة عن كثب .

وتمت الانتخابات وفاز الوفد فيها بالأغلبية . فألف النحاس (باشا) وزارته الوفدية ، وألقى خطاب العرش وأشار فيه كما أشار فى خطاب تأليف وزارته إلى أنه سيتبع فى الحكم سياسة قومية لا تعرف التحزب ولا المحاباة ولا المحسوبية .

على أننى كنت مع ذلك أتوقع أنها ستعيد الاستثناءات التى منحتها وزارة النحاس (باشا) السابقة ، إبان حكمها بين ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ و ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ لطائفة من الموظفين . وصدق ما توقعت فلم تمض أسابيع على ولاية الوزارة الحكم حتى بدأ مجلس الوزراء يفكر فى هذا الأمر تفكيراً جدياً انتهى إلى وضع مشروع قانون قدم إلى البرلمان بإلغاء المرسوم بقانون الذى أصدرته وزارة أحمد ماهر (باشا) فى سنة ١٩٤٥ وألغت به تلك الاستثناءات ، فلما عرض مشروع هذا القانون على اللجنة المالية بمجلس الشيوخ اعترضت أغلبيتها عليه من حيث الوضع التشريعى . لأن الاستثناء من حق مجلس الوزراء فلا موجب لأن يصدر به تشريع خاص ، وبخاصة إذا لوحظ أن المشروع الجديد لا يعطى الموظفين حقاً عن المدة التى صدر فيها مرسوم سنة ١٩٤٤ .

اعتبرت الوزارة موقف اللجنة المالية تحدياً لها ، ولما كان الذين عارضوا القانون فى اللجنة من غير الوفديين فقد حمّلت الوزارة المعارضة كلها تبعة هذا الموقف ، وبذلك بدأت تساورها المخاوف من هذه المعارضة ، وبدأت تفكر فى الوسيلة للتخلص منها ، بعد أن كان تصميمها على التعاون معها والسير بالحياة البرلمانية من طريق هذا التعاون إلى نتائج صالحة .

ولم يدر بخاطرى يومئذ أن هذا التفكير انتقل من حيز الرأى يجول بخاطر بعض الوزراء إلى حيز التصميم المجمع عليه من رئيس الوزارة ومن زملائه جميعاً . وقد حاولت أن أجد للوزارة مخرجاً من هذا الموقف ليتصل التعاون ، ولكى لا يكون رأى قانونى أبداه أصحابه فى لجنة المالية أساساً لانقلاب شامل للحياة النيابية كلها . وفاتحت بعض الوزراء فى الأمر فاطمأنوا له . ولعلهم إنما دفعهم إلى هذه الطمأنينة أنهم كانوا لايثقون بقدرتهم على احتمال هذا الانقلاب . وسافرت على رأس الوفد الذى يمثل البرلمان المصرى فى اجتماع مجلس الاتحاد

البرلمانى الدولى بموناكو ، ثم سافرت على رأس الوفد الذى دعاه البرلمان البريطانى إلى لندن ، وعدت فى السابع والعشرين من أبريل إلى القاهرة .

وقد علمت فى أثناء غيابى بأوربا أن محمود (بك) محمد محمود استقال من رياسة ديوان المحاسبة ، ثم علمت إثر عودتى من أوربا أن مصطفى مرعى (بك) عضو المجلس وجه سؤالاً إلى رئيس مجلس الوزراء يسأله عن سبب استقالة رئيس ديوان المحاسبة . ولم أكن أعرف سبب هذه الاستقالة . وإننى لفى منزلى يوماً إذ جاءنى الدكتور إبراهيم بيومى مدكور عضو المجلس والسكرتير البرلمانى للجنة المالية وأطلعنى على قصاصة من تجارب لتقرير ديوان المحاسبة ، ولم يكن هذا التقرير قد طبع بعد ، وذكر لى أن هذه القصاصة تحوى السبب الذى من أجله استقال رئيس الديوان ، وتلا علىّ هذه القصاصة فإذا به أن مدير مستشفى المواساة بالإسكندرية ، الدكتور أحمد النقيب (باشا) ، قد أعطى إلى كريم ثابت (باشا) ، المستشار الصحفى لديوان جلالة الملك ، مبلغ خمسة آلاف جنيه أتعاباً له عن تصرف لم يعرفه ديوان المحاسبة ، وأن الديوان ينتقد هذا التصرف . وفى هذه المقابلة ذكر لى الدكتور مدكور أن الوزراة طلبت إلى محمود (بك) أن يرفع هذه العبارة من التقرير فأبى ، وأن الإباء أحدث أزمة رفع أمرها إلى القصر ، وأن محمود (بك) قابل حسن (باشا) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة بسببها ، وأن حسن (باشا) ذكر لمحمود (بك) أنه لا بأس ببقاء هذه العبارة فى التقرير ، وأن محمود (بك) رأى من مجموع ما سمع أن تصرفات فى ديوان المحاسبة ليست محل الرضا ، ولذلك قدم استقالته فقبلت فور تقديمها ، وعين أحمد (بك) إبراهيم وكيل الديوان رئيساً له .

وجاء موعد الإجابة عن السؤال الخاص باستقالة رئيس الديوان ، فلم ترض هذه الإجابة مصطفى (بك) مرعى وأراد أن يعلق عليها طويلا . فلما ذكّر باللائحة قال إنه سيقدم استجواباً . وقدم الاستجواب بالفعل وحددت لنظره جلسة فى النصف الثانى من شهر مايو .

تقدم قبل ذلك استجواب فى مجلس النواب عن الحفلات الخيرية تكلم فيه النائب المحترم إبراهيم شكرى عما يجرى فى هذه الحفلات ، وأشار خلال حديثه إلى بعض الأميرات وسيدات الطبقة العليا . فأثار هذا الحديث طُلعة الناس وتندرهم . وكان له فيما يظهر أثره فى الدوائر الرسمية وغير الرسمية .

من ذلك ما حدثنى به النحاس (باشا) حين التقينا فى حفلة دعانا إليها سفير الباكستان

فى مصر لتوديع السير رونالد كمبل سفير إنجلترا فى مصر لمناسبة اعتزاله منصبه . فقد ذهبت إلى فندق سميراميس إجابة لهذه الدعوة . فلما حان موعد الطعام أقبل النحاس (باشا) نحوى وخاطبنى قائلا : أنت رئيس الشيوخ ، ولا يجوز أن يجرى بمجلس الشيوخ مثل ما جرى بمجلس النواب فى الاستجواب المنظور عندكم . وعجبت لهذا القول ، وكان جوابى أنه ليس طبيعياً أن يقال فى هذا الاستجواب مثل ما قيل فى مجلس النواب . ولما فرغنا من تناول طعام الغداء وآن لنا أن نشكر سفير الباكستان وأن ننصرف لحق بى النحاس (باشا) وخاطبنى فى الموضوع تارة أخرى بحضور فؤاد (باشا) سراج الدين فلم أقل شيئاً ، بل قال فؤاد (باشا) : لا تخف يا رفعة الباشا فهيكل (باشا) لا يخطئ .

فكرت فى هذا الكلام ، ولم يدر بخاطرى إلا أنه يشير إلى أن الاستجواب لا يجوز أن يمس جلالة الملك بحال . وكنت أنا أقدر هذا تمام التقدير . وقد خاطبنى أحمد عبد الغفار (باشا) يوماً فى أمر الاستجواب فقلت له : قل لمصطفى (بك) مرعى إن الدستور صريح فى أن ذات جلالة الملك مصونة لا تمس ، وأنا لذلك سأمنع كل كلام يمس جلالته .

وعشية نظر الاستجواب دعيت لحفلة كان بين المدعوين إليها الأستاذ حسين الجندى وكيل مجلس الشيوخ ، فقلت له إننى أخشى أن تمنعنى صحتى من سماع الاستجواب إلى نهايته ، وإنه سيرأس الجلسة إذا أنا اضطررت لسبب أو لآخر إلى التنحى عن رياستها ، وإن الدستور صريح فى أن ذات جلالة الملك مصونة لا تمس ، وإننى لذلك مصمم على أن أمنع أى كلام فى الاستجواب يمكن أن يمس جلالة الملك .

وسمع الاستجواب فى اليوم التالى وحضر فؤاد (باشا) سراج الدين عن رئيس الحكومة ، وقد تكلم مصطفى (بك) مرعى نحو الساعتين ، ثم أجلت الجلسة إلى الغد ، وفيها أجاب فؤاد (باشا) سراج الدين نيابة عن الحكومة . وكان عنيفاً فى إجابته أضعاف ما كان مصطفى (بك) مرعى عنيفاً فى عرضه واستجوابه . ولست أريد أن أصف ما جرى فى الجلسة بخير من أن أدرج مضبطتها بنصها وتفصيلها . وغاية ما أذكره أن مصطفى (بك) مرعى لم يحضر فى اليوم الذى تكلم فيه ممثل الحكومة ، بل سافر إلى الإسكندرية بحجة أنه مسافر إلى الخارج وإن تبين من بعد أن سفره سيكون يوم السبت ، بينما تكلم ممثل الحكومة يوم الثلاثاء ، وكانت لمصطفى (بك) بذلك فرصة أن يحضر الإجابة وأن يرد عليها . وقد كان لغيابه أثر فى مصير الاستجواب ، وإن تبناه الدكتور إبراهيم بيومى مذكور ساعة أعلن غياب مصطفى (بك) مرعى فى أول جلسة الثلاثاء .

وهذا نص ما ورد فى مضبطة المجلس عن الجلستين المذكورتين ، جلستى الاثنين والثلاثاء ٢٩ ، ٣٠ من شهر مايو سنة ١٩٥٠ .

٢١ – المناقشة فى الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) ، عن تصرفات بدت من الحكومة كان لها أثرها فى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة – استمرار المناقشة إلى غد

نص الاستجواب :

« حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الشوخ

بعد التحية ، أتشرف بأن أنهى إليكم أننى أريد أن أستجوب حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة فى تصرفات بدت من الحكومة كان لها أثرها فى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

٨ مايو سنة ١٩٥٠

مصطفى مرعى

عضو مجلس الشيوخ »

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – حضرات الشيوخ المحترمين ، حينما توجهت إلى الحكومة أسألها عن الأسباب التى أدت إلى استقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق ، كنت أعلم كما كنتم تعلمون ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن كتاب الاستقالة جاء خلوا من أسبابها . ومع ذلك قدرت ، كما قدر غيرى ، أن ما نعرفه عن الرجل المستقيل من سلامة التفكير وسداد الرأى لا يتأتى معه الظن أنه استقال بدون سبب . لهذا أخذت نفسى ببحث أسباب هذه الاستقالة . وانتهيت إلى أنها استقالة تتصل بعمل الرئيس المستقيل وبخاصة تتصل بملاحظات : منها ما أبداه على وجه من وجوه الصرف بخصوص مستشفى المواساة ، منها ما أبداه على وجوه الإنفاق فى حملة فلسطين . وأردت – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن أقطع الشك باليقين ، فتقدمت للحكومة بسؤال هذا نصه :

« ما هى الأسباب التى أدت إلى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة ، وهل من هذه الأسباب ما يتصل بعمله ، وعلى وجه الخصوص هل منها ما يتصل بملاحظات أبداها

الديوان على نفقات حرب فلسطين أو على وجوه صرف الإعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة بالإسكندرية ؟ كان هذا هو سؤالى . وقد أجابت الحكومة عن هذا السؤال إجابة مقسمة قسمين :

أما القسم الأول ، فقالت الحكومة فيه إن الرئيس المستقيل لم يفصح عن أسباب استقالته ، سوى ما جاء فى الاستقالة من أنه قد عرضت ظروف خاصة تجعل من العسير عليه الاستمرار فى رياسة الديوان المذكور . وهنا أجيز لنفسى – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن أقف عند هذا القسم من قسمى الجواب لأستخرج منه أن للاستقالة أسباباً ، وأن هذه الأسباب ، وإن كان قد سجل فى كتاب الاستقالة أنها أسباب خاصة ، فكلمة خاصة لا تعنى أنها أسباب شخصية ، بل هى أسباب تتصل بعمل الرجل .

والدليل على ذلك أن الحكومة إذ راجعته راجعته ، فيما تقول فى هذا القسم ، قائلة إنها ستحرص على تمكين الديوان من ممارسة رقابته القانونية على موارد الدولة ومصروفاتها . وما كانت الحكومة لتراجع الرئيس المستقل بمثل هذا لو لم تكن الأسباب التى استقال منها أسباب عامة لا أسباب خاصة .

هذا استنتاج أستلخصه من عبارة الحكومة نفسها ، على أن هناك دليلا آخر ، وهو أن الدكتورة درية شفيق تحدثت إلى الرئيس المستقيل وكانت إذ تتحدث إليه تعد حديثها لتنشره جريدة المصرى ، وقد سألته السؤال الآتى :

« ذكرت الصحف – بمناسبة استقالتكم من ديوان المحاسبة – أن هذه الاستقالة كانت لأسباب شخصية ، فهل هذا صحيح ؟ فكانت الإجابة بلا » .

هذا الحديث – يا حضرات الشيوخ المحترمين – كان معدًّا للنشر فى جريدة «المصرى» ، لأن « بروفته » ، التى كان مقدراً لها أن تطبع ، فى يدى الآن ، ولكن قوة قادرة تدخلت فى هذا الموضوع ، فمنعت الجريدة من طبع هذا الحديث ونشره .

إذن فالظروف التى يقول عنها رئيس الديوان إنها عرضت فجعلت من العسير عليه الاستمرار فى رياسة الديوان ، هى ظروف عامة تتصل بعمله ، أو من غير شك أن الحكومة التى تلقت هذه الاستقالة قد فهمت أن هذه الظروف ظروف عامة .

وهنا – يا حضرات الشيوخ المحترمين – كان لزاما على الحكومة ، لتؤدى واجبها على النحو المرغوب فيه ، أن تسأل الرجل عن هذه الظروف .

والواقع – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أنها سألته ، وأنه طالعها بها ، وكان على

الحكومة وقد عرفت هذه العقبات أن تذللها ، لأن هذه العقبات تحول بينه وبين أداء واجبه على الوجه الأكمل . فى هذا إبراء لذمتها . لكن الحكومة تقول إنها عملت على إقناعه بالعدول عن استقالته مؤكدة له حرصها على تمكين ديوان المحاسبة من ممارسة رقابته القانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها . ولكن سعادة رئيس الديوان السابق ، مع الأسف الشديد أصر على الاستقالة . فالحكومة هنا فى عبارتها تقول إن الذى كان منها هو أنها تؤكد باللسان أنها مستعدة لتمكين الديوان من أن يؤدى واجبه .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

أرى هنا قصوراً من الحكومة فى أداء واجبها ، وكنت أود أن تقول إننى أقف مع الرجل بعد أن أيقنت أنه على حق ، وإننى أظاهره وأعضده . لو قالت الحكومة ذلك لأبرأت ذمتها . ولكن ، وهى هنا مريرة ، لا تقول الحكومة ولا تستطيع أن تقول إنها وقفت إلى جوار الرجل تعضده وتسنده ، وإنما تقول اعدل عن استقالتك وتغاض ، هذا معنى كلام الحكومة .

والقسم الثانى من إجابة الحكومة هو : أما أن الاستقالة متصلة بملاحظات أبداها الديوان على نفقات حرب فلسطين ، أو على وجوه صرف الإعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة ، فالجواب عنه أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء ديوان المحاسبة قد نص فى مادته التاسعة على حق الديوان فى إبداء الملاحظات على صرف الاعتمادات . وفى حالة وقوع الخلاف بين الديوان وإحدى الوزارات أو المصالح يعرض الخلاف على مجلس الوزراء للفصل فيه ، وإنه لم يحدث فى عهد الحكومة القائمة أى خلاف بين الديوان وبين وزارتى الحربية والصحة فى صدد هذين الموضوعين .

انظروا – يا حضرات الشيوخ المحترمين – إلى المهم فى هذا الموضوع . فعلى العكس ، ما وصل من ملاحظات فى هذا الشأن قد جعلته الجهات المختصة محل العناية التامة وإذن بمقتضى صريح لفظ الرد ، هناك ملاحظات أبداها رئيس الديوان على هاتين المسألتين : مسألة مستشفى المواساة ، ومسألة نفقات حملة فلسطين وكل ما قالته الحكومة إنها أحلت هذه الملاحظات محلها من الرعاية .

وهنا – يا حضرات الشيوخ المحترمين – لب الاستجواب . وذلك لأننى هنا أراجع الحكومة ، وأقول إن هذا الذى تقولينه لا يتفق مع الواقع ، بل يؤسفنى أن أقول إنه يناقض الواقع ، وإلى حضراتكم البيان .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – أريد أن أعرف فى أى عهد من

عهود الحكومات حدثت هذه المخالفات ، لأنه ليس لدى فكرة عن هذه المخالفات ، لا سيما مسألة مستشفى المواساة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – ماذا يقصد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى من ذكر العهود والحكومات ؟

لا يصح لنا أن نقارن عهداً بعهد . ولا حكومة بحكومة . والبلد ضائع بين هذا وذاك . نحن فى وقت لا يصح لنا أن تدخل فيه الحزبية والحكومات المختلفة . وأرجو من حضرات الشيوخ المحترمين أن يقدروا رسالتهم فى هذا الاستجواب . وأن يرفعوا هذه المسألة فوق الحزبية وفوق العهود .

قلت إن الحكومة إذ تزعم أن للديوان ملاحظات فى شأن المسألتين ، وأنها أحلت هذه الملاحظات محل العناية والرعاية قد جانبت الصواب والحق . وفيما يتصل بالمسألة الأولى وهى مسألة مستشفى المواساة ، تبين للديوان عند تحقيقه وجوه الصرف ، وجوه صرف مستشفى فؤاد الأول – وحضراتكم تعلمون أن هذا المستشفى قد صدر به مرسوم بقانون سنة ١٩٣٩ ثم صار معهداً خيرياً – تبين له أن هذا المعهد كان فى الأصل يطلق عليه اسم مستشفى المواساة ، وكانت تملكه وتديره جمعية المواساة .

ولكن عندما ناءت هذه الجمعية بحمله رؤى ، للخلاص من ذلك ، ولكى يتمكن المستشفى من أداء واجبه ، أن تخرج الجمعية عن المستشفى ، وأن تمنحه الحكومة إعانة قدرها عشرون ألفاً من الجنيهات سنوياً ، وأن تمنحه البلدية إعانة قدرها خمسة آلاف جنيه ، على أن يكون للمستشفى معهداً طبياً خيرياً يحمل اسم المغفور له الملك فؤاد الأول . وعلى هذا صدر مرسوم بنظام هذا المعهد الخيرى ، وقد نص المرسوم على أن يعين رئيس هذا المعهد بمرسوم ملكى ، وعلى أن يتكون مجلس إدارته من تسعة أعضاء : ثلاثة منهم يختارهم وزير الصحة ، وثلاثة تختارهم جمعية المواساة ، وثلاثة تختارهم البلدية ، وقد سن هذا المجلس لائحة داخلية للمستشفى إذا ما صدق عليها وزير الصحة العمومية أصبحت قانوناً نافذاً

وعلى هذا الأساس – يا حضرات الشيوخ المحترمين – انبسطت يد ديوان المحاسبة على هذه المؤسسة ، لأن فى قانون إنشائه نصاً صريحاً يقضى بأن تمتد رقابة الديوان على كل مؤسسة تعان ، كما تمتد على فروع الحكومة سواء بسواء .

ذهب رجال الديوان يبحثون – أداء لواجبهم – فإذا بهم يجدون خمسة آلاف من الجنيهات تخرج من مال هذا المعهد الخيرى الذى تعينه الحكومة ، وتعينه البلدية ، ويعينه الخيرون من الناس ، صرف هذا المبلغ بتحويل على بنك مصر تاريخه ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ ، لشخص معين ، هو كريم ثابت (باشا) ، ورقم هذا الشيك هو ١٥٢١٢ ، وفى دفتر الصرف ذكر مقابل هذا المبلغ الذى تسلمه (الباشا) ، إنه للدعاية ، والنشر الخاصين باليانصيب والإعانات .

حضرات الشيوخ المحترمين،

وقف رجال الديوان عند هذه العبارة ، فتمثلت لهم مجموعة من ثلاث مخالفات ، وما خفى كان أعظم . أولى هذه المخالفات ، أن اللائحة الداخلية لهذا المستشفى تقضى بأن كل وجه من وجوه الإنفاق يزيد على ٣٠٠ جنيه يتعين عرضه على مجلس الإدارة ، وهذا الأمر لم يعرض على مجلس الإدارة .

وثانية هذه المخالفات ، أن هذا المبلغ كان يجب أن يكون مؤيداً بالدليل ، أو بالأدلة التى تبين وجوه إنفاقه . ولكن لم يكن لهذا المبلغ مستندات .

وثالثة المخالفات – أن الديوان قد راعى أن هذا المعهد الخيرى الذى تعينه الدولة ، وتعينه البلدية ، ويمد يده لرجال الخير يسألهم المعونة – يسخى هذا السخاء ، فيعطى خمسة آلاف من الجنيهات مقابل ما قيل إنه بروباجندا ، ودعاية خاصة باليانصيب .

كتب الديوان إلى وزارة الصحة العمومية فى فبراير ومارس سنة ١٩٥٠ يستنبئها النبأ الصحيح ، ويكشف عن هذه المخالفات المرة بعد المرة ، لوزير الصحة ، فى عهد هذه الحكومة

لا أقول هذا لأننى أميز حكومة على أخرى ، ولكن أقوله ردا على سؤال لأحد الزملاء عن العهد الذى وقع فيه هذا . يكتب الديوان ، ويقول إن هناك مخالفات ثلاثا ، فلا تحرك وزارة الصحة ساكنا على الرغم من استعجالها . لم يسع الرجل – وهو رئيس الديوان السابق – أمام هذا وهو يعد تقريره السنوى ، إلا أن يورد فى تقريره العباره الآتية . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – فى أى تقرير وردت هذه العبارة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – أقول – تحت مسئوليتى إنى سألت الرجل : هل حقًّا جاء ذلك فى مشروع التقرير الذى أرسلته إلى المطبعة الأميرية ؟ قال نعم ، وإن كتبت إلى فإنى على استعداد لأن أؤيد ما قلته كتابة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا يمكن أن تستند المناقشة فى مثل هذا الاستجواب

إلى مثل هذه الأسس ، وهى أن يقف المستجوب ، ويقول إنه قد نمى إلى علمى أن فى مشروع التقرير الذى سيقدم إلى البرلمان بعد كذا من الشهور عبارة كذا ، وإنه سأل كاتب هذه العبارة عن صحتها فقال نعم ، إننى أعترض على سرد هذه العبارات التى لا يمكن للمجلس أن يتحقق من صحتها .

حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الجليل أبو سمرة (باشا) – هل منع التقرير من الطبع ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذا غير صحيح .

الرئيس – لقد قال حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) إن رئيس ديوان المحاسبة السابق أطلعه على هذه العبارة وقال له إنها كانت سترد فى تقريره .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إنى أتساءل ، هل جرت التقاليد البرلمانية فى هذا المجلس بأن يستند المستجوب فى مناقشته إلى عبارة فى ورقة بين يديه لا نعرف مبلغها من الصحة ، أو بما ينشر فى الصحف ؟ ويقول إنه نمى إلى علمه كذا ، وسأل كاتب العبارة عن صحتها فقال نعم ؟

أعتقد أنه إذا أقر المجلس مثل هذه السابقة ، فإنه لا يمكن الوقوف عند حد للمناقشة .

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظة – أرى أن يترك المستجوب كى يمكن للمجلس أن يتابع الفكرة ويستوعب هذا الموضوع القومى ، كما أرجو – ونحن هنا فى دور التحقيق وسماع الوقائع – معالى الوزير عدم المقاطعة ، وله بعد ذلك أن يقول ما يشاء .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إننى أتكلم من حيث الشكل . وقد قلت إن لهذا المجلس تقاليد فى المناقشة ، حتى إننا لا نقبل الاستناد فى ذكر الوقائع إلى الصحف وما ورد بها من أحاديث ومن وقائع ، فلا يليق أن يأتى مصطفى (بك) مرعى هنا ، ويذكر للمجلس أن هناك ورقة يقول فيها إنه نمى إلى علمى . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظه – اتركونا نفهم الموضوع ، فعند سرد الوقائع يمكن تقديرها .

الرئيس – الذى أفهمه أن رئيس الديوان أعطى حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) ورقة ، وقال له إن الذى دون فيها هو قولى .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى (بك) – بل أكثر من هذا ، فإن رئيس ديوان المحاسبة كتبها فى مشروع تقريره ، وأرسلت إلى المطبعة لطبعها . وفعلا طبعت البروفة .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد رأيت البروفة بنفسى وفيها هذا

الذى سيقرأ الآن .

حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفتوح – لأول مرة فى التاريخ أسمع أن حضرات الأعضاء يذهبون إلى المطبعة ليطلعوا على البروفات .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – لم يسع رئيس الديوان ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إلا أن يورد فى مشروع تقريره الذى فرغ منه كاملا وأرسله إلى المطبعة الأميرية – وخذوا عنى هذا كمسئول – إلا أن يورد هذه العبارات ، فقال : « تبين أن هناك مبلغ خمسة آلاف جنيه بموجب الشيك رقم ١٥٢١٢ بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ على بنك مصر ، وقيد المبلغ المذكور بدفاتر المصروفات على أنه مصروف لشخص معين ، على أنه (بروباجندا ودعاية ونشر خاصة باليانصيب والإعانات) وقد استرعى نظر الديوان حين فحص هذا الموضوع أنه لم يكن هناك ضمن مستندات الصرف أى مستند خاص بمفردات هذا المبلغ ، ولا بالأوجه التى أنفق فيها ، فضلا عن عدم الحصول على موافقة مجلس الإدارة على هذا الإجراء ، خلافاً لما تقضى به أحكام اللائحة الداخلية من وجوب عرض كل مصروف يزيد على ٣٠٠ جنيه على المجلس المذكور ، كما استرعى النظر من ناحية أخرى ضخامة هذا المبلغ بالقياس إلى أعمال الدعاية التى قيل بإنفاقه فيها » .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

كتب الرجل هذا فى مشروع تقريره ، وقال إن فى هذا الذى اكتشفه الديوان ثلاث مخالفات واضحة – وأنا أقول إن هناك مخالفات أخرى أخطر وأضخم ، وخطورتها تأتى من ناحية الرجل الذى أخذ ذلك المال .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إنى أعترض على هذا النحو الذى تتجه فيه المناقشة ونحن هنا لسنا بصدد سماع « حواديت » ، وإنما نحن بصدد استجواب ، والاستجواب هو اتهام موجه إلى الحكومة عن تصرفات بدت منها . أما هذا الكلام فمجال المناقشة فيه عند عرض تقرير ديوان المحاسبة ، كما أنه لا يجوز اتهام رجل لا يملك الدفاع عن نفسه . لهذا يجب أن ينحصر الكلام فى الاستجواب وفيما ينصب على تصرفات الحكومة . وإنى أسجل هذا للمبدأ ، وأرجو أن تنفذ اللائحة ، لأن فتح الباب على هذا الوضع سيخلق تقاليد فى غاية الخطورة .

الرئيس – أفهم من كلام معالى وزير الداخلية ، أن يكون الكلام فى الاستجواب عن تصرفات الحكومة التى أدت إلى استقالة رئيس الديوان ، وذلك هو الواجب .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – عندما أقول إن الحكومة تغاضت عن مخالفة ، فيجب أن أشرح وأوضح موضوع المخالفة وأن أبين من المخالف .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إنى ألفت النظر إلى اتباع تقاليد المجلس واللائحة الداخلية .

الرئيس – الذى يهمنا هو ما فعلته الحكومة فى هذا الصدد ، دون سواه .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى باشا – إذا استجوب وزير الداخلية عن مخالفة وقعت وأهملت فيها الحكومة . أليس من حق المستجوب أن يبين هذه المخالفة ، وأن يوضح ظروفها وملابساتها للمجلس ؟ إن المقاطعة للمستجوب على هذا النحو لا تليق .

(ضجة من اليمين) .

الرئيس – إن الاستجواب خاص بتصرفات الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – إن السكوت عن ملاحقة المخالفة والبحث عنها تصرف من الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – قلت يا حضرات الشيوخ المحترمين إن فى المسألة مخالفات أخطر من تلك التى سجلها ديوان المحاسبة . ذلك أن هذا الإنسان الذى استولى على هذا المبلغ ليس إنساناً عادياً ، فهو موظف يشغل وظيفة كبرى ، وقد لا يلزم – إذا ما قلت إنه موظف – أن يكون موظفاً فى الحكومة ، إذ هو موظف فيما هو شبيه بالحكومة

الرئيس – المبلغ الذى صرف وقيل إنه أنفق فى الدعاية وكيت وكيت ، هل تبين ، عندما سئلت وزارة الصحة بشأنه ، أنه أنفق أم لا ؟

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم مدكور – هذا السؤال يوجه للحكومة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – هذه هى الصفة الأولى التى تتبينون فيها خطورة الفعلة وتجعل منها أمراً غير عادى . لأن هذا الشخص يعمل فى مؤسسة إن لم تكن حكومية خالصة فهى شبه حكومية ويشغل فيها وظيفة كبرى ، ألا وهى مستشار الإذاعة .

والمسألة الأخرى هى أنه ممن تشرفوا بالالتحاق بخدمة ديوان جلالة الملك لأنه مستشار صحفى ، وقد يكون وقت أخذه المبلغ لم يكن قد حظى بهذا الشرف . ولكن وقد تبين على أبسط الفروض أن هناك شبهة على هذه اليد التى حظى صاحبها بهذا الشرف ، فقد كان حقًّا على الحكومة بحكم الولاء للجالس على العرش ذاته ألا تسكت ، وهنا محل الكلام فى مسئولية الحكومة .

أنا لست عابثاً ولا هازلاً . فشخصية الرجل وصفته إذ التحق بهذا الركب الكريم ما كانتا تجيزان أبداً للحكومة أن تسكت . ومادامت هناك شبهة ، فمن الخير فى إنسان هذا شأنه أن يحقق معه ، وأن تهتم الجهة الحكومية المختصة بهذا الأمر ، وأن تبحث لترى الرأى الحق ، حتى إذا ما بان أن الرجل برىء فبها ونعمت ، وهو خليق أن يحظى حيث هو بمكان الشرف .

أما إن كان العكس ، فواجب الولاء للجالس على العرش نفسه وواجب الولاء للبلد التى تطمع فى أن ترى قوانينها تسود الكافة ولا تسود فردًا دون فرد ، أن تتبين الأمر . وهذا هو ما أنعاه على الحكومة .

ياحضرات الشيوخ المحترمين ، بروباجندة ودعاية ونشر خاصة باليانصيب ، بروباجندة ودعاية ونشر خاصة باليانصيب !

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل هذا هو موضوع الاستجواب يا سعادة الرئيس ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – نعم .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أنا أحتكم إلى سعادة رئيس المجلس .

الرئيس – هل صرف هذا المبلغ فى سنة ١٩٤٨ ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – من المعروف أنه فى سنة ١٩٤٨ كان كريم ثابت باشا رئيساً لتحرير المقطم ، فهل هذا الكلام داخل فى الاستجواب ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – وماذا كان فى سنة ١٩٥٠ ؟

قلت فيه شبهة . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أنا أتكلم فى اللائحة : هل هذه الوقائع تدخل فى موضوع الاستجواب ؟

إنى أحتكم إلى سعادة الرئيس .

الرئيس – أرجو الاقتصار على الوقائع المتصلة بالاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم رشيد – هل يسمح حضرة المستجوب بأن يوضح لنا ، هل الحكومة منعت رئيس ديوان المحاسبة . . .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك– أنا أوضح كما أرى لا كما يرى لى حضرة الشيخ المحترم .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، ليس كما ترى ، بل إن كرامات الناس ليست عرضة لمثل هذا .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أنا متأكد أنك معى بقلبك .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، لا . وستسمع ردى الآن ، والموضوع يجر إلى تعبيرات وألفاظ يجب ألا تقال ، بل إنها قيلت فعلا ، وسوف أطلب عدم إثباتها فى المضبطة ؛ وكفى ما نحن فيه .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – إن ما نحن فيه نجم من السكوت على مثل هذا .

بروباجندة ، دعاية ، نشر خاصة باليانصيب ! !

حضرة الشيخ المحترم نجيب إسكندر باشا –هل يمكن لحضرة المستجوب أن يوضح للمجلس تاريخ أول ملاحظة فى هذا الموضوع لوزارة الصحة ؟

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك – ما هذا يا أخى ؟ هل تريد أن تدافع عن نفسك ؟ ليس من حقك هذا ، فدعنا لنستمع إلى كلام حضرة المستجوب .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور نجيب إسكندر باشا – لا ، إنما أريد أن أتبين صحة الواقعة ، وأسأل حضرة المستجوب إيضاحاً ، فلماذا يتدخل فريد بك وليس له شأن فى الموضوع؟

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك – المجلس يريد أن يسمع .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – بروباجندة ودعاية ونشر خاصة بالإعانات . تشرفت ببيان أن اليانصيب فى هذا العهد له متعهد ، وقد بقى موضوع الإعانات . وهذه تستحق منكم وقتًا ، لماذا ؟ الحكومة هى التى تعين المستشفى بعشرين ألف جنيه ، والبلدية تعينها بخمسة آلاف جنيه .

وقد حدث – ياحضرات الشيوخ المحترمين – أن تقدم هذا المستشفى لمجلس الوزراء فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، قائلا إنه فى حاجة إلى عيادة خارجية ، فما وسع مجلس الوزراء إلا أن قرر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ إعانة قدرها خمسون ألف جنيه .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا – غير العشرين ألفاً ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – نعم ، وقد عرض عليكم هذا الاعتماد فى

حينه وأقررتموه فى شكل قانون . وإذا كانت الإعانات من الأشياء التى يؤخذ عنها أتعاب ، فهل منها إعانة الحكومة ؟

مكتوب : بروباجندا ودعاية ونشر خاصة باليانصيب والإعانات ، والحكومة هى التى تعين ، والإعانة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وهذا المبلغ أخذ فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ ، فهل ينفتح باب الشك والتساؤل حول إعانة الحكومة ، هل هى من الإعانات التى لوحظت فى صرف المبلغ ؟

ومادام الأجر مدفوعاً للإعانات ، والإعانات لا تكون إلا من الحكومة أو البلدية ، ومن الناس الذين يعينون المستشفى ، إذن فالوجه الأول من وجوه الإعانات هو الحكومة . وقد قررت فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ أن تعين هذا المستشفى بخمسين ألف جنيه . فإذا كان ما كتب فى دفتر صرف هذا المستشفى هو أن المبلغ دفع مقابل بروباجندا ودعاية ونشر خاصة باليانصيب والإعانات ، ينفتح الشك – يا حضرات الشيوخ المحترمين – حول إعانة الحكومة باعتبارها من بين هذه الإعانات .

بقيت الإعانات الأخرى ، فخيار الناس فى الإسكندرية وغيرها دفعوا تبرعات يمكن أن يقال عنها إعانات ، فتكون قبيحة أيضا ، وينفتح جرح دام ، فالرجل الطيب الخير الذى نذهب إليه متوسلين أن يدفع المبلغ كذا إعانة ، يموت الخير فى قلبه يوم يعرف أننا مأجورون .

فالخير لهذا المستشفى – لو أن فيه من يرعى الله والحق – ألا يكتب ولا يقال إن من يستدرون عطف الخيرين يكونون مأجورين على ذلك ، لأن هذا فضلا عن كونه عارًا ، فهو يمنع الخيرين عن فعل الخير .

هذه هى الجناية الخطيرة .

أنا لا أقطع يا حضرات الشيوخ المحترمين ، ولا أؤاخذ الحكومة على أساس القطع والتأكيد ، ولكنى أقول إن الشك باد ، وباد فى أقوى صوره . مخالفات ، ومخالفات خطيرة ، تتصل بشخص له الآن مركز خطير فى هذا البلد .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل هذا كلام يجوز أن يقال ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – لا أسمح أن يعقب على كلامى بأنه لا يجوز أن يقال .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إذن فسر ما تقول .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – لا أفسر .

حـضرات الشيوخ المحترمين – أردت ، قبل أن آخذ مسئولية الكلام فى هذا الموضوع من فوق هذا المنبر – أن أفهم ماذا قال هذا الرجل ؟ أو ماذا قالت عنه وزارة الصحة ، أو مدير مستشفى المواساة ؟ .

اتجهت إلى رئيس ديوان المحاسبة الحالى ، وحدثته تليفونيًّا ، وقلت له : إنى قدمت استجوابا بخصوص استقالة الرئيس السابق ، فهل عندك ما أرد به على الملاحظة التى وردت فى تقرير رئيس الديوان المستقيل ؟ فإن كان عندك رد أو دفاع ، فأكون سعيدًا لو أذنت فى أن أحضر ، أو أرسلت إلى ما عنـــدك ، لأطلع عليه قبل أن أقول أية كلمة . فبخل على رئيس الديوان الحالى باطلاعى على أى شيء ، وقال إن هذا سر لا يمكننى أن أطلعك عليه . فقلت له ، إنك فى الديوان تمثل البرلمان ، بل إن الديوان كله نائب عن البرلمان ، بل هو عين البرلمان على ميزانية الدولة ، فإن أنا طلبت منك – كشيخ – أن تطلعنى على ورقة عندك ، فأنا فى حدود حقى . فقال : لا ، ومع ذلك فقد وافانى نبأ ما حصل دفاعا عن هذه المسألة . أتدرون ما هو ؟ أن يجمع مجلس إدارة جمعية المواساة ، ليقرر ما يدفع الشبهة ، إذ من المخـالفـات الثابتة أن الأمر لم يعرض على مجلس الإدارة كما تقضى اللائحة . وهذا ما قاله رئيس الديوان ، وكل واحد يقول هذا ، مادام فيه لائحة ، وفيها هذا النص .

يجمعون مجلس إدارة المواساة بعد تقديم الاستجواب كى يقول :

ليس فى الإمكان أبدع مما كان . والباشا مشكور على خير ما قدم !

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن كان هذا صحيحاً ، فأنا مضطر أن أتلمس – لأن رئيس الديوان بخل على بالرد – وآخذ بكل ما أسمعه ، فإن كان هذا الذى سمعته صحيحاً من أن مجلس إدارة مستشفى المواساة اجتمع بعد الاستجواب ، ليقرر أن هذا المبلغ قليل بالنسبة للجهد الذى بذل – فيا حضرات الشيوخ المحترمين ، يلزمنا هنا أن نصارحهم بأن التصفيق للجريمة لا ينفى كونها جريمة ، وأن الإعجاب بالمجرم يؤثم المعجب ولا يبرئ المجرم .

كما قيل بعد تقديم الاستجواب إن هذا الكلام لا يجوز على أحد .

ماذا يبقى بعد ذلك ؟ بقى ما سأل عنه معالى الرئيس : هل هذه المبالغ صرفت ؟ نعم صرفت لهذا الشخص المعين ، مقولا فى وثيقة صرفها إنها صرفت لقاء عمل – ولم يتقدم أى دليل على أن هذا العمل عُمل ، وليس هناك قصاصة ورق وليس هناك إعـــلان بانصيب – ولو كان بانصيباً فإن لليانصيب متعهدًا خاصًّا .

الرئيس – لم أسأل هل المبلغ صرف لفلان أو لم يصرف ، وإنما أسأل هل هناك مثلا إعلانات نشرت فعلا فى جريدة « المقطم » أوغيرها عن مستشفى المواساة ، فاستحقت هذا المبلغ ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أين الدليل ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل هذا استجواب ؟

الرئيس – أليس كذلك ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، ليس هذا استجواباً أبداً .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا – أريد أن أعرف من حضرة المستجوب من الذى أمر بصرف مبلغ الخمسة آلاف جنيه ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – الدكتور النقيب باشا هو الذى أمر بصرفه .

حضرة الشيخ المحترم عبد اللطيف إسماعيل زعزوع بك – لقد صرف بأمر مجلس الإدارة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى – لقد صرف دون موافقة مجلس الإدارة ، ولم يوافق مجلس الإدارة على الصرف إلا بعد تقديم الاستجواب

والأمر هو أننا مهما ترفقنا فى اللفظ ولنا ما استطعنا أن نلين ، وسايرنا ما استطعنا أن نساير بشرط ألا تبلغ المسايرة حد الإخلال بالواجب نحو هذا البلد المسكين ، فلا شك أن هناك شبهة وأية شبهة نحو شخص كبير ، وإن لم يكن كبيراً يوم أخذ المبلغ فى شهر يناير سنة ١٩٤٨ ، فقد كان كبيرًا عندما قدم ديوان المحاسبة تقريره الذى يقول إن هناك مظنة كان على الحكومة حتماً مقضيًّا أن تتحرك للواجبين معًا : واجبها نحو العرش – ونحن جميعاً له فداء – وواجبها نحو البلاد . والرجل كتب التقرير اكتفاء بهذا القدر من الإيمان وسكت حتى جاءت حوادث أخرى سأتشرف ببيانها وأجمع أمره على أن يستقيل . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا – قبل أن نصل للاستقالة أود أن أسأل : هل عندما قدم التقرير للمطبعة توقف الطبع ؟ .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك –نعم لقد توقف طبع التقرير .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – من الذى أوقفه ؟ هذا غير صحيح ، ولا يصح الإدلاء بوقائع غير صحيحة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أنا أقول لا أعرف .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – من هنا تأتى مسئولية الحكومة إن كان التقرير فعلا أوقف طبعه ، ومن الذى أوقفه ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – ألم يذهب التقرير إلى المطبعة الأميرية ؟ ياحضرات الشيوخ المحترمين ،

أنا مأذون لى أن أنقل إليكم على لسان رئيس ديوان المحاسبة المستقيل أن هذا الذى تشرفت بتلاوته بين أيديكم كتب فى تقرير وأعد كاملا ، والذى أعده رئيس الديوان وأرسله للمطبعة الأميرية لطبعه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل التقرير جاء وليست به هذه العبارة – إن كانت قد ذكرت فى التقرير – حتى تستجوب الحكومة عن ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – بقيت كلمة أخيرة فى هذه المسألة . قد يقال إن تقرير الديوان لم يقدم ، وإن ولاية المجلس تأتى عندما يرد التقرير وينظر فيه .

ياحضرات الشيوخ المحترمين ، أنتم أكرم على أنفسكم من أن تقرروا سابقة خطيرة كهذه فعندما يقدم التقرير سننظره ونقدم تقريرنا عنه . ولكن ليس معنى هذا أنه عندما يدق سمعى حادث أو يقرع أذنى أمر خطير كهذا قبل تقديم التقرير نسكت عنه ، وإلا صارت الرقابة البرلمانية حبرًا على ورق .

أنا شيخ حديث لم أكمل سنة . ولكنى رأيت أن تقارير ديوان المحاسبة تأتى متأخرة . ونحن فى هذا كغيرنا ، لأنه فى فرنسا لوحظ فى سنة من السنين أن تقرير ديوان المحاسبة عرض بعد أربع سنين . فهل معنى هذا ياحضرات الشيوخ المحترمين أنه حينما تبدو لى ملاحظة – كان مقدراً انها من الملاحظات التى سترد على التقرير – أقف مكتوف اليدين وأنتظرها ؟ أظن لا ، وإلا ضاعت الرقابة البرلمانية ، فعندما يرد التقرير نرحب به ، ولا يغير هذا ألا نقتصر على ما يلاحظه ديوان المحاسبة أو غيره مما يقع تحت سمعى ، مثل مسألة مستشفى المواساة .

حضرة الشيخ المحترم عبد اللطيف إسماعيل زعزوع – وماذا تعمل الحكومة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – سأقول لك ما تعمله الحكومة . لقد قدم رئيس ديوان المحاسبة استقالته لرئيس الحكومة ، وأحيط علما بها ، وكان الجواب على هذه الاستقالة « معلهش » يامحمود بك ، اشتغل . فهل يريد حضرة الشيخ المحترم أن أزيده أكثر من ذلك ؟

بقيت مسألة أخرى فى خصوص هذا هى أقرب إلى التفاصيل : ٥٠٠٠ جنيه تعطى لإنسان ما ، على أنها أجر عام أو عمولة ، فإن كانت أجر عام يجب أن يؤخذ عليها ضريبة كسب عمل ، وإن كانت عمولة فهى تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وإنما الباشا

الذى دفع المبلغ للباشا الثانى ، أليس خاضعاً لقانون الضرائب مثلى ومثلك ؟ أين حق الدولة ؟ لايوجد .

إننى لم أتنبه إلى هذه الحالة ، ولكنه انتهى إلى أن زميلا فى مجلس النواب قدم سؤالا ذكر فيه أنه بموجب شيك على بنك مصر دفعت إدارة مستشفى المواساة ٥٠٠٠ إلى كريم ثابت باشا على سبيل العمولة من التبرعات التى يجمعها المستشفى المذكور . وقد عزاها حضرة النائب المحترم إلى أنها مقابل تبرعات . وإذا كان الأمر كذلك فإنه يلحقه العوار الذى تشرفت ببيانه .

فهل حصلت مصلحة الضرائب ماهو مستحق على سعادته مقابل هذا المبلغ ، وما نوع الضرائب التى حصلت وبأى تاريخ حصلت ؟ وإذا لم يكن التحصيل قد تم فما نوع الضريبة ؟ هل هى ضريبة الأرباح التجارية أو ضريبة كسب العمل ؟ وهل تنوى المصلحة تحصيلها وتوقيع الجزاء الذى ترتب على عدم دفعها ؟ ومتى يسقط حق المصلحة فى التحصيل ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك – وماذا كان الجواب على هذا السؤال ؟

الرئيس – هذا السؤال وجه فى مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أنتقل إلى المسألة الأخرى ، وهى أخطر عندى وعند البلاد ، وهى مسألة نفقات حملة فلسطين . ولعلكم تذكرون يا حضرات الشيوخ أنه حين عقدنا العزم على أن نوجه جيشنا إلى فلسطين ، قرر مجلس الوزراء القائم حينذاك أنه يلزم أن يرخص لوزارة الحربية فى أن تتحلل من جميع القيود المالية ، وعلى ذلك أصدر مجلس الوزراء قراراً فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ قضى بهذا الترخيص لوزارة الحربية . وبذلك أصبح مقررا من هذا التاريخ أن وجوه الإنفاق التى تنفقها وزارة الحربية لا تلتزم فيها بأن تتقيد بالقيود المالية العادية . وفى اليوم نفسه ، أى فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ ، أصدر وزير الحربية قرارًا شكل فيه لجنة أسماها لجنة احتياجات القوة المسلحة . خولها سلطة إبرام الصفقات التى تلزم لسد حاجة الجيش من المؤن والذخيرة .

أصبحت هذه اللجنة ، ياحضرات الشيوخ المحترمين ، صاحبة السلطة المطلقة فى أن تشترى أو تستولى لحساب الجيش على ما تشاء ، لا يقيدها إلا قيد الضمائر ، وقيد آخر كان قد احتاط له مجلس الوزراء فى مايو سنة ١٩٤٨ وهو أن تكون كل صفقة بمستنداتها . وعلى هذا جرى العمل .

يا حضرات الشيوخ المحترمين – ستسمعون منى المزعج المؤلم ، ولكن أرجو أن تقدروا أنه ليس عيباً أن نخطئ ، فالخطأ جائز ، ومن لا يخطئ لا يعمل ، ولكن العيب كل العيب فى

ألا نعتبر بأخطائنا وأن نتغاضى عنها وهى قائمة تصيح .

فإن جئت هنا لأحدثكم بأخطاء ، فإنى آسف لها غاية الأسف . وإنما يخفف عنى ، وأرجو أن يخفف عنكم ، أن نأخذ من هذه الأخطاء العبرة والموعظة .

كان هناك موردون يوردون للجيش الذخيرة والمؤن ، ومنهم موردون ما سمعنا عليهم من سوء ، ولكن هناك أيضًا موردين كانوا على غير هذا. كانوا بحيث اعتقد رجالنا فى جبهة القتال أن هناك من هو متآمر عليهم لكيلا ترسل لهم ذخيرة للقتال .

ياحضرات الشيوخ – سأسوق لكم أمثلة ، لأن ما عندى كثير ، وما عند رئيس الديوان أكثر ، وما عند الله أكثر وأكثر وأعظم وأضخم . مورد مصرى اسمه رودى رجيله ، كان فى خدمة بنك من البنوك وصدر ضده حكم من محكمة الجنايات .

اتفق هذا الشخص مع اللجنة التى سميناها « لجنة احتياجات القوات المسلحة » على أن يورد خمسين ألف طلقة مضادة للدبابات مشروط فيها أن تكون مطابقة تماماً للنوع الأمريكى وبنفس المواصفات للمواد المكونة لها ونفس الخواص والمفعول ، واتفق أن تدفع الدولة ثمناً لكل طلقة من هذه الطلقات تسعة آلاف ليرة إيطالية ، فبلغ مجموع هده الصفقة ٤٥٠ مليونًا من الليرات الإيطالية .

كان هذا فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، وفى مارس ١٩٤٩ أوفدت الوزارة مفتشاً للذخيرة والمفرقعات مع اثنين من المدنيين لفحص الطلقات موضوع العقد واختبارها ومراقبة صنعها . فإذا بهذا المفتش ورفيقيه يقولون فى تقرير رسمى إن ما يصنع جديداً بإيطاليا هو الدانات والبارود الأسود فقط ، أما باقى الأجزاء والعبوات كالطابة والمحول والمادة المحطمة للدانة والمادة القاذفة والظرف النحاس فمستخرج من ذخائر مخلفات الجيوش الأمريكية غير الصالحة للاستعمال ، ويجرى التفتيش عليها لتحليلها بواسطة الضابط مفتش المفرقعات المنتدب لهذه المأمورية ، وبالنسبة لأن عملية التفتيش والتحليل وحدها غير كافية للحكم على صلاحية تلك المواد ، بل يجب إجراء اختبار بالضرب الفعلى للتأكد من باقى الشروط كاتزان الدانة أثناء الضرب وضبط المرمى والاتجاه وقوة التحطيم والانفجار ، وهو أمر غير ممكن إجراؤه بإيطاليا فى تلك الشركة (شركة مخلفات الجيوش) . فلذلك اتفقت على أن ترسل الذخيرة لمصر ، ولا يتقرر من مفتش المفرقعات صلاحيتها للاستعمال إلا بعد إجراء اختبار لكل رسالة بالضرب الفعلى ومعرفة النتيجة ، فإذا ما كانت صالحة يصرف ثمنها بعد أخذ إقرار من مفتش المفرقعات بذلك » .

وفى ٨ مايو سنة ١٩٤٩ وردت إلى مصر ٥,٠٠٠ طلقة شديدة الانفجار ، اتضح باختبارها بالضرب الفعلى أنها غير صالحة لرداءة العبوة القاذفة والمشعلات ، بدليل عدم حصول احتراق كامل ، مما تسبب فى تخلف بقايا منها بماسورة المدفع . كما أن الدانة لم تصل إلا إلى منتصف مسافة الغرض .

تتابع الإرسال حتى صار مجموع ما أرسل أكثر من ١٦ ألف قذيفة . وإنى لأعجب غاية العجب لأنى لم أجد أحداً يذكر ما جاء فى التقرير من أن هذه الذخيرة غير صالحة للاستعمال ، بل سكتوا برغم توالى الإرسال ، فصار مجموع ما أرسل نحو ٢٣ ألف قذيفة

الرئيس – متى تعاقدت الحكومة على هذه الذخيرة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – تعاقدت فى ٨ فبراير سنة ١٩٤٩ .

الرئيس – لقد عقدت الهدنة فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩ .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – مازلنا نستورد ذخيرة إلى الآن .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – هذه القذائف اختبرت وعلى أساس نتيجة الاختبار كتبت رياسة الإمدادات والتموين فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ تقول :

(ا) أقترح إلغاء العقد .

(ب) قبول ١٦,٣٦٨ طلقة بنصف الثمن المقدر لها إذا قبلت الشركة ذلك ، وإلا فترد للشركة .

(حـ) طلب هذه الذخيرة من الجيش البريطانى بما يتوفر من مبالغ إلغاء العقد .

ثم وجه فى ذات اليوم كتاب فى هذا الصدد إلى سعادة وكيل الوزارة ختمه بقوله : « وقد تبين لى أن ثمن الطلقة الجديدة المتعاقد عليها أخيراً مع وزارة الحرب البريطانية أقل من جنيهين » ، لأنه فى عقد روديه أبو رجيلة كان الثمن ٩,٠٠٠ ليرة ، (أى أربعة جنيهات ونصف جنيه) ، وهنا تقول رياسة الإمدادات والتموين إن هذا الثمن مرتفع ، لأننا قد اشترينا من السلطات البريطانية بجنيهين .

ولقد أشر وكيل الوزارة بحضرات الأفاضل على هذا الكتاب ، أى على كتاب الإمدادات والتموين الذى جاء فيه أنها ترى دفع نصف ثمن الـ ١٦,٠٠٠ طلقة التى وصلت ، على أن يلغى العقد بالنسبة للكمية التى لم ترد بعد . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – بل يدفع نصف ثمن الصالح منها فقط .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – ولقد كان هذا على أساس أن هذه الطلقات

غير صالحة للقتال ، وإنما صالحة للتدريب ، فكتب وكيل الوزارة يقول فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ،ما يأتى :

« الوضع الصحيح يقضى علينا بعدم قبول القنابل الموردة طالما كانت غير صالحة لأغراض القتال ، أما ما ثبت صلاحيته لأغراض التدريب فلا مانع عندى من قبوله بالسعر المخفض المقترح بخطابكم بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ »

وإذا كانت الشركة على استعداد لتوريد قنابل جديدة صالحة من كل الوجوه لأغراض القتال ، فلن يوجد ما يمنع من قبولها طبقاً للشروط .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – لم تدفع الحكومة مليماً واحداً فى هذه الصفقة . والمسألة معروضة على مجلس الدولة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – رأيتم – يا حضرات الشيوخ المحترمين – ماذا تقول رياسة الإمدادات ، وهى هيئة كبرى فى الجيش ، ورأيتم ماذا قال وكيل الوزارة فانظروا حضراتكم ماذا تقول لجنة احتياجات القوات المسلحة – وهى الدكتاتور – بعد هذا الذى قيل . تقول :

إن ثمن هذه الصفقة يعتبر رخيصا جداً ولو أنه صالح للتدريب فقط .

هذا ما تقوله لجنة احتياجات القوات المسلحة ، وأمامها تقرير لجنة الإمدادات وجواب وكيل الوزارة اللذين تلوتهما على حضراتكم . فهى تدافع عن رودى رجيله ، فتقول ما قرأته لحضراتكم الآن . وهذا القول موضع أهمية .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إننى ، فى الواقع ، مشفق على حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – كلانا مشفق على الآخر .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إننى أتلمس مسئولية الحكومة فى كل ما يقوله حضرة الشيخ المحترم . فأرجو حضرته أن يعين مسئوليتها فى هذا الموضوع ، حتى نتمكن من الرد على ما يقوله .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشا – فليتم حضرة الزميل المحترم مصطفى مرعى بك كلامه . حتى نقف على النتيجة التى يريد الوصول إليها .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أقول إن لجنة احتياجات القوات المسلحة ردت كتابة على كتاب وكيل الوزارة الذى تلوته على حضراتكم بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٠ تقول :

« إن ثمن هذه الصفقة يعتبر رخيصاً جداً ، ولو أنه صالح للتدريب فقط ، ويتخلف بعض الدخان بعد الضرب فى برج الدبابة »

أى أنه من المأخوذ على هذه القنابل – ياحضرات الشيوخ المحترمين – أنها تضرب ولا تصيب الذى أمامها ، بل تصيب الذى أطلقها .

وتقول اللجنة أيضاً :

« يصرف الثمن بالكامل حسب شروط العقد والموافقة على شحن باقى العقد أو عرض الموضوع على مجلس الدولة » .

يروع رئيس ديوان المحاسبة – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن يرى هذا ، فيكتب للحكومة فى ٨ مارس سنة ١٩٥٠ – أى لهذه الحكومة بالذات – وللرجل الطيب الفاضل معالى الأستاذ مصطفى نصرت ويضع تحت نظره المآسى ، فيقول له :

« هذا هو ملخص موضوع الذخيرة ٧٥ م كما استخلصه الديوان من ملفات الوزارة ويتضح منه بصفة مبدئية ما يأتى :

١ – إن الديوان لم يعثر على ما دار من مكاتبات بين الوزارة (لجنة احتياجات القوات المسلحة) وبين « رودى رجيله » بشأن تعاقده مع شركة « C.I.R » على توريد هذه الطلقات . كما لم يعثر على الخطاب المرسل من « عمر سيف الدين » إلى الشركة برقم ٨٥٨ / ٤٩ بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٩ ، والمشار إليه فى العقد المبرم بين « رودى رجيله » والشركة المذكورة حتى يتبين حقيقة التزامات الوزارة قبل « رودى رجيله » وبالتالى قبل الشركة .

٢ – أنه قد تم تحرير عقد توريد هذه الذخيرة دون اشتراك الفنيين من إدارة الذخيرة لتحديد المواصفات الواجب توفرها فيها ، أو مايجب إجراؤه عليها من تجارب وتحاليل للتحقق من مطابقتها لتلك المواصفات أو للتأكد من صلاحيتها ، فضلا عن عدم الرجوع إلى مجلس الدولة لصياغة العقد من الناحية القانونية .

٣ – إنه لم يرجع إلى مجلس الدولة كذلك للاستئناس برأيه فى الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها – محافظة على حقوق الوزارة – عندما تبين أن الذخيرة الموردة لم تكن بكفاية الذخيرة الأمريكية التى اشترط فى العقد أن يكون التوريد مطابقاً لها .

٤ – أنه قد وردت ٣,٠٠٠ طلقة على الرغم من ممانعة البكباشى حسين منصور – المنتدب لفحصها – فى إرسالها من إيطاليا قبل معرفة نتيجة اختبار الرسالة الأولى (المكونة من ٥,٠٠٠ طلقة ، والتى أسفر اختبارها بالضرب الفعلى عن وجود العيوب والمآخذ التى أوردنا

تفصيلها فيما تقدم من واقع التقارير الرسمية) وعلى الرغم أيضاً من امتناع حضرته عن إعطاء الشهادة الأولية عنها .

٥ – إن هنـــاك تناقضا ملحوظاً فى نتيجة اختبار الـ٩٨٦ طلقة ، إذ بينما قررت اللجنة التى تولت فحصها فى ٩ يولية سنة ١٩٤٩ صلاحيتها للاستعمال وأن حالتها مرضية ، إذ باللجنة التى انعقدت فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ تقرر أنه يتخلف عنها بعد التفريغ دخان مماثل للدخان الذى يتخلف من الطلقات التى قررت أنها لا تصلح إلا لأغراض التدريب ، كما قررت اللجنة المنعقدة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أنها مشابهة للدفعة الأولى (الأربعة عشر ألف) ولا تصلح إلا لأغراض التدريب ، وبرج الدبابة مفتوح .

وقد يكون مرجع هذا التناقض ما اكتنف تحرير بعض محاضر اللجان التى قامت بفحص هذه الذخيرة من ظروف وملابسات ألمعت لمعاليكم عن طرف منها فى حديثنا الشفوى بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٠

٦ – إن سعر الطلقة من الذخيرة موضوع المكاتبة يزيد كثيراً على سعر مثيلتها من الصفقة المتعاقد عليها مع إنجلترا ، إذ بينما كان سعر الأولى أربعة جنيهات إنجليزية وسبعة شلنات يضاف إليه ٥ ٪ عمولة ، إذ تم التعاقد عن الثانية مع وزارة الحرب البريطانية بأقل من جنيهين للطلقة ، وذلك طبقاً لما ورد بكتاب رياسة الإمدادات والتموين لسعادة وكيل الوزارة المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

٧ – إنه على الرغم من أن مهمة مندوبى إدارة الذخيرة بإيطاليا قد وضحت إيضاحاً كافياً بكتاب رياسة الإمدادات والتموين الموجه إلى لجنة احتياجات القوات المسلحة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، والذى ذكرت فيه صراحة أن هؤلاء المندوبين لا يتمكنون إلا من القيام بالتفتيش النظرى فقط لعدم السماح لهم بإجراء التجارب العملية فى إيطاليا ، وإنه لذلك « لا يمكن قبول الذخيرة الواردة إذا لم تكن نتيجة التجربة العملية التى تعمل هنا جيدة » .

وعلى الرغم مما جاء صراحة بتقرير مندوب إدارة الذخيرة الأول (البكباشى حسين منصور) الذى سافر إلى إيطاليا ، من أن « عملية التفتيش والتحليل وحدها غير كافية للحكم على صلاحية تلك المواد ، بل يجب إجراء اختبار بالضرب الفعلى للتأكد من باقى الشروط . . . . . إلخ » ورغم ورود نفس التحفظ فى الشهادات الأولية التى أعطيت عن تفتيش الذخيرة .

على الرغم من هذا وذاك ، فقد تذرعت لجنة الاحتياجات بشهادات هؤلاء المندوبين – مع ما فيها من تحفظ صريح ومن تعليق ، لثبوت صلاحية الذخيرة على نتائج الاختبار الفعلى – واتخذتها بمثابة تكأة أخيرة لإقرار صرف قيمة ما ورد من هذا النوع من الذخيرة .

وينتهى ديوان المحاسبة – باحضرات الشيوخ المحترمين – فيقول :

« إنه لا يسعه إلا أن يضع تحت نظر معاليكم ما تكشفت عنه دراسة هذا الموضوع . وقد ترون معاليكم تكليف لجنة فنية ، يمكن الاطمئنان إلى حكمها ، إعادة اختبار هذه الذخيرة والبت فيها – كما يرى الديوان أيضاً الرجوع إلى مجلس الدولة للاستئناس برأيه فيما يتخذ من إجراءات تكفل المحافظة على حق الخزانة العامة فيما يتعلق بالطلقات التى ثبت عدم صلاحيتها إطلاقاً ، وفيما يصح اتخاذه من احتياطات حيال الـ ١٦,٣٦٨ طلقة الأخرى ، وذلك حتى تبت الوزارة فى أمرها .

وقد ترون معاليكم ، بالنسبة لما كشفت عنه الملاحظات السابقة من مآخذ ، إجراء تحقيق لتحديد المسئولية فيها ، واتخاذ ما يكفل عدم تكرار وقوعها مستقبلاً .

هذا ما أرسله رئيس ديوان المحاسبة فى كتابه بتاريخ ٨ مارس ، وهو خطير .

فهل كان له صدى فى وزارة الحربية والبحرية ؟

يؤسفنى أن أقول : لا

هذا جسيم لو أن الأمور وقفت عند هذا الحد ، فكيف والأمور تضخمت ، لأن المورد نفسه ورد بضائع أخس وأحط فى عقد آخر ، وهى ٥٠.٠٠٠ طلقة للسلاح البحرى الملكى ولقد ندب سلاح المهمات مفتشاً لكى يطابق المواصفات بناء على شكوى من السلاح البحرى الملكى . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إسماعيل حمزة – فى أى تاريخ كان ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وهذه صفقة كبيرة لم تظهر إلا بعد ٨ مارس سنة ١٩٥٠

ذهب هذا المفتش الذى أشرت إليه لمعاينة الـ ٥٠,٠٠٠ طلقة فوجد أن الذخيرة المستوردة ألمانية وليست إيطالية ، وأنها ليست حديثة الصنع بل من مخلفات الحرب الماضية ، وأنها جميعها من تواريخ وأنواع مختلفة ، ثم قدم مندوبه تقريرًا مؤرخاً ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ثبت فيه ما يأتى :

(أولا) إن الذخيرة المستوردة ألمانية ، لا إيطالية من نوع « سولترن » . وإنها ليست

حديثه الصنع ، بل من مخلفات الحرب الماضية .

(ثانيا) إنها جميعها من تواريخ وأنواع مختلفة ، وإنها مختلفة التصميم وغير موحدة .

(ثالثا) إن نوعا منها تعرض للبقاء فى المياه المالحة مدة طويلة ، فصدئ وحدث به تآكل شديد بالقمة ، ويحتاج لفرز ١٠٠ ./. لإصلاح ما يمكن إصلاحه منه .

(رابعاً) إن بالطلقات صدأ يدل على تعرضها لرذاذ المياه ، ومن اللازم إجراء اختبار حرارى للمادة القاذفة بها .

(خامساً) وهذا أمر خطير ، إن الطلقات دهنت بالشحم بكميات كبيرة جدًّا لمنع امتداد الصدأ ، وإن هذه الطريقة غير فنية من جهة ، وتسبب أضراراً شديدة للذخيرة وللأسلحة التى تستعمل فيها نفسها وللدانات ، مع ضياع وقت طويل فى عملية تنظيف الشحم وتقليل معدل سرعة الضرب عند استعمالها ، وإنه يلزم لذلك « تعيين ورشة فورا لإزالة الشحم » .

(سادسا) إن الصناديق مملوءة بخليط متنوع من الطلقات مختلف الصنع والتاريخ والأنواع والأعداد فى كل صندوق بذاته .

(سابعاً) إنه بعد فرز هذه الذخيرة وتنظيفها . . . . . إلخ يلزم عمل اختبار بالضرب الفعلى بنسبة ٢. / . من الكمية جميعها .

حضرة الشيخ المحترم طراف على باشا – وما اسم هذا المورد ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – إنه أيضا رودى رجيله .

وقد أحال السلاح هذا التقرير إلى رئاسة إمداد وتموين الجيش فى يوم وروده ، طالبا « إصدار الأمر بتشكيل مجلس تحقيق مع الشخص الذى قام بفحص تلك الذخيرة قبل شحنها لمصر » .

وبعد أيام قلائل – فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ – وردت إلى مخازن وادى حوف ذخيرة أخرى زنتها ٧٠ طنا من إيطاليا أيضا ومن المتعهد المشار إليه ، وقد أظهر فحصها أنها « كهنة » نتيجة لتخزينها بطرق غير قانونية وتعرضها للسيول والأمطار والتقلبات الجوية المختلفة ، وقدم صناعتها ، وجمعها من جهات مختلفة (تقرير كبير مفتشى الذخيرة المؤرخ فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩) .

وبتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وجه سلاح الأسلحة والمهمات إلى رياسة الإمداد والتموين بالقاهرة كتابا آخر بخصوص رسالة ثالثة من تلك الذخيرة (من عيار ٨ م) كانت قد وردت إلى مخازن وادى حوف أيضا يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ جاء به أنه بعد فرزها

وإتمام فحصها نظرياً « كانت النتيجة أنها وجدت غير صالحة للاستعمال عدا كمية قليلة منها »

وقد بدا فى هذا الكتاب الأخير مبلغ ما يعانيه سلاح الأسلحة والمهمات من أمر تلك الرسائل المتوالية ، ومقدار ما ثار لدى المسئولين فيه من الشك فى أمرها حتى لقد جاء به :

« إن جهودنا التى يجب بذلها لأعمال حفظ وصيانة الذخيرة الصالحة والخاصة بالجيش تصرف فى سبيل تلك الذخيرة التالفة التى ترد تباعا إلى المخازن ، ما نكاد نفرغ من رسالة حتى تلاحقنا رسالة أخرى حتى إننا لنخشى أن تكون هذه ظاهرة لخطة قد تكون مدبرة ، لتعطيل أعمال الذخيرة بالجيش ، وإضاعة جهودنا هباء منثورا » .

هذا سلاح من أسلحة الجيش يقول هذا رسمياً . يقول :

نحن فى وضع يجعلنا نعتقد أن الذى يمولنا بالمؤونة والذخيرة متآمر علينا . ليس هذا كلامى ، وهذا هو موضع الأسى الذى ستتجرعونه . ليس بعيدا أن نخطئ ، ولكن من الواجب علينا أن نعترف بتلك الأخطاء ، وأن نتعظ بها . يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

يقول سلاح الأسلحة والمهمات هذا ، وهو فى وضع ليس له عمل إلا أنه يتلقى الشحنة تلو الشحنة من التالف العفن من أوربا ، ونحن كدنا نفهم أن هناك مؤامرة مدبرة ، فديوان المحاسبة قد أرسل كتابه فى أدب جم إلى معالى الرجل الطيب مصطفى نصرت (بك) وزير الحربية والبحرية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٥٠ يضع كل هذا تحت نظره ، ويقول له هذا الذى أتشرف بتلاوته على حضراتكم :

« ولما كانت الملفات المختلفة التى اطلع عليها الديوان تنطق بأدق التفاصيل عما شاب هذه التوريدات جميعاً من ظروف غامضة نجتزئ فى ذكرها بما أوردناه فى كتابنا السابق إلى معاليكم ، وبما جاء بكتابنا هذا فإن الذى يستنتج من الأمر بجملته ، أن كافة الصفقات التى وردت عن طريق المتعهد « رودى رجيله » تحتاج إلى فحص دقيق ، وإعادة النظر ، وأن من الضرورى المبادرة إلى اتخاذ الإجراءات الآتية فى شأنها :

١ – إيقاف صرف أى مبالغ مطلوبة للمتعهد المذكور عما ورده للوزارة من ذخائر من مختلف الأعيرة حتى يبت فى أمر صلاحيتها نهائياً مع الرجوع إلى مجلس الدولة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة للمحافظة على حقوق الوزارة .

٢ – العهدة إلى لجنة موثوق بكفايتها الفنية ويمكن الاطمئنان إلى حكمها بالنظر فى صلاحية تلك الذخيرة بعد حصرها وفرزها وتجربتها بالوسائل الفنية التى أشار بها المختصون مع خصم تكاليف هذه العمليات جميعها من جانب المتعهد .

٣ – تشكيل مجلس تحقيق لبحث الظروف والشكوك الخطيرة التى أثارتها بعض الجهات الرئيسية بالوزارة حول تصرفات المسئولين عن ورود هذه الرسائل المبيعة على الوجه الذى وردت به على الرغم من توالى الشكاوى والاجتماعات لإيقاف شحنها من إيطاليا ، فضلا عن تصديرها لمصر .

وإننا على يقين وقد رأيتم معاليكم أن إحدى الجهات المسئولة بالوزارة قد ذهبت إلى حد الاعتقاد بأن فى الأمر « خطة قد تكون مدبرة لتعطيل أعمال الذخيرة بالجيش » ، إنكم ستتفضلون بإيلاء هذا الموضوع ما يلائم خطره من عناية ، وبموافاتنا بما يتخذ فيه » .

بعد تلاوة هذا الخطاب يمكننا أن نفهم من غير تعليق أن هذه أمور يشيب من هولها الوليد .

يا إخوانى ،

نحن الآن فى حالة حرب قانونا ، فكيف نسكت على أن يقدم لرجال الجيش الذين يقاتلون ذخيرة عفنة ، ويعلم ذلك المسئولون منا ، حتى ليبدو أن هناك مؤامرة مدبرة لتعطيل جهودنا الحربية .

هذا نقص ما بعده نقص ، وخطر ليس بعده خطر ، ولكن لم يحقق هذا الأمر ولم يبحث شيء من ذلك إلى أن استقال الرجل فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن كنتم تريدون لهذا البلد جيشا فقوام الجيش الثقة ، بمعنى أن يثق الجيش بعضه ببعض ، فإن كان هذا على ما يبدو واضحاً جلياً أن بعض رجال الجيش يعتقد أن البعض الآخر يتآمر عليه أو يبيعه للموردين . فلماذا سكتنا على هذا المصير ؟

حدثونى بربكم ، أ يمكنكم أن تتصوروا أن تبلغ الحالة سوءا أكثر من هذا ؟ أيمكن أن يهتز قوام البلاد لسبب أكثر من هذا السبب .

إننى أرى فاجعة تتجمع فى الأفق ، وأرى أن القالة قد انتشرت فى الداخل والخارج أن الحكم قد فسد ، وأن تجارة النفوذ قد راجت ، وهذه أعراض هذا الفساد نراها فى ناحية هى أخطر النواحى ، قدمها رئيس ديوان المحاسبة السابق .

فماذا قلتم عن هذا الذى يحرك الجماد ؟

لا شيء ، إلى أن استقال الرجل فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

فيما يؤكد لى سعادته أنه لو كان قد فهم أن هناك أملا فى أن يقدر هذا الكلام وفى أن يراعى وفى أن يسمع لبقى وانتظر ، ولكن الرجل خرج إذ أيقن أنه لا مجيب ، ولا سميع .

الرئيس – ما هى الصلة التى بين تلك الصفقات ، والمكاتبات التى تمت بين رئيس ديوان المحاسبة والوزارة ، وبين استقالته ؟

حضرة . الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – أنا أقول : إن الرجل أبرأ ذمته بأن أبلغ هذا الأمر إلى الحكومة . وقال لها : لا تدفعى . وقال لها: حقق . ولكنه لم يجد صدى لصوته

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم رشيد – تقرير ديوان المحاسبة يقدم عادة للبرلمان ، وهو الذى يعقب عليه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إن تقرير ديوان المحاسبة الذى يشير إليه حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) يحتوى على مئات من تلك الملاحظات ، فإذا ما ظللنا نستمع عن كل ملاحظة وردت فى التقرير مدة ربع ساعة فإننا لا ننتهى من ذلك .

لهذا أرجو أن ينصب كلام حضرة الشيخ المحترم على أن يجعل ملاحظاته تبدأ من تاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ ، وهو تاريخ إخطار ديوان المحاسبة للوزارات بتلك الملاحظات . أما إذا كنا نناقش كل ملاحظات تقرير الديوان فإننا لا نكون فى الواقع بصدد استجواب عن سبب استقالة رئيس الديوان السابق ، وإنما نكون بصدد مناقشة تقرير ديوان المحاسبة وهو غير معروض علينا الآن للمناقشة ، على أن مسئولية الحكومة تبدأ من ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ ، أما قبل هذا التاريخ ، فلا مسئولية عليها .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشـــا – نريد أن نستمع إلى هذه الملاحظات جميعها ، حتى نعرف كل شىء.

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – نحن الآن بصدد استجواب معين .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشـــا – إننى لا أعرف كل هذه الوقائع التى يقولها حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – كل هذه الوقائع تمت فى عهد حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشـــا وهو وزير .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشـــا – وكذلك فى عهد هذه الحكومة .

وأرجو أن تتاح الفرصة لحضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك حتى يتم كلامه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إننى أسلم بأن تقرير ديوان المحاسبة يشتمل على

مئات من هذه الملاحظات .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – إنه من المصلحة العامة ذكر تلك الملاحظات .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى باشا – يجب أن نتعاون جميعا على درء هذه الأخطار ، لا أن يتهم بعضنا بعضا ، وأن نقول إن هذا تم فى عهد فلان وذلك تم فى عهد فلان .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – كبير مهندسى السلاح البحرى الملكى بعد أن أعلنت الحرب فى مايو سنة ١٩٤٨ تقدم بنفسه إلى الوزارة يقول : إن عنده وحدات حربية معينة سماها بأسمائها فى حاجة إلى إصلاح لمناسبة الحرب ، وقال إنها لا تتكلف إلا عشرين ألفا من الجنيهات ، وطلب المبلغ . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – متى ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – طلب هذا المبلغ فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، وأقره وكيل الوزارة ، قائلا إنه يوافق على ذلك بشرط أن يتصل رئيس السلاح برئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة للاتفاق معه على تنفيذ العمليات المطلوبة .

وبناء على هذا – يا حضرات الشيوخ – اتصل كبير المهندسين برئيس لجنة الاحتياجات ، وتفاهم معه على وضع مبلغ العشرين ألف جنيه تحت تصرف السلاح الملكى .

يقول هذا كبير المهندسين فى مذكرة كتبها هو بنفسه ، بعد أن اتفق مع رئيس لجنة الاحتياجات على الطريقة التى تنفذ بها الأعمال المطلوبة : من طرح مناقصة عن بعضها وإعطاء بعضها الآخر للمتعهدين ، ممن سبق لهم القيام بمثل هذه الأعمال ، مع تكوين لجنة خاصة للقيام بالأعمال والمشتريات ، وقد أيد هذا الاتفاق قائد عام السلاح البحرى الملكى فى أول يونية سنة ١٩٤٨ ، فاتفق مع لجنة القوات المسلحة على أن يصرفها من واقع المناقصة ، فإن لم تكن المناقصة فلا يعطى الإصلاح إلا لشركة تقوم بمثل هذه العمليات . وقد أقر قائد السلاح ذلك .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

هذه العشرون ألفا من الجنيهات تصير ١٤٥,٠٠٠ من الجنيهات دون اعتماد ، ودون اتصال ، حدث هذا .

وهل جاءكم نبأ لجنة احتياجات القوات المسلحة ؟

إنى أعتقد أنكم على علم بذلك .

لما رأت هذه اللجنة أن السلاح البحرى قد فعل هذا ، روعت ، فكتبت تقول للوزارة :

« تقدم السلاح البحرى عند بدء الحملة برغبته فى وضع مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه تحت تصرفه لإنجاز الأعمال المطلوبة للوحدات البحرية . وقد وافقتم سعادتكم على ذلك بكتاب الميزانية رقم ١١٥ – ١/٢٣ بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ وقد علمنا اليوم من حضرة كبير مهندسى السلاح البحرى أن السلاح المذكور قام بإجراء إصلاحات بالقطع البحرية ، وأن هذه الإصلاحات ستتكلف حوالى ١٤٥,٠٠٠ جنيه . ونظراً لأنى لا أعلم شيئاً عن هذه الإصلاحات التى يجريها السلاح البحرى أرجو سعادتكم التكرم بالنظر والإفادة بما يتبع » .

وقد أرسلت الوزارة إلى قائد السلاح البحرى تستوضحه الأمر ، فكتب إليها بأن هذه الإصلاحات أجريت فى ظروف استثنائية ، وأن السرعة التى كان يراد بها إنجاز الأعمال ما كانت لتسمح بعمل مناقصات أو حتى بعمل تقدير ابتدائى للأعمال المطلوبة ، وأنه عهد بالإصلاحات إلى شركات كبيرة تخصصت كل منها فى ناحية معينة .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لم يسع الوزارة فى ذلك الوقت إلا أن ترى مبلغ ما فى هذا من شطط واستهتار واستخفاف ، فكتب الوزير فى ١٢ مارس سنة ١٩٤٩ موافقاً على ما اقترحه سعادة وكيل الوزارة من إجراء تحقيق لتحديد المسئولية فى المخالفات التى وقع فيها السلاح ، وندب لجنة فنية لمراجعة الإصلاحات التى تمت فى ضوء الفواتير المقدمة قبل صرف قيمتها .

أما اللجنة الفنية ، فالثابت أنها رأت من مراجعتها أن المبالغ التى تطالب بها الشركات المتعاقد معها على الإصلاحات مبالغ فيها ، وأن من الضرورى العمل على تخفيضها فيما يتعلق بفواتير شركة بواخر البوستة الخديوية بنسبة تتراوح بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ من جملة الفواتير ، وأن تتنازل شركة « جنرال موتورز » عن ١٥ ٪ إلى ٢٠ ٪ ، وألا تقل نسبة التخفيض فى فواتير شركة توماس كوك عن ٢٠ ٪ من جملة الفواتير .

وقد قالت اللجنة الفنية إن هناك غبنا على الدولة بقدر هذه النسب فى كل صفقة من هذه الصفقات ، وهذا فضلاً عن أن العمل أجرى بدون إذن أو اعتماد .

انظروا – يا حضرات الشيوخ المحترمين – كيف شكلت لجنة التحقيق ؟

لقد تولى حضرة قائد عام السلاح البحرى تشكيل اللجنة التى ستنظر فى أمر قائد عام السلاح !

أما فيما يتعلق بتحقيق المسئولية عن المخالفات التى وقعت ، وهو التحقيق الذى أشار معالى الوزير بإجرائه ، فقد تولى حضرة قائد عام السلاح البحرى تشكيل مجلس تحقيق مكون من مدير بحرية مصلحة خفر السواحل رئيساً ، ومن رئيس الإمدادات والتموين بالسلاح البحرى وقائد حصن الإسكندرية .

انظروا إلى ذلك – يا حضرات الشيوخ – ثم اعجبوا ما شاء لكم العجب وارثوا لحال دافعى الضرائب .

وقد بدأ هذا المجلس أعماله بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ، وانتهى إلى أن الأمور تجرى على ما يرام !

وعندما عرض الموضوع على سعادة وكيل الوزارة توفيق أحمد (باشا) رفعه إلى معالى الوزير السابق بكتاب موقع عليه منه ، جاء فيه :

« ومن رأيى أن المبررات التى استند إليها مجلس التحقيق ليس من شأنها إعفاء المسؤولين من المؤاخذة . ولكن لو أن السلاح اتبع الإجراءات الصحيحة لأمكن تحقيق تخفيض فى التكاليف » .

كتب ديوان المحاسبة بكل هذا إلى الوزارة فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ ، وأضاف الديوان إلى كتابه :

« ولعل معاليكم توافقوننا مبدئيًا على أن إجراءات تشكيل مجلس التحقيق لم تتم على الوجه الذى يلائم طبيعة مهمته . ولما كان محتملا من أن عمله قد يمتد إلى بحث موقف قائد عام السلاح نفسه فى الموضوع ،وهو الاحتمال الذى ووجه به المجلس بالفعل حيث جاء على لسان كبير مهندسى السلاح أنه لفت شفويا ، وفى الوقت المناسب ، نظر القائد العام إلى تجاوز السلاح للاعتماد المخصص للإصلاحات دون الرجوع للوزارة أو لجنة الاحتياجات ، كما أن الكثيرين ممن سمعوا فى التحقيق عزوا إلى القائد العام إصدار الأوامر المتعلقة بالمخالفات التى حققها المجلس » .

ولهذا فإنه لم يكن فى وسع مجلس التحقيق أن يتعرض لهذه الناحية على الرغم من وضوح أهميتها ، واكتفى بالقول بأن مثل هذه الأقوال لا تنهض دليلا على صحة مدلولها ما لم يقرها صاحب الحق فى ذلك ، وهو صاحب العزة قائد عام السلاح البحرى الملكى ، دون أن يرجع المجلس فى ذلك إلى عزته لينفى أو يثبت ما جاء بالتحقيق بل إن المجلس جاوز ذلك إلى الإطناب فى المجهود العظيم الذى قام به السلاح فى إصلاح القطع البحرية وإعدادها

للقتـال : وهكذا ترون ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن هذا المجلس أطنب فى المجهود الذى قام به السلاح فى إصلاح القطع البحرية كما أطنب مجلس إدارة جمعية المواساة فى الشكر على المجهود الذى بذل فى الدعاية والنشر، فاستحق صاحبه خمسة آلاف من الجنيهات !

ويقول ديوان المحاسبة إن النتيجة التى انتهى إليها مجلس التحقيق لا يمكن قبولها ، إذ أن القول بعدم وجود الموظفين المدربين على أعمال المراجعة والميزانيات والحسابات أمر بعيد كل البعد عن التأثير فى تصرفات الجهات الرئيسية فى السلاح ، ومن هذا يتضح لمعاليكم أنه لو كان السلاح قد التزم الطريق الصحيح فيما قام به من إصـلاحات من بادئ الأمر لقلت التكاليف الفعلية كثيراً عن تلك التى تحملتها الخزانة العامة نتيجة لتلك المخالفات .

« وإزاء هذا نرجو التفضل بالنظر فى أمر المسئولين عن المخالفات ، ومعالجة أمر الأنظمة الحسابية فى الوزارة بما يكفل عدم وقوع مثل هذه المخالفات مستقبلا » .

وقد بعث ديوان المحاسبة بهذا الخطاب فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ ، ثم استقال رئيس الديوان فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

إن الأمر ليس هينا ، بل مأساة . ومع ذلك لا يتحرك فى الوزارة ساكن ولا أمل فى أن تتحرك ، لأنه لو كان هناك أمل لبقى الرجل ولكنه خرج ليس لأنه أوذى إذ رأى أن هذه الصيحات تذهب هباء فقط ، بل لأكثر من هذا ، لأنه لا أمل فى أن تسمع صيحاته .

وفى وسط هذا الغبار الذى كاد يخنقنا منذ انتهت الحرب فعلا ، أقول كاد يخنقنا الغبار الذى ملأ علينا الجو بتلك الصفقات التى اغتنمها قناصو الربح الحرام ، وأخذوا من مال البلد ما أخذوا — فى وسط هذا الغبار يقع حريق فى القلعة ، ويقع فى النفس أن هذا الحريق ليس حريقاً واحداً وإنما هو مفتعل . فيكتب . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — إنه لم يكن حريقاً واحداً بل ثلاثا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إلى متى هذه الأمثلة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) — يكتب رئيس الديوان فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٠ ، ثم فى ٤ مارس سنة ١٩٥٠ يقول « مكنونى من أن أرى التحقيق لأنهم قالوا إن هناك تحقيقا أجرته الوزارة . إن رئيس الديوان يريد أن يطلع على التحقيق ، ويهمه أن يطلع ليطمئن على الأقل . ولكن لا أثر لهذا التحقيق ، فيرسل خطاب استعجال ويتبعه بآخر ثم بثالث إلى أن يستقيل الرجل ولما يرسل إليه رد .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لا أريد أن أتحامل على وقتكم ولا على صدوركم أكثر من هذا – فإن الأمر يبدو فى غاية البساطة .

إن أردتم أن يكون ديوان المحاسبة عينكم الساهرة على ميزانية الدولة دخلا وصرفاً ، فظاهروه وعضدوه ، واسندوه ولا تتركوا رؤساء هذا الديوان يتساقطون كما تتساقط أوراق الخريف واحدة تلو أخرى .

وإن أردتم للديوان هذا ، بحق ، فليكن منكم ما يشعر البلد كافة بأنه قد شغلكم أن رؤساء هذا الديوان لا يلبثون حتى ينصرفوا عنه ، وأن آخر من تولاه شكا من الظروف والعسر والعقبات التى تعرقل العمل ، فالخطر باد أكاد أراه وقد حان الوقت لكى نتيقظ وأن نتدبر لبلدنا ، فإن أردتم أن يكون لكم ديوان فأقيموه ، واستعملوا حقكم المخول لكم بمقتضى اللائحة الداخلية ، وانتخبوا لجنة تنتقل باسمكم إلى الرجل المستقيل لتسأله : لم استقال ؟ وما هى هذه الظروف التى طرأت ؟ أهى من الحكومة أو من سواها ؟ حققوا هذا وإلا فالعاقبة وخيمة بل هى أوخم مما تظنون .

(تصفيق) .

الرئيس – إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح له تصريح يريد أن يدلى به ، ومعالى فؤاد سراج الدين (باشا) مستعد أن يتكلم الآن ، فإذا أردتم التأجيل إلى الغد ، فإن معاليه يطلب ألا تنشر المناقشة التى دارت فى هذه الجلسة حتى ينشر معها الرد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح – أود أن أصحح واقعة ذكرها سعادة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) عن حديث جاء فى جريدة « المصرى » .

والواقع أننى أنا الذى منعت هذا الحديث لسبب هو أنه حديث ليس فيه إلا سؤال وجواب عنه ، سؤال عن واقعة المواساة ، وكان معروفا فى ذلك الوقت أن استقالة محمود محمد محمود (بك) ترجع إلى سببين ، السبب الخاص بالمواساة ، والسبب الخاص بحملة فلسطين . فقصر الحديث على هذا يشعر بأن رغبة الجريدة هى مجرد التشهير برجل .

ولهذا منعت الحديث ، وفى الوقت نفسه لم يتح للمتحدث عنه أن يدافع عن نفسه ، ولم يكن قد اطلع على الحديث حتى يدافع عن نفسه ولم يتدخل فى منع الحديث أى شخص آخر .

الرئيس – هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة على أن تكون مستمرة إلى الغد ؟

(موافقة)

الرئيس – إذن ترفع الجلسة الآن ، على أن تكون الجلسة مستمرة إلى الغد ، وألا ينشر شيء مما دار فى هذه الجلسة حتى ينشر مع رد الحكومة الذى ستدلى به إلى المجلس غدا . وهذا الكلام موجه لرجال الصحافة .

(رفعت الجلسة الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء) .

* * *

مضبطة جلسة ٣٠ مايو ١٩٥٠

٤ – استمرار المناقشة فى الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) ، عن تصرفات بدت من الحكومة كان لها أثرها فى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة – انتهاء المناقشة ، وتأجيل النظر فى الاقتراح الخاص بتأليف لجنة تحقيق إلى الجلسة المقبلة .

الرئيس – نعود الآن إلى نظر الاستجواب ، وقد وافق المجلس فى هذه الجلسة على منح إجازة لحضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب . وبطبيعة الحال ستتولى الحكومة الرد على ما قيل بالأمس .

فهل سيحل أحد من حضرات الأعضاء محل حضرة الشيخ المستجوب ، ويكتفى برد الحكومة ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – أنا أحل محل حضرة الشيخ المحترم المستجوب .

الرئيس – إذن تكون الكلمة الآن لحضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين (باشا) وزير الداخلية .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – حضرات الشيوخ المحترمين .

لعل هذه القاعة ، على كثرة ما عرض فيها من استجوابات ، لم تشهد استجواباً اجتمعت فيه أسباب التناقض والغرابة مثل هذا الاستجواب ولم تشهد استجوابا انقلبت فيه الأوضاع رأساً على عقب كما حدث فى هذا الاستجواب .

نعم ، هو استجواب غريب فى بدايته ، غريب فى نهايته ، وإن كان واضحاً فى هدفه وفى غايته .

لم تر هذه القاعة استجوابا انتحل فيه المتهم صفة المدعى ، كما وقع فى هذا الاستجواب ، ولم تر استجواباً صفق المطعون فيه للطاعن ، كما وقع فى هذا الاستجواب ، ولم تر استجواباً هش المضروب فيه لجلاده ، ويسأله المزيد كما وقع فى هذا الاستجواب .

والاستجواب فى ظاهره اتهام للحكومة على أخطاء لم تجنها ، ولم تقع فى عهدها إن صحت ، وفى حقيقته حملة من التشهير على قوم وصفهم المستجوب بأن الأقدار شاءت أن يكون لهم مركز خطير فى هذا البلد .

ولقد اعترض من اعترض ، وقاطع من قاطع ، وصفق من صفق . ولكن شيئا واحداً أحسست به وأنا فى مقعدى ، وهو أن هذا المنبر قد اهتزا اهتزازاً عنيفاً ، كما لاحظ سعادة رئيس المجلس ، لفرط ما خولفت تقاليد هذا المجلس ولائحته الداخلية .

جرى فى هذا الاستجواب ما لم يجر فى استجواب غيره وأخطر منه .

ولكن يؤسفنى أن أقول إن التقاليد التى جرى عليها هذا المجلس الموقر لم تتبع فى هذا الاستجواب ، بل بنى الاستجواب على مجرد ظنون وعلى تخمينات ، بل على مجرد حكم على النوايا والضمائر ، فقيل إن رئيس الديوان السابق استقال ، لأنه لا أمل عنده فى أن الحكومة ستهتم بملاحظاته . وعلى هذا الأساس والافتراض من أن الحكومة لن تهتم ، فليستقل رئيس الديوان ، ولتشهر هذه الحملة بمن يراد التشهير بهم .

قال المستجوب فى استجوابه : إنى أريد أن أستجوب الحكومة بخصوص تصرفات بدت منها ، كان لها أثرها فى استقالة رئيس الديوان السابق ، وأفاض فى الشرح ثلاث ساعات متواليات يسرد ما ظن أنه أسباب دعت إلى الاستقالة . ومن الغريب أن ينتهى فى استجوابه إلى أن اقترح على حضراتكم تأليف لجنة برلمانية لتنتقل إلى رئيس الديوان السابق لتسأله عن أسباب استقالته .

اقترح ذلك بعد أن ظل ثلاث ساعات يشرح لماذا استقال الرئيس السابق ، مع أنه باقتراحه هذا يعترف بأنه لا يدرى شيئا وبأنه لم يذكر شيئا عن أسباب استقالة رئيس الديوان .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى (بك) – أقال تنتقل ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – نعم قال ذلك حرفياً ، ولن أذكر إلا من المضبطة :

« وانتخبوا لجنة تنتقل باسمكم إلى الرجل المستقيل لتسأله : لم استقال ؟ »

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – أكمل ، فلعل للجنة مأمورية

أخرى ، وهى التحقيق .

الرئيس – أرجو عدم المقاطعة . ومن له من حضراتكم ملاحظة ، فليبدها فى حدود اللائحة ، ودعوا معالى الوزير يتكلم .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – وما الذى استطاع حضرة المستجوب أن يذكره وقد أطلق له العنان ، وكان مجال القول أمامه فسيحا ؟

ذكر أربع أو خمس مسائل على سبيل الحصر : إحداها خاصة بمستشفى المواساة ، وثلاث أو أربع خاصة بنفقات حملة فلسطين .

وأستطيع أن أؤكد لحضراتكم أن تسعة أعشار ما سمعتموه بالأمس خارج عن موضوع الاستجواب . فليس موضوعه أن يشرح حضرة المستجوب مسائل مما ورد أو يظن أنه ورد فى تقرير قدم من ديوان المحاسبة منتقداً هذه التصرفات .

وهذه التصرفات لم تجر فى عهد الحكومة الحاضرة ، بل جرت فى عهد الحكومات السابقة منذ سنة ١٩٤٥ إلى أول عهـد هذه الحكومة بمقاليد الحكم . فهذه الحكومة ليست مسئولة عن هذه التصرفات ، وإنما فى كل مسألة كان لا بد له أن ينتهى إلى أن ديوان المحاسبة ، قد حرر عنها لوزارة الصحة أو لوزارة الحربية فى تاريخ كذا ، ولم تحرك ساكنا . أما أنها لم تحرك ساكنا ، فهذا غير صحيح ، بل هو يختلف عن الحقائق التى كانت تحت نظر حضرة المستجوب لو أنه اهتم بذكر تلك الحقائق .

وكان تأخير رد وزارة الحربية أو وزارة الصحة عن الرد على ملاحظات ديوان المحاسبة بالسرعة التى يطلبها الرئيس السابق سببا داعيا لاستقالته فى نظر حضرة المستجوب .

وإذن ، فما قول حضرة الشيخ المحترم ، وقد اقتصر على ثلاث أو أربع مسائل ، قال إن الرد عليها تأخر من سنة ١٩٤٥ إلى تاريخ تولى الوزارة الحالية الحكم ؟

ما قوله فى رسائل للديوان ظلت دون رد كل ذلك الوقت ؟

لقد بلغ عددها ستة آلاف ملاحظة ، أرسلها الديوان إلى الوزارات المختلفة فى العهد الماضى ، ولم يرد للديوان رد عليها إلى اليوم ، ومنها ملاحظات من سنة ١٩٤٥ ، أى مضى عليها خمس سنوات من غير رد ، ولم تكن فى نظر الشيخ المستجوب سببا لإثارة رئيس الديوان السابق .

أما تأخير الرد عشرين يوما ، فهذا يكون سببا للاستقالة فى ظن حضرة الشيخ المحترم .

ولا أجىء بهذه الأرقام من عندى ، بل هى واردة فى تقرير لجنتكم المالية المؤرخ فى

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٠ عن تقارير ديوان المحاسبة عن السنوات ١٩٤٥ – ١٩٤٦ و ١٩٤٦ – ١٩٤٧ و ١٩٤٧ – ١٩٤٨

ستة آلاف مكاتبة أرسلها ديوان المحاسبة فى ثلاث سنوات ، ولم يرد له رد عليها من وزارة واحدة ومنها مكاتبات من سنة ١٩٤٤ – ١٩٤٥

لقد بلغت المكاتبات ٦,٢٢٩ مكاتبة ، هذه الآلاف من المكاتبات ليست السبب فى استقالة رئيس الديوان ، أما تأخير ثلاث مكاتبات عشرين يوما أو شهرا ، فإنه الكارثة التى حلت بديوان المحاسبة التى من أجلها تستجوب الحكومة الحاضرة بعد ثلاثة أشهر من توليها الحكم .

ثم يطلب بعد ذلك من حضراتكم أن تعتبروا أن هذا الاستجواب قدم لوجه المصلحة العامة وحدها .

فهل هذه المخالفات الأربع التى حددها الشيخ المستجوب ، وأفاض فى شرحها ، وفى التعليق عليها ، هى كل ما أخذه الديوان ، وكل ما سطره من ملاحظات على الحكومات السابقة فى السنين الأربع السابقة ؟

إن هذه المجلدات الضخمة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، وصفحاتها نحو الألف ، كلها مليئة بالمخالفات التى ارتكبت فى الوزارات المختلفة ، سجلها الديوان ، وطلب عليها ردوداً ، فلم يحرك أحد ساكنا . واعترف الديوان فى تقاريره بهذه الآلاف من المخالفات بخلاف تقرير سنة ١٩٤٨ الذى سيقدم إليكم .

ومع هذا فإن كل الذى اختاره من بين هذه الآلاف حضرة الشيخ المستجوب هى أربع مسائل بالذات لتكون محل استجوابه . فما باله ترك هذه الآلاف المؤلفة من الملاحظات فى التقرير ، ولم يعلق على واحدة منها ؟ إنه لا يعلق ، لأنه يقصد شخصا معينا ، فهو القصد وهو الهدف .

فكل هذه المخالفات – التى لا تتعلق بمبلغ خمسة آلاف جنيه ، بل هى تتعلق بمئات الآلاف من الجنيهات – فضلا عن أنها مخالفات دستورية وصفها رئيس الديوان السابق ، سعادة بهى الدين بركات (باشا) ، بعبارات قاسية شديدة .

ولكن كل هذه المخالفات ليست لها قيمة فى نظر حضرة الشيخ المستجوب ، وإنما هذه الملاحظات الثلاث التى ذكرها فى وزارة الحربية والملاحظة الوحيدة الخاصة بوزارة الصحة هى كل نظام الحكم فى مصر ، وهى دليل الفوضى والفساد .

أما هذه المئات من الصفحات المملوءة بالمخازى والمخالفات التى وقعت فى السنين الأربع السابقة ، فليس لها أدنى اعتبار فى نظر حضرة الشيخ المستجوب . فإذا تأخرت الحكومات السابقة فى الرد على ستة آلاف مكاتبة أرسلها الديوان للوزارات المختلفة فى سنين أربع مضت ولم يرد عليها رد ، فليس لذلك وزن فى نظر حضرة الشيخ المستجوب .

أما تأخر الحكومة الحاضرة فى الرد عشرين يوما ، فهو التفريط فى حقوق البلاد ، وهو الذى يدعو إلى الاستقالة ، وهو الذى يطلب منا أن تكون عندنا الشجاعة لمواجهته .

ومع ذلك ما هو موضوع الاستجواب ؟ وأين مسئولية الحكومة ، إن صح كل ما ذكره حضرة الشيخ المحترم ، التى يمكن أن تستجوب عنها الحكومة الحاضرة ؟

إن صحت هذه المآخذ والتهم ، فهى وصمة فى جبين الحكومات السابقة التى ارتكبت فى عهدها ، تحاسب عليها ، وتسأل عنها .

وإن صح أن الذخيرة التى كانت ترسل إلى الجيش فى فلسطين كانت تنطلق فى صدور الجنود المصريين الذين أطلقوها – كما قال حضرة المستجوب – فهذه جريمة والمجرمون لسنا نحن ، وليست هذه الحكومة ، وإنما الذين ارتكبت هذه الجرائم فى عهدهم . وهذه الحكومة الحاضرة هى آخر حكومة يمكن أن تؤاخذ على هذا ، وأن يوجه إليها استجواب عن هذه المخازى إن صحت .

وهذا آخر استجواب يمكن أن يوجه إلى هذه الحكومة بالذات . فهذه المخالفات ، ما ثبت منها فى هذا التقرير وما سيثبت فى تقرير سنة ١٩٤٩ ، كلها شهادة ووصمة عار على الحكومة التى اقترفت فى عهدها هذه الآثام ، لا نحن .

وإذا تركتم جانبا وقائع هذه المسائل الأربع بالذات ، ونفذنا إلى الصميم ، وهو مدى مسئولية هذه الوزارة ، كنت أفهم أن يقول حضرة الشيخ المحترم إن الديوان أرسل إلى الحكومة ، فلم تجب ولم تهتم .

وسأذكر لحضراتكم باختصار وإيجاز الوقائع والتواريخ لترو مبلغ التجنى على الحكومة فى هذا الاستجواب :

بدأت المسألة بكتاب أرسله الديوان بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ إلى وكيل وزارة الصحة ، هذا نصه :

« حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الصحة

أتشرف بأن أرسل إلى عزتكم رفق هذا مستخرجاً بأهم الملاحظات التى أسفر عنها

تفتيش الديوان على حسابات مستشفى الملك فؤاد الأول (المواساة) بالإسكندرية ، رجاء التكرم بالتنبيه إلى اتخاذ اللازم نحوها والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ مراقب عام المجالس والهيئات العامة

(إمضاء) »

أى أن هذا الكتاب أرسل قبل استقالة رئيس الديوان بشهرين ، لا خمس سنوات . وكان الكتاب المذكور غير مقصور على الملاحظة الخاصة بمبلغ الخمسة آلاف جنيه التى ذكرها حضرة المستجوب ، بل كان هذا الكتاب مكوناً من اثنتى عشرة صفحة من الفولسكاب ، ويحتوى على إحدى وأربعين ملاحظة . ويقول مصطفى مرعى بك إن وزارة الصحة لم تحرك ساكناً عندما وصلها هذا الكتاب ، وهذا غير صحيح . وإننى أترفق فى التعبير عندما أقول إنه غير صحيح فقط . فقد كتب الكتاب فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ وأرسل فى ٢٧ أو ٢٨ منه ، وأرسل إلى وزارة الصحة فى ٤ مارس سنة ١٩٥٠ . ثم أرسلته وزارة الصحة إلى مستشفى فؤاد الأول بخطاب هذا نصه :

« حضرة صاحب السعادة مدير مستشفى الملك فؤاد الأول

نتشرف بأن نرفق طيه مستخرجاً بأهم الملاحظات التى أسفر عنها تفتيش ديوان المحاسبة على حسابات مستشفى الملك فؤاد الأول بالإسكندرية بأمل التكرم بعد الاطلاع عليها التنبيه إلى اتخاذ اللازم نحوها والإفادة لإمكان الرد على الديوان بصفة عاجلة » .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟ المراقب العام

(إمضاء) »

وبعد هذا ، هل يليق بشيخ محترم فى يده مستندات رسمية أن يتجاهل هذا الكتاب ، ويقول إن وزارة الصحة لم تحرك ساكناً ؟ ومن بين الملاحظات الإحدى والأربعين ملاحظة تحت رقم ١٠ نصها كالآتى :

« صرف بموجب الإذن رقم ١٥٢١٢ مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه كمصاريف دعاية ، ولم يستدل على استصدار قرار من مجلس الإدارة بصرفه . ونرجو الحصول على القرار المذكور ، مع التنبيه بعدم صرف أى مبلغ يزيد عن ٣٠٠ جنيه إلا بعد عرض الأمر على مجلس الإدارة والحصول على موافقته على الصرف . كما لوحظ أن المبلغ مدرج بدفاتر المصروفات دون

إرفاق مستندات الصرف بمستندات الشهر » .

وإذا رجعتم إلى ما قاله حضرة المستجوب ، نجد أنه قد أسقط كلمة « مصاريف » ، ولم يذكرها مرة واحدة – ولو خطأ – فى الوقت الذى كرر فيه كلمة « دعاية » أكثر من عشر مرات . بل إنه أسقط هذه الكلمة ، وهو يتلو عليكم نص الإذن الذى فيه هذه الكلمة .

وظاهر من هذا أن الديوان لم يعترض على مبدأ الصرف فى ذاته ، ولم يعترض على أن المستشفى صرفت هذا المبلغ ، لأنه كما استبان لحضراتكم أن هذا معمول به فى مستشفى المواساة منذ إنشائه إلى اليوم . واعترض على أن قرار مجلس الإدارة لم يثبت فى مستندات الصرف التى ترفق بمصروفات الشهر .

لقد قلت لحضراتكم إنه بعد أربعة أيام من وصول هذا الخطاب ، كتبت وزارة الصحة إلى إدارة المستشفيات تحيل عليها هذه الملاحظات الإحدى وأربعين ، تطلب منها بحثها والرد عليها واتخاذ اللازم نحوها والإفادة لإمكان الرد على الديوان بصفة عاجلة . فلو أن أى واحد من حضراتكم ، أو مصطفى مرعى (بك) نفسه ، كان وزيراً للصحة ، هل كان يمكنه أن يتصرف أكثر من هذا التصرف ؟ من الطبيعى أن بحث ٤١ ملاحظة ، كلها ملاحظات حسابية ، وكلها ملاحظات هامة ، يقتضى بعض الوقت للرد عليها ، وقد رأيتم – حضراتكم – كيف أن الحكومة الماضية لا ترد على الملاحظات خمس وست سنوات . فهل إذا لم يرد على ملاحظات الديوان البالغ عددها ٤١ ملاحظة فى مدى شهرين يعتبر هذا تعطيلاً لأعمال الديوان ؟

يقول حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب إن الديوان كتب لوزارة الصحة المرة تلو المرة . ومن يسمع هذا يعتقد أن الديوان كتب إلى وزارة الصحة عبارة « المرة تلو المرة » عشر مرات ، والحقيقة أن الديوان لم يكتب إلا مرتين : إحداهما هى التى نتكلم عنها ، والأخرى فى ٦ أبريل لاستعجال الرد . وقد استعجلت وزارة الصحة الرد من المستشفى وحددت لها أسبوعين .

هذا هو دور وزارة الصحة . فهل هذه المسألة يصح أن تكون محل مؤاخذة وموضع استجواب ؟

خطاب وصل وزارة الصحة من الديوان ، فحولته بعد أربعة أيام من وصوله إليها ، واستعجلت الرد عليه بعد ثمانية وثلاثين يوما ، وحددت أسبوعين للرد عليها – فهل هذا يدعو إلى المؤاخذة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة – ألم يسبق هذا الكتاب كتاب من الديوان لوزارة الصحة يحتوى على ستين ملاحظة ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الصحة العمومية – يحتوى على ٤١ ملاحظة ؟

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظـــة بك – أولى ملاحظات الديوان على وزارة الصحة كانت عن أية سنة ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – فى أغسطس سنة ١٩٤٩ انتقل مفتش الديوان إلى مستشفى فؤاد الأول بالإسكندرية لمراجعة حساباتها عن سنة ١٩٤٨ ، وأمضى فى هذه المهمة نحو أسبوعين عاد بعدها إلى الديوان فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ . وظل الديوان يراجع تقرير المفتش ويحرر ملاحظاته حتى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ . وفى هذا التاريخ أرسل الديوان ملاحظاته إلى وزارة الصحة وعددها ٤١ ملاحظة ، ومن بينها الملاحظة رقم ١٠ الخاصة بمبلغ خمسة آلاف جنيه ، فظل الديوان يبحث ملاحظات المفتش خمسة أشهر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح – معنى هذا أن الديوان ظل خمسة أشهر يعد هذه الملاحظات ، والمستجوب يرى أن وزارة الصحة قد تأخرت فى الرد على هذه الملاحظات ، مع أنه لم يمض عليها أكثر من شهرين .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٠ أجابت المستشفى على ملاحظات الديوان بكتاب سأقرأه على حضراتكم . وقد ألحق به كتاب آخر أرسل بعد يومين من إرسال الكتاب الأول . فكأن المستشفى استغرقت ، فى بحث هذه الملاحظات وعددها ٤١ ملاحظة وإعداد الرد عليها الفترة من ٥ أو ٦ مارس إلى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٠ أى حوالى شهر ونصف .

ليت مصالح الحكومة ترد بهذه السرعة . فلو أن هذا حدث فى المصالح الحكومية ما بقيت ستة آلاف ملاحظة للديوان لم يرد عليها طوال خمس سنوات .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – بم أجابت المستشفى على كتاب وزارة الصحة رداً على ملاحظات الديوان ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – هل الرد كان قبل الاستقالة أو بعدها ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – الرد أرسل فى ٢٨ أبريل ، والاستقالة فى ٢٠ أبريل .

الرئيس – الاستقالة كانت قبل الرد .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – قلت لحضراتكم إن الرد تعرض لكل الملاحظات .

وسأتلو على حضراتكم الرد على الملاحظة رقم ١٠ الخاصة بمبلغ الخمسة الآلاف من الجنيهات :

« بخصوص الاعتراض على مبالغ الدعاية للتبرعات أرجو أن تسمحوا لى بالإفاضة فى الرد على هذا الموضوع الحيوى للمستشفى كما هو حيوى لجميع المؤسسات الخيرية ، بل هو حيوى لكل مؤسسة صناعية أو تجارية ، كما أن التجارب قد علمت الجميع أن الاقتصاد فى هذا الباب فيه وبال كبير على كل المؤسسات .

« وقد جرت جمعية المواساة بالإسكندرية من يوم نشأتها خصوصا عند شروعها فى إنشاء هذا المستشفى الذى يدين بوجوده بعد فضل الله وعناية الفاروق إلى الصحافة والدعاية لجمع الأموال الطائلة التى تمكنت بها من إتمام عملها العظيم جرت على صرف نسبة بين ٢٠،٥ فى المائة من المبالغ المجموعة عن هذا الطريق وهذا إجراء سليم صحيح ولولاه لما جمع هذا المال . ولما تم هذا العمل الذى تفتخر به البلاد ولم تساهم فيه الحكومة بمبلغ يذكر .

« والآن وقد تم هذا المشروع وصار حقيقة واقعة ونحن على أبواب مشروع جديد لا يقل عن الأول عظمة بل يفوقه كلفة ومظهرا نرى الاعتراض علينا فى سلوك نفس السبيل .

« ويدهشنى أن يعترض علينا فى سلوك هذا السبيل مع أن وزارة الداخلية تصرح بنسبة ٢٦ ٪ لباعة أوراق اليانصيب ، ثم تحتم صرف ٥٠ ٪ من مجموع المتحصل إلى رابحى التذاكر ، فلا يبقى للمؤسسات أو الجمعيات الخيرية إلا مبلغ ضئيل يتراوح بين ١٠ أو ٣٠ فى المائة من جميع المبالغ المجموعة .

« فهل بعد هذا يعد صرف ١٠ ٪ من المبالغ المجموعة كتبرعات بواسطة الدعاية أو أشخاص تبذيرا أو عملا يصح الاعتراض عليه بعد أن تحصل المؤسسة على ٩٠ ٪ من المبلغ ؟

« إنى لمست أن المؤسسة التى أتشرف برئاستها الآن نشأت وترعرعت ونجحت على هذه الأسس ، وأنى أدين بها وسأستمر عليها ولن يقف فى طريقى للإنشاء والتعمير للخير أى عائق ما دمت أعلم فيه الحق والصواب .

« وأضيف إلى ذلك نقطة أخيرة وهى أن نسبة الـ ١٠ ٪ التى تصرف ليست هى فى الواقع مصروفات ، بل هى تستقطع من المال المجموع فليست فى نظرى مصروفات ، بل إن الباقى بعد صرف هذه المبالغ هو الإيراد الفعلى .

« كما أقرر أن الجزء المعترض على صرفه خاص بالمال المجموع لمعهد فاروق الطبى الذى لم يتم إنشاؤه بعد وليست له أية علاقة بميزانية المستشفى .

« وسأعرض على مجلس الإدارة هذا المبدأ الذى أؤمن به وإنى على يقين أن المجلس

سيرحب به لأنى أربـأ أن يغلقوا على المستشفى بابا كبيرا يدر عليه المال الكثير .

« وزيادة على ذلك هل لى أن أسأل الديوان إذا رأى غير ذلك من جهة جمع التبرعات سواء للمستشفى أو للمؤسسة الجديدة من أين لى أولا بالمال الذى يغطى ميزانية المستشفى التى تبلغ ٨٥ ألف جنيه ، مع أن الحكومة لا تدفع إلا ٢٥ ألف جنيه وهى قيمة لا تغطى مرتبات الموظفين . ومن أين لى بالمال المراد جمعه للمؤسسة الجديدة وهو يبلغ أكثر من نصف مليون جنيه ؟

« وياحبذا لو أن ديوان المحاسبة وفر على هذا المجهود وكفانى مشقة التعب وبذل ماء الوجه فى الشحاتة للخير كما يوفر على احتمال اللوم والاعتراض بأن يدبر المال اللازم لإدارة هذه المؤسسة وإتمام المؤسسة الجديدة من أبواب ميزانية الحكومة وأكون شاكرا له مدى الحياة باسم المرضى والفقراء .

« هذا رأينا ومبدأنا فى موضوع جمع التبرعات عامة .

« أما فى الموضوع الذى أشار إليه تفتيش الديوان بالذات وهو صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه فقد بدأنا حملة صحفية كبيرة وكلفنا أمرها إلى صحفى كبير فى أواخر سنة ١٩٤٧ ، وقد قام بهذه المهمة مشكوراً ولم يكن ذا صفة فى ذلك الوقت إلا صحفياً كما كان له ولصحيفته من قديم فضلا كبيرا على هذا المستشفى الذى تفخر به البلاد ، وكان ذلك هو السبب الوحيد الذى من أجله كلفناه بهذه المهمة النبيلة الذى وفقه الله فيها وحصلنا بها على مبلغ يقرب من ٦٠ ألف جنيه للمؤسسة الجديدة ، وكانت النسبة التى تكلفناها أقل نسبة صرفناها على الدعاية منذ نشأة الجمعية والمستشفى ، وقد تقدمنا لعزته فى ذلك الوقت بخطاب شكر أتشرف بإرفاق صورة منه وإنى أشعر بأسف شديد أن يثار اعتراض على سلوك قديم نبيـل فقد تدعو إثارته إلى قتل الهمم وإيقاف الإنشاء والتعمير للخير .

« والله أسأل ألا يعترينا يأس من هذه الاعتراضات ونحن فى طريق إنشاء تلك المؤسسة الكبيرة التى نتمنى أن يتم إنشاؤها قريباً لنضيف بها فخراً على فخر » .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — هل ثبت أن مفتش الديوان اطلع على إذن الصرف والكتاب المرفق له ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — نعم ، ووقع عليه بما يفيد المراجعة . أى أن هذا المستند لم يصطنع لخدمة الاستجواب ، بل أرفق نص الكتاب مع إذن الصرف .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا – ما مقدار المبالغ التى حصلت عليها المستشفى نتيجة لهذه المجهودات ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – المبالغ التى حصلت عليها المستشفى نحو ٥٥ ألف جنيه . ولما ذهب مفتش الديوان إلى المستشفى سأل مديرها فى محضره عن المبالغ التى حصلت ، فقدم المدير بياناً بالتبرعات الكبيرة التى جمعت نتيجة لهذه الحملة الصحفية وهذا المجهود .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد جاء بيان بهذه المبالغ إلى اللجنة المالية بالمجلس فى حينه ، وهو يحتوى على خمسة عشر ألف جنيه من سعادة عبود باشا ، وعشرين ألف جنيه من بنك مصر ، وخمسة عشر ألف جنيه من بلدية الإسكندرية ، وعشرة آلاف من الجنيهات من كوتسيكا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – وقد تبين من كلام مدير المستشفى أن الدعاية والبروباجندة التى عملت لم يقتصر أثرهما على المبالغ التى جمعت فقط ، بل إنه كان من نتيجة ذلك أن زاد الإقبال على يانصيب الجمعية ، فزادت إيراداتها .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى باشا – إن لليانصيب نظاماً خاصاً معروفاً ويتولى شؤون الدعاية له مختصون .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لقد كان القصد من هذا التفويض الصحفى هو الإقبال على شراء أوراق اليانصيب ، وذلك بعمل الدعاية اللازمة لذلك . ومن الطبيعى أنه لا يمكن أن يتبادر إلى الذهن أن يقوم الأستاذ كريم ثابت بك وقتئذ بتوزيع أوراق اليانصيب بنفسه .

ولقد كان من نتيجة هذه الدعاية والجهود التى بذلت أن صرح مدير المستشفى بأن الإقبال على شراء الأوراق قد زاد زيادة ملحوظة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – هل توجد مستندات بالحملات الصحفية والإعلانات التى نشرت والمقالات ؟ وفى أى الجرائد والمجلات ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إننى لا أريد أن أقع فى الخطأ الذى انتقدته بالأمس ، فحضراتكم لستم الآن بصدد تحقيق وجوه الصرف ، وليست هذه مهمة المجلس فى هذه الليلة ، ولا هى موضوع الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – إذن لماذا تلوت هذا الكتاب علينا ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – تلوته بناء على طلب حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) . وهذه تفاصيل لأمور أو مسائل واردة فى تقرير ديوان المحاسبة ، وللديوان فيها رأى ، وسيعرض التقرير على حضراتكم ، وسيحال إلى لجنة مختصة ، لها مطلق التصرف ، أن تبدى رأيها ، ولكم أن تناقشوه . فليس الاستجواب مقدماً بسبب أن مدير المستشفى قد صرف مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه لسعادة كريم ثابت باشا ، ولو كان الاستجواب مقدماً لهذا السبب . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – إذن ما وجه الكلام فى هذا الموضوع الآن ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – وجه الكلام أن حضرة المستجوب قد أفاض فى الكلام عن هذه الواقعة ساعات طوالا .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور جاد قنديل – إن معالى الوزير يريد أن يرضى المجلس بقوله هذا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذا ما قلته مراراً ، ولفت النظر إليه ، فقد قلت إن المناقشة فى هذا الأمر خارجة عن موضوع الاستجواب ، فالاستجواب لم يقدم عن تصرف مدير المستشفى لصرفه مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه إذ لا يمكن أن يكون هذا موضوع استجواب .

أيدرى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل من الذى كان يجب أن يوجه إليه هذا الاستجواب عن هذه الواقعة ؟

إنه كان يجب أن يوجه إلى معالى وزير الصحة الذى كان يتولى شؤون تلك الوزارة سنة ١٩٤٩ ، والذى أرسلت إليه ميزانية هذا المستشفى والحساب الختامى عنها ، وإن كان هناك خطأ قد وقع من المستشفى ، فقد كان على وزير الصحة حينذاك ، الذى تلقى الحساب الختامى عن أوجه الصرف سنة ١٩٤٨ ، أن يناقش المستشفى فى هذا الخطأ إن كان هناك خطأ ، وما كان يصح أن يسأل عن ذلك وزير الصحة الذى يتولى شؤون تلك الوزارة سنة ١٩٥٠ .

حضرة الشيخ المحترم نجيب إسكندر باشا – ولكن الحساب الختامى لم يرد إلا سنة ١٩٥٠ .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – هل تضمنت ميزانية المستشفى وحسابها الختامى هذا المبلغ ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أعتقد ذلك .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – إذن يكون الأمر فى غاية الخطورة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة – لى سؤال فى الموضوع .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لحضرة الشيخ المحترم أن يتكلم بعد أن أنتهى من كلمتى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة – صرحت معاليكم أمس أنه قد منع طبع التقرير .

الرئيس – لم يصرح بهذا .

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظة – هل سترد هذه المسائل فى تقرير ديوان المحاسبة ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إذا كانت الورقة التى تلا منها حضرة المستجوب قد حصل عليها من رئيس الديوان السابق . فسترد فى التقرير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أباظة – إذن لماذا منع الطبع ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لم يحصل منع الطبع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة – لا جزئياً ولا كلياً ؟

الرئيس – لقد قال معالى فؤاد سراج الدين (باشا) أمس إن الطبع لم يمنع .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – من رأيى أن نمكن معالى فؤاد (باشا) أن يتم كلمته ، ولن شاء أن يطلب الكلمة بعد ذلك .

الرئيس – وهذا هو ما نريده ، ونرجو معالى الوزير ألا يمكن أحداً من حضرات الزملاء من مقاطعته .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لقد قلت بالأمس ، وأقول اليوم إن هذه الوقائع ، ليست موضوع الاستجواب ، وإن موضع مناقشتها هو عند عرض تقرير الديوان على حضراتكم ، ولكن الرغبة فى التشهير ، والرغبة فى إثارة هذا الغبار كله حول أشخاص معينين بالذات ، هى التى أضاعت من وقتكم الثمين ثلاث ساعات بالأمس فى الاستماع إلى وقائع ما كان ينبغى أن تعرض عليكم قبل عرض تقرير الديوان . ولكن وقد ذكرت الوقائع ، وذكرت محرفة ، واستقطعت كلمات وألفاظ عمدا ، وذكرت وقائع مغلوطة ، وغير صحيحة ، واتهمت وزارة الصحة بأنها لم تحرك ساكنا ، كل هذه الوقائع غير الصحيحة هى التى تدفعنى أن أقول هذه التفصيلات .

ويخلص من هذه الخطابات ومن أقوال مدير المستشفى أولا أن المبلغ صرف بإذن

صرف ومقيد بالدفاتر ، ولم يصرف خلسة ولا خفية .

وعندما سئل مدير المستشفى عن المستندات ، قال : أية مستندات ؟ هل الدعاية الصحفية أو المجهود الخاص يمكن أن تقدم عنه مستندات ؟ إنه مجهود شخصي وفكرى ، وثانيا لم يصرف أى مبلغ من إعانة الحكومة بل كان هذا المبلغ من ضمن المبالغ التى جمعت عن طريق التبرعات الخاصة بالمؤسسة الجديدة ، ولم تكن من حساب المستشفى .

والمفهوم أن من بين عناصر الصرف مصاريف مدفوعة . أفهم أن يطلب الديوان هذه المستندات الخاصة بالصرف ، ولكنى لا أفهم إثارة كل هذه الزوبعة دون أن تستوفى بحثاً إن كان هناك نقص فى البحث ، ولا أفهم أن يسقط المستجوب كلمة « مصاريف » عمداً ، مع أنها واردة فى كتاب الديوان . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – إن الكتاب المحرر فى ٢٦ فبراير لم يتضمن كلمة « مصاريف » ، بل ذكر فيه مبالغ للدعاية .

الرئيس – أليست عبارة « مبالغ للدعاية » معناها « مصاريف » ؟ أظن أن هذا أمر مفهوم ضمنا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – هذه الكلمة لها أهمية .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة – هل يرى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل أن تسمى « أتعابا » ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لقد جعل معالى فؤاد (باشا) أهمية كبرى لكلمة « مصاريف » ، وأنا أقول لمعاليه إن الديوان لم يذكر هذه الكلمة فى خطابه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – يضاف إلى هذا كله أن كريم ثابت (باشا) كان فى ذلك الوقت الأستاذ كريم ثابت (بك) الصحفى ، ورئيس تحرير جريدة « المقطم » ولم يكن هناك ما يمنعه كصحفى من رجال القلم أن يتولى مثل هذه الدعاية لحساب أية مؤسسة اجتماعية أو خيرية . لم يكن هناك مانع ، لا من القانون ولا من العرف ولا مما جرى عليه العمل ، أن يتولى صحفى كبير شأن مثل هذه الدعاية لمستشفى خيرى أو لجمعية خيرية أو أهلية أو اجتماعية .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – ما هو التاريخ الذى عين فيه كريم باشا مستشاراً صحفياً لجلالة الملك ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لقد عين فى سنة ١٩٤٩

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – ما هو تاريخ اليوم الذى عين فيه على وجه التحديد ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد كان فى أوائل سنة ١٩٤٧ بحسب الميزانيات .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – على كل حال بعد حصولة على الشيك ، ويمكن أن يستفسر عن تاريخ التعيين من دولة إبراهيم عبد الهادى (باشا) الذى كان رئيس ديوان جلالة الملك وقتئذ .

حضرة الشيخ المحترم عبد القوى أحمد (باشا) – أرى أن ننتقل إلى نقطة أخرى .

الرئيس – هذه المسائل عرضت أمس ، ويرى معالى الوزير أن يجيب عنها .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – يجب أن تتاح الفرصة لمعالى الوزير أن يتم كلامه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – قبل أن أنتقل إلى نقطة أخرى أختتم هذه المسألة بما هو فى صميم موضوع الاستجواب ، وهو مسئولية وزارة الصحة عن واقعة الخمسة الآلاف جنيه بالذات ، وهل كانت مسئولية توجب تقديم هذا الاستجواب ؟

أعتقد أن هذه نقطة قد وضحت تماماً أمام حضراتكم ، وما كان يخفى على حضرة المستجوب وما كان ليجهل ، والمعروف عنه أنه برلمانى مشهور وقانونى كبير ، إن موقف وزارة الصحة من هذه النقطة موقف سليم لا غبار عليه ، وليس محل مسئولية مطلقا أياً كانت الصور التى تكون عليها هذه المسئولية . ولكنها الرغبة كما قلت فى التشهير والتجريح هى التى دفعته إلى تجاهل هذه القواعد الأولية فى الاستجواب ، وإقحام الحكومة إقحاماً حتى يمكن أن يقدم استجوابا ويمكن أن تثار هذه الحملة الطائشة .

والآن أنتقل إلى مسألة نفقات حملة فلسطين . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – لكى نستوفى هذه النقطة ، أقول لقد جاء فى كلام معالى الوزير إن وزارة الصحة سألت المستشفى عن سبب الصرف من غير عرض الأمر على مجلس الإدارة ، ورد المستشفى لم يرد فيه شىء عن هذه المخالفة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، إن وزير الصحة لم يفعل أكثر مما فعله كل وزير ، وهو أن يحيل الملاحظات جملة إلى الجهة المختصة فيطلب منها رداً عليها .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – من ضمن الملاحظات أن هذا المبلغ

صرف من غير عرضه على مجلس الإدارة .

حضرة صاحب المعالى وزيرالداخلية – هذا كما قيل إن الديوان لم يعترض على مبدأ الصرف ، وإنما قال إن المبلغ صرف قبل عرضه على مجلس الإدارة .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – إن رد المستشفى لم يتناول هذه النقطة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – ولقد قال مدير المستشفى فى رده على ديوان المحاسبة إن عادة المستشفى جرت منذ إنشائه إلى الآن على هذه القاعدة .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – هل جرت العادة أن تدفع مصاريف دعاية ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – جرت العادة على أن تدفع نسبة مئوية من المبالغ المتجمعة لمن يكون له مجهود فى جمعها .

وسلم المدير ضمنا بأنه لم يعرض الموضوع على مجلس الإدارة ، وعلل هذا بأن عادة المستشفى منذ إنشائه إلى الآن جرت على هذه القاعدة ، وهى صرف نسبة معينة ، ووعد بعرض الأمر على مجلس الإدارة . ولقد سبق القول إن فى هذا مخالفة من ناحية الشكل ، وكتاب ديوان المحاسبة نفسه أشار إلى أن المخالفة تنحصر فى هذه النقطة .

حضرة الشيخ المحترم عبد القوى أحمد (باشا) – إن النقطة المهمة التى نرغب فى الوقوف عليها هى معرفة : هل الحكومة تدخلت فى منع طبع التقرير أولا ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – صور حضرة المستجوب لحضراتكم أن وزارة الحربية والبحرية وأن المسئولين فيها يضعون العقبات لتحول دون أن يتمكن ديوان المحاسبة من مراجعة مستندات وحسابات حملة فلسطين .

والواقع – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن الحقيقة خلاف ذلك باعتراف الديوان نفسه ، وإنى أذكر لحضراتكم وعلى لسان رئيس الديوان السابق شخصيًّا أنه أيد لى ما نشره معالى وزير الحربية والبحرية فى إحدى الصحف من أنه عندما زاره رئيس الديوان السابق أبدى له كل استعداد لتسهيل مهمة ديوان المحاسبة ، كما أبدى له أنه على استعداد لأن يضع الخزانة السرية تحت تصرفه . وفعلاً وضعت الأوراق والمستندات تحت تصرف الديوان . ذكر هذا معالى وزير الحربية والبحرية فى الصحف ، وأيده لى رئيس الديوان السابق .

وثابت – باعتراف الديوان نفسه – أنه فى هذه الفترة القصيرة من سبتمبر لحين وضع

التقرير قد اطلع على ٤٠ ألف مستند خاص بحملة فلسطين .وإذا توجه أحد من حضراتكم إلى وزارة الحربية ، لوجد عدداً كبيراً من موظفى الديوان يحتلون قاعة كبيرة فى الوزارة وتحت تصرفهم عشرات من موظفى الوزارة ، فلم يحل أحد دون الديوان وتمكينه من تأدية عمله . ومن الظلم والتجنى أن يقال إن رئيس الديوان السابق قد استقال لأن عقبات قامت فى سبيله تحول دون تمكينه من مراجعة مستندات حملة فلسطين . وهذا غير صحيح ، ومن يقول به فإنما يجافى الحقيقة ، فالديوان قد اطلع على كل المستندات ولم يرفض له طلب ولم يخف عليه أى مستند مما طلبه . ولم يقل لكم المستجوب إن الديوان قد طلب أى مستند ، فرفضت الوزارة هذا الطلب . ولكن كل ما ذكره انحصر فى ثلاث مسائل : هى اقتراحات لم يطلب عنها رد ، وترك التصرف فيها لمعالى وزير الحربية والبحرية ، وطلبات بعدم صرف مبالغ . ولكنه لم يذكر أن الديوان طلب بيانا أو مستنداً أو ملفًّا ومنع عنه . فما هى هذه العقبات التى حالت دون تمكين رئيس الديوان من القيام بمهمته وأدت إلى استقالته ؟

إن حضرة المستجوب لم يذكر عقبة واحدة ، وإنما القصد فيما ذكره هو الوصول إلى حملة التشهير والتجنى ، لا أكثر ولا أقل . وتقارير ديوان المحاسبة السابقة فى السنوات الثلاث السابقة أيضاً مليئة بالمخالفات عن وزارة الحربية كشأن أية وزارة أخرى .

وبالرغم من ذلك لم يذكر حضرة المستجوب من هذه المخالفات إلا هذه الوقائع ، فما هى ؟ قال إنها سوء تموين الجيش والغش والتدليس فى شراء الأسلحة والذخائر . من الجائز أن يكون هذا الكلام صحيحاً ، كما أنه من الجائز أن يكون غير صحيح . وكل يوم نرى متعهدين يتعاملون مع الحكومة ويغشونها ، ولكن المسئولية فى ذلك ليست على وزير اليوم ، ولكنها تقع على الحكومة التى كانت قائمة وقتئذ .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور نجيب إسكندر (باشا) – إن الحكومة السابقة لم تعرف ذلك ، لأن الديوان لم ينبه عن هذه المخالفة إلا فى عهد هذه الحكومة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – كان يجب أن تكون الرقابة كاملة فى وقت التنفيذ والحرب قائمة . وأكثر من هذا قال حضرة الشيخ المحترم المستجوب : كيف تتعاقد وزارة الحربية مع رجل يدعى رودى رجيله ، وهو رجل كان محكوما عليه بالسجن وهرب ؟ أتعرفون حضراتكم متى كان هذا التعاقد ؟ لقد كان هذا التعاقد فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقت أن كان حضرة الشيخ المستجوب وزيراً . ونحن الآن الذين نستجوب عن هذا . أليس

هذا بعجيب ؟ إن معالى الأستاذ مصطفى نصرت وزير الحربية والبحرية هو الذى يستجوب الآن عن تعاقد حدث مع رودى رجيله فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، ولا يستجوب عنه الذين أبرموه .

إن الذين كانوا فى الحكم فى سنة ١٩٤٩ وحدث التعاقد فى أيامهم هم الذين يصفقون اليوم لمصطفى (بك) مرعى حينما يقول إن الوزارة تعاقدت مع هذا الرجل . أليس هذا غريبا ؟

يقول حضرة الشيخ المستجوب إن وزارة الحربية استوردت ذخائر فى يناير سنة ١٩٤٩ ، قال عنها الخبير إنها فاسدة . إن صح هذا ، فهل نحن مسئولون عنه ؟

هل تستجوب الحكومة الحاضرة عن عمل خاطئ قامت به الحكومة السابقة ، أم الأولى أن يستجوب من كانوا فى الحكم ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – وما هى الطريقة التى يمكن أن نستجوب بها الآن من كانوا فى الحكم ؟

إن المفروض أن تستجوب الحكومة القائمة فى الحكم .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – لقد كان معالى فؤاد سراج الدين (باشا) عضواً فى الحكومة فى ذلك الوقت .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – يقول مصطفى مرعى (بك) إن رئيس الديوان السابق قد كتب إلى معالى وزير الحربية ينبهه إلى هذه المسائل ، فمتى كان ذلك ؟

لقد حدث هذا فى ٨ مارس سنة ١٩٥٠ ، وكان هذا أول إخطار يصل إلى معالى وزير الحربية الحالى ، ورئيس ديوان المحاسبة يستقيل بعد ٣٠ يوماً من هذا التاريخ . ويقال إن سبب استقالته هو أن وزير الحربية الحالى أخر الرد عليه مدة ٣٠ يوماً ، وأنه عطل مهمته بينما يوجد هناك ستة آلاف مخالفة لم ترد عليها الوزارات منذ خمس سنوات . فهل يعقل أن يقال إن سبب استقالة رئيس الديوان هو تأخير رد الوزارة عليه مدة ثلاثين يوماً ؟ هذا لا يمكن أن يقال . إن رئيس الديوان السابق برىء من كل كلمة قيلت بالأمس من فوق هذا المنبر . ولكن رغبة التشهير بأشخاص معينين هى التى أقحمت مسائل حملة فلسطين ومستشفى المواساة .

هل يعقل أن يستقيل الأستاذ محمود محمد محمود ، المعروف بالعقل والاتزان ، لأن معالى وزير الحربية والبحرية أخر عنه الرد لمدة ثلاثين يوماً ، بينما الأمر الذى يطلب

الرد عليه يتعلق بمسائل يقتضى بحثها زمناً طويلاً للرجوع إلى مستنداتها وملفاتها كى يكون رد الوزارة عليها شاملا وافياً ؟

فهل أؤكد لحضراتكم أنه إن كان رئيس ديوان المحاسبة السابق قد استقال لتأخير الرد عليه ثلاثين يوماً ، فإنه لا يمكن أن يمكث رئيس ديوان فى منصبه شهراً واحداً ؟

فمن العجيب أن يضيع وقت المجلس سدى فى مثل هذا الكلام ، ومع ذلك فإن خطاب ٨ مارس سنة ١٩٥٠ لم يطلب فيه ديوان المحاسبة أى رد أو بيان عنه ، بل وضع اقتراحات تحت نظر معالى وزير الحربية والبحرية . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – نريد أن نسمع نص الخطاب .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إن نص الخطاب طويل ولا يتسع وقت المجلس لتلاوته ، وعلى كل فأنا أؤكد لحضرة الشيخ المحترم زكى على (باشا) : أن هذا الخطاب لم يطلب فيه أى بيان أو رد بل تضمن عدة اقتراحات كما قلت .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – وماذا تضمن خطاب ٨ مارس سنة ١٩٥٠ ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إننى سأتكلم عنه ، وما رأى حضرة الشيخ المحترم فى الستة الآلاف مخالفة ، هل أرد عليها ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – سأتكلم عن هذه المخالفات .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – على كل حال سأتلو على حضراتكم الجزء الأخير من هذا الخطاب ، وهو خلاصة ما جاء فى الكتاب كله :

« لهذا ، ومع التسليم بقصور وسائل الديوان عن القطع برأى فى الناحية الفنية للمسألة ، فإنه لا يسعه إلا أن يضع تحت نظر معاليكم ما تكشفت عنه دراسة هذا الموضوع ، فقد ترون معاليكم تكليف لجنة فنية يمكن الاطمئنان إلى حكمها لإعادة اختبار هذه الذخيرة ، والبت فيها » .

هذا هو خلاصة ما جاء فى كتاب ٨ مارس سنة ١٩٥٠ ، وهو كما ترون حضراتكم لا يحتاج إلى أى رد ، بل يتضمن ملاحظات يبسطها رئيس الديوان أمام معالى وزير الحربية والبحرية . وقد قال فيه : لعله يكون من المفيد أن يقوم الوزير بعمل معين من الأعمال .

وهناك كتاب ثان خاص بصفقات أخرى لنفس هذا الشخص . وقد أرسل إلى كتابا من حق أن أتلوه على حضراتكم ، كما أرسل صورة منه إلى سعادة رئيس مجلس الشيوخ .

أما كتاب ٢٢ مارس فهو خاص بعمليات لصفقات لمثل هذا الرجل . وقد طلب

ديوان المحاسبة فى هذا الكتاب وقف صرف أى مبلغ إلى أبو رجيله .

وكان الغرض من هذا الطلب العاجل وقف الصرف فى الحال ، ولو أنه قد تبين فيما بعد أنه لا ضرر من الصرف . وفعلا أمر الوزير بعدم الصرف ، فلم يصرف مليم واحد لهذا الرجل إلى اليوم ، بعد طلب ديوان المحاسبة ، بناء على ما ورد فى هذا الكتاب ، وقد تحققت من هذا شخصياً من رئيس ديوان المحاسبة .

ولقد أشيع فى وقت من الأوقات أن مبالغ صرفت ، فأرسل الديوان بعض مفتشين ، فتبين لهم أنه لم يصرف أى مبلغ بعد طلب الديوان ، وقد كانت باقى طلبات الديوان تحتاج إلى بحوث وبيانات ومعلومات .

أرسل كتاب ديوان المحاسبة إلى الوزارة ، فوصل إليها فى يوم ٢٤ مارس . وكانت استقالة رئيس الديوان بعد ذلك بعشرين يوما ، فهل تعتبر هذه الفترة القصيرة التى تأخر فيها الرد سببا فى استقالة رئيس ديوان المحاسبة .

وهل يقال إن الحكومة تسببت فى استقالته ، فى حين أن الوزير قد أوقف فى الحال ما يخشى منه ، وهو الصرف ؟

ألا يكون ظلما – يـاحضرات الشيوخ المحترمين – للحكومة بعد ذلك أن تستجوب ، وأن تتهم بأنها وضعت العراقيل التى تحول دون قيام رئيس الديوان بواجبه ، وتسببت فى استقالته ، لأنها لم ترد على كتاب فى هذه الفترة القصيرة التى سبقت الاستقالة ؟

هذا كلام لا يصح أن يقال من فوق هذا المنبر ، وهذا كلام لا ينطلى على أحد . وعيب – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن يلقى مثل هذا الكلام عليكم ، وأن يكون موضع استجواب . خبرونى ، لم أثيرت هذه الضجة حول التحقيق ؟

افرضوا أسوأ الفروض : أن أبا رجيله قد تعاقد مع الحكومة كأى متعهد يقوم بتوريد أسلحة وذخائر ، وفى كل دفعة من دفعات التوريد تمتحن هذه الأسلحة والذخائر فتسقط ثم ترفض ، كما جرى الأمر فى مثل هذه العمليات . لكن سبب اللبس أن حضرة المستجوب عندما تعرض إلى هذا الموضوع ، أسقط من كلامه أن الذخائر والأسلحة التى تبين من فحصها عدم صلاحيتها ترفض ، أسقط هذا من كلامه ليدخل فى روعكم أنه مع سقوطها لا ترفض .

أتحدث إليكم بعد هذا عن مسئولية الموظفين والضباط الذين يقومون باستلام هذه الأسلحة والذخائر ، فأتساءل ما مسئوليتهم ؟ افرضوا أن متعهدا نصابا قام بتوريد أسلحة

وذخائر ليست صالحة فلم يقبلها الموظفون أو الضباط . افرضوا هذا ، فما ذنبهم حتى يحقق معهم ؟ إن الضجة التى أثيرت حول أنى رجيله ليست زوبعة فى فنجان ، إن شأن هذا المتعهد شأن أى متعهد آخر لا يفى بالتزاماته .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – لقد فهمنا أنه بعد أن ثبت الغش فى أكثر من رسالة ، كلف هذا المتعهد بتوريد رسالات أخرى .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لقد سبقنى حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) فيما كنت أريد أن أقوله بلحظة قصيرة ، لقد كانت هناك خطورة وقت حرب فلسطين : كنا بالميدان ، وكنا عرضة بعد ذلك للخطر فى أية لحظة . وما يقصده حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) هو أنه كان من الواجب اتخاذ إجراء مع هذا المتعهد كفسخ العقد مثلاً أو مصادرة التأمين أو طلب تعويض . ولست – ياحضرات الشيوخ المحترمين – فى الموقف الذى يسمح لى بأن أقول إذا كانت مثل هذه الإجراءات قد اتخذت أو لم تتخذ ، وهل استمر الرجل فى توريد الأسلحة والذخائر أو لم يستمر ، لأن مجال الكلام فى هذا الموضوع يكون عند نظر تقرير ديوان المحاسبة ؟ إنما أنا بصدد الرد على استجواب عن مسئولية الحكومة الحاضرة .

ولا أعتقد أن حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) يطالبنى بأن أذكر الأسباب التى دعت الوزارة السابقة التى كانت فى الحكم سنة ١٩٤٩ إلى عدم القيام بإلغاء مثل هذا التعهد وإلى عدم مصادرة التأمين . كل هذه إجراءات يقصد بها الوصول إلى تحديد المسئولية والأخطاء التى وقعت من المتعهد .

إن المهم فى الموضوع ، هو أنه عندما طلب ديوان المحاسبة إيقاف الصرف حتى يتم البحث ، أوقف الصرف فى الحال ، والذى أمر بإيقاف الصرف هو معالى وزير الحربية الحالى .

أنتقل بعد ذلك إلى ما ذكره حضرة المستجوب عن موضوع حريق القلعة . لقد غالى فيه ، ولقد راجت إشاعات وقتئذ حول هذا الموضوع فقيل هل حدث الحريق بفعل فاعل ، أو حدث قضاء وقدرا ؟

حدث الحريق ، وبدأ بعد ذلك ديوان المحاسبة يكتب عنه إلى وزارة الحربية . وطلب فى شهر يناير ومارس سنة ١٩٥٠ الاطلاع على أوراق التحقيق ، ولم يكن التحقيق إذ ذاك قد انتهى ، لأن هذه التحقيق كانت تقوم به هيئتان ؛ هيئة عسكرية من ناحية ، وهيئة من رجال

النيابة من ناحية أخرى . كما كانت هناك معاينات فنية وعسكرية تحتاج إلى وقت فلم يكن من المستطاع إجابة الديوان إلى طلبه مادام التحقيق لم ينته بعد . ولما انتهى التحقيق منذ أسبوع أو أكثر ، أرسله معالى الوزير إلى النيابة العمومية ، دون أن يأخذ بنتائجه أو يبت فيه لتتصرف فيه كما تشاء ، فماذا يؤخذ إذن على وزير الحربية ؟ ديوان المحاسبة يستعجل الرد ، والتحقيق لم ينته ، ولما انتهى التحقيق أرسل إلى النيابة العمومية ، فأى محل للاستجواب فى هذه النقطة ؟

إن التحقيق فى النيابة يستغرق وقتا طويلا إذا كان الحادث جنحة أو مخالفة ، فما بالكم بأمر حريق فى مخازن ذخائر هائلة ؟ هذه هى الحقيقة ، وليس فيها ما يؤخذ على الحكومة الحاضرة ، أو يكون موضع استجواب للوزارة .

وأخيراً أنتقل إلى مسألة السلاح البحرى :

لقد ارتفع الاعتماد من ٢٠,٠٠٠ جنيه إلى ١٤٠,٠٠٠ جنيه ، فمتى حدث هذا ؟ حدث هذا فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، وشكل مجلس للتحقيق فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ، وكان حضرة الشيخ المستجوب وزيرا فى الوزارة التى تم فى عهدها تشكيل هذا المجلس . قال حضرته إن قائد السلاح البحرى يحاسب قائد السلاح البحرى . هذا صحيح ، ولكن حدث هذا فى عهد الوزارة التى كان عضوا فيها ، فكيف تستجوب الوزارة الحاضرة فى أمر لم يحدث فى عهدها ؟

لقد كتب ديوان المحاسبة للوزارة فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ يطلب تقديم المسئولين للمحاكمة ، ولم يكن بد قبل ذلك من اتخاذ إجراءات تستغرق وقتا كبيرا ، إذ لابد للوزير من طلب الملفات وفحصها ، وأخذ رأى المستشار القضائى فى أمر إحالة أحد التجار إلى المحاكمة ؟ ألا يستغرق هذا وقتا من الوزير المختص الذى تسلم عمله فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ ، وتسلم كتاب الديوان فى ١٥ يناير ؟

هذا الكتاب الذى يطلب فيه الديوان محاكمة قائد السلاح البحرى الملكى لمخالفات وقعت فى سنة ١٩٤٨ ؟ إذا استغرق التحقيق فى هذا الموضوع وقتاً ، يقال إننا عطلنا ديوان المحاسبة حتى أصبح الأمر فوضى ، وإننا تأخرنا عن طلب رئيس الديوان ؟ وهل تلزم الوزارة بالرد على الديوان فوراً قبل بحث الموضوع ؟ أليس من الجائز أن يخطئ الديوان مثلاً ؟ ورئيس الديوان بشر يخطئ ويصيب فهو ليس معصوماً ، وليس من المحتم أن ينفذ كل رأى يشير به . وإنما على الوزير أن يبحث ويحقق كما بحث رئيس الديوان ، فقد

ظل يبحث من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٠ ، أى سنة ونصف سنة ، مكث طوالها يبحث هذه المسألة حتى انتهى لرأى .

أفليس من حق وزير الحربية أن يأخذ ثلاثة شهور لبحث هذه المسألة التى تتصل ، لا بمأمور مركز ، ولا بضابط ، بل تمس قائد السلاح الملكى البحرى المصرى كله – وطلب من أجلها تقديمه إلى المحاكمة ؟

هذا كل ما جاء بشأن حملة فلسطين سردته على حضراتكم على سبيل الحصر . فخبرونى بربكم ، ماذا يمس الحكومة الحاضرة من تصرفات فيه حتى يكون موضوع استجواب ؟

أريد أن تقرونى على أن المستجوب – وهو رجل كما تعلمون له خبرة ودراية بالقانون وليس بالجاهل ، وليس بالذى تفوته هذه الأوليات الدستورية – لم يكن فى كل ما ذكره أمس فى ثلاث ساعات حرف واحد أو واقعة واحدة تنهض سببا لاستجواب الحكومة . بل إن كل ما وقع – وكان صحيحا – لا يمسنا إطلاقا ولا يحسب علينا ولا يجب أن نؤاخذ به ، بل يؤخذ بجريرته أولئك الذين وقع فى عهدهم . ولقد كان حضرة المستجوب أحد الوزراء المشتركين فى الحكم حينذاك . فليستجوب نفسه قبل أن يستجوبنا . لكنه أرادها زوبعة يثار فيها غبار التجريح والتشهير حول أناس بالذات .

وأنا بعد هذا أطمع فى المجلس وفى معالى الرئيس ، ألا تدون فى المضبطة عبارات لا يمكن أن تسمح تقاليد المجلس بذكر مثلها .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الجليل أبو سمره (باشا) – هذه الاتهامات من حقه ، لأنها لم تحقق بعد . وكلنا نشعر أن فى حملة فلسطين سرقات وفضائح كبرى لم تحقق ، فيجب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فى هذه الأمور .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة – ليس هذا أوانها .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إننى لا أدعى مطلقا ولا يستطيع أحد أن يدعى أن حملة فلسطين قد خلت من عيوب وأخطاء ، إذ لا توجد حملة ولا حركة حربية ، بل ولا تجريدة عسكرية ، تمول فيها جيوش يمكن أن تخلو من عيوب وسرقات واختلاسات . ولكن هذا شىء – وإن سلمنا به – وذكر عبارات لا يصح نشرها شىء آخر .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – كيف يسلم بمثل هذه المسائل ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أنا لا أقول إنى مسلم بها ، أى أقر صحتها ؛ ولكنى أقصد أن هذه المخالفات قد تقع بحسن نية ، وقد تقع بسوء نية ، وقد ينتهى فيها البحث إلى أنها لم تكن موجودة أو إلى أنها قد وقعت فعلا ، أو إلى وجود أضعافها – مما سيكشف عنه تقرير الديوان عند عرضه على المجلس .

ولكن الذى أقصده أن هذا لا يجوز أن يصحبه ذكر عبارات مثل بعض العبارات التى جاءت على لسان حضرة المستجوب .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – . . .

الرئيس – أظن أن من الخير تأجيل مسألة حذف العبارات أو إبقائها حتى ننتهى من مناقشة الاستجواب .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب محمد جمعة – . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – . . .

حضرة الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

الرئيس – قد طلب الكلام حضرات الشيوخ المحترمين : إبراهيم (بك) مدكور ، فريد (بك) أبو شادى ، الأستاذ إبراهيم رشيد ، أحمد عبد الغفار (باشا) . ولذا يحسن تأجيل الكلام فى الحذف والإبقاء إلى آخر الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور نجيب اسكندر (باشا) – وإنى أطلب الكلمة كذلك .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – قبل أن تنتهى الحكومة من كلمتها ، أريد أن أقول إن الاستجواب قائم على الأسباب التى حملت رئيس الديوان على تقديم الاستقالة ، وحتى الآن لم نفهم من رد الحكومة ما هى الأسباب الحقيقية للاستقالة ، مع أن المفروض بطبيعة الحال أن الحكومة عندما قدمت الاستقالة إليها حاولت أن تثنى الرئيس عن عزمه على تقديمها ، وناقشته فى أسبابها . ولابد أن الحكومة قد اطلعت على

حقيقة هذه الأسباب ، وحتى الآن لم تذكر الحكومة لنا الأسباب الحقيقية التى أدت إلى استقالة رئيس الديوان .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – قبل أن أجيب حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) إلى طلبه ، أعتبر أن طلبي الذى تقدمت به إلى هيئة المجلس لا يزال قائماً لم يفصل فيه ، وهو الخاص بعبارات وردت على لسان حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) ، وللمجلس الموقر أن يفصل فى هذا الطلب فى الوقت الذى يراه . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – . . . .

الرئيس – مثل هذه العبارات سواء قرر المجلس بقاءها أو حذفها لا يصح أن تكون موضوع نقاش الآن ، لأنه يصح حذفها أو بقاؤها دون إثارة مناقشة حولها ، ومن غير هذا الجدل .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – يستتبع هذا حذف كل كلام قيل حول هذا الموضوع .

الرئيس – المضبطة لما ينته الأمر فيها للآن . وإذا رؤى – بالاتفاق فيما بيننا – ألا نبقى بعض عبارات ، فكل كلام يتعلق بها يكون بالطبع مصيره الحذف .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – لم يكن فى كلام المستجوب ما يستحق الحذف .

الرئيس – من أجل هذا طلبت منذ اللحظة الأولى ، ومن فؤاد (باشا) بالذات ، ألا تثار هذه المسألة إلى أن ننتهى من الاستجواب ، ولدينا من الوقت ما يسمح لنا – فى هدوء وسكينة – بتقدير المسائل على وضعها الصحيح .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أنتقل الآن إلى النقطة التى أثارها حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) .

نص هذا الاستجواب هو أنه قد بدا من الحكومة تصرفات بشأن مراجعة حساب حملة

فلسطين ، وبشأن مستشفى المواساة ، كان من شأنها أن تسببت فى استقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق ، وقد وضح لحضراتكم أنه لم يبد من الحكومة أى تصرف كان يمكن أن يتخيل منه إنسان بسيط الإدراك سببا أو شبه سبب لاستقالة الرئيس السابق . وليس أقطع فى الدلالة على ذلك من نص كتاب استقالته الذى رفعه إلى الحكومة يوجه إليها الشكر فيه صراحة لما لقيه من صادق المعونة وحسن المجاملة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – أرجو تلاوة هذا الكتاب .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذا هو نص الكتاب :

« حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس (باشا) .

تحية واحتراما ، وبعد ، فقد عرضت ظروف خاصة تجعل من العسير على الاستمرار فى رياسة ديوان المحاسبة .

لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتى من رياسة الديوان ، راجيا التفضل بقبولها ، كما أرجو أن تتفضلوا بقبول شكرى لكم وإلى حضرات أصحاب المعالى الوزراء على ما لقيته منكم من صادق المعونة وحسن المجاملة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، محمود محمد محمود »

أظن ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنه لا يمكن بعد هذا الاعتراف من رئيس الديوان ، بأنه لقى من الحكومة صادق المعونة ، أن يكون هناك مجال للتعقيب على موقف الحكومة منه .

أما ما يسأل عنه حضرة الشيخ المحترم غالب (باشا) وما ذكره من أن رئيس الديوان قد اتصل برئيس الحكومة . ففعلا حصل هذا الاتصال من رفعة رئيس الحكومة ، وألح عليه رفعته كثيرا – وقضى معه فى ذلك أكثر من ساعة – فى أن يبقى فى مركزه ، فرفض وأصر عليها .

هذا ، وقد ألححت أنا بدورى عليه مرتين ، إذ استعان بى رئيس الحكومة ، لما يعلمه من زمالتى وصداقتى لمحمود محمد (بك) ، كى أقنعه ، ولكنه أصر على الاستقالة . كما توسط كثير من أصدقائه فلم يثنه كل ذلك عن عزمه .

وإنى أؤكد لحضرات الأعضاء أنه – فى كل هذه الاتصالات – لم يذكر شيئاً واحداً يتصل بعمله رئيسا للديوان ، مما ورد فى الاستجواب . لكنه ذكر سببا لست فى حل من ذكره ، وأنا أقول – وهو حى يرزق ، يستطيع أن يقرر ما يريد – إنه لا حملة فلسطين ، ولا مستشفى المواساة ، ولا عقبات من الحكومة ، كانت سببا لهذه الاستقالة ، بل إن

سببها خاص بحت ، وشخصى صرف ، لست فى حل من ذكره – كما قلت – دون إذنه ، ولا علاقة له مطلقا بعمله .

هذه هى الحقيقة الصريحة الصادقة .

ومن يستقيل بسبب إهمال الحكومة لا يمكن أن يحرر مثل هذا الخطاب .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة – اضرب لهم مثلا ، استقالة المستجوب نفسه من وزارة سرى (باشا) .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – وحضرة المستجوب عندما أراد أن يستقيل – وكانت استقالته لأسباب تتعلق بعمله – ذكر ذلك فى كتاب استقالته .

كلمة أخيرة :

رئيس الديوان السابق رجل لا يمكن أن يقال عنه إلا كل خير ، وقد استقال بهى الدين بركات (باشا) مرتين ، عدل فى إحداهما ، وصمم فى الثانية . وقد يستقيل بعد ذلك الرئيس الحالى ، كما أنه قد يستقيل فى كل يوم رئيس وزارة أو وزير أو رئيس محكمة أو غيره . فلا أدرى معنى لهذه الضجة التى تثار عمدا حول هذه الاستقالة ، فلمصلحة من تثار ؟

ألمصلحة المستقيل ؟ لا أرى له مصلحة فى هذا !

ألمصلحة البلد ؟ أؤكد أيضا أنها ليست كذلك .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة – لمصلحة المستجوب . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – لا ، لا إن المستجوب – وأى مستجوب – حينما يقدم استجوابه إنما يقدمه لمصلحة يراها للبلد ، فى رأيه على الأقل .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لو كان الغرض كذلك ، لما وقع حضرة المستجوب وهو الفقيه الكبير والدستورى الخطير فى هذه الأخطاء الأولية ، ولأنتظر حتى يقدم تقرير ديوان المحاسبة إلى البرلمان ، وهنا يكون مجال القول .

أما أن يختلق الاستجواب اختلاقا وينتحل انتحالا لأسباب لا تمت لصالح البلد ، بل لمجرد الرغبة فى التشهير والتجريح ، فذلك ما لا يصح أن يكون .

(تصفيق من اليمين) .

الرئيس – للترتيب بين حضرات طالبى الكلام ، سيبدأ حضرة الزميل المحترم الدكتور مدكور ، ثم تكون الكلمة لأحد مؤيدى الحكومة ، تتلوها كلمة لأحد مؤيدى الاستجواب ، وهكذا .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – حضرات الشيوخ المحترمين .

إن هناك مسائل يجب أن نسمو بها عن كل اعتبار حزبى ، وأن نخرج بها عن الآفاق الضيقة التى يمكن أن تحدها . ذلك لأنها مسائل النظام العام ، مسائل الدستور .

ولا شك فى أن الموضوع الذى ناقشناه بالأمس وتناقشونه اليوم من بين هذه المسائل ، بل فى مقدمتها .

من أجل ذلك أرجو وأرجو مخلصا ، بعد كل ما قيل ، سواء من المستجوب أو رد الحكومة عليه ، أن نخرج عن حد السجال الحزبى ، الذى غالبا ما ينظر للأشياء من نواحيها الشكلية ، ويدع صميم الموضوع جانبا .

مع أن هذا الصميم هو الذى يثور له رجل الشارع ، وهو الذى يشغل الرأى العام ، وتتناوله الأحاديث فى الأندية وفى كل مكان .

ولا أنكر أن ديوان المحاسبة قد صادف منذ نشأته حتى اليوم أزمات ، ولا أود أن أعرض لها ، ولا أحب أن أطيل فى شرحها ، أزمات لم يكن الأمر فيها مقصورا على عهد ولا على حكومة ، فالأولى أن تخرج عن جو حكومة معينة إلى ذلك الجو الأعلى والأسمى .

ولعل من الطريف أن ديوان المحاسبة ، الذى نتكلم بشأنه اليوم وتكلمنا عنه بالأمس ، تم قانون إنشائه على يد الحكومة التى تتولى الحكم اليوم . ولا شك فى أن حكومة كانت عاملة على قيام مؤسسة ما ، لا شك أنها تكون من أحرص الحكومات على أن يتحقق لهذه المؤسسة حياة كاملة فى حدود النظام والقانون .

وهناك مصادفة أخرى لا يفوتنى أن أشير إليها فى بدء حديثى هنا ، وهى أننى فى عضويتى بلجنة المالية طوال سنوات عدة مضت كان لى شرف مزاملة حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية الذى تكلم باسم الحكومة . ويسعدنى ، بل من واجبى ، أن أقرر أنه وهو عضو فى هذه اللجنة كان أول الأعضاء دعوة إلى توطيد ديوان المحاسبة وإقامة أركانه .

وفى كل مناسبة عرض فيها تشريع يتصل بهذه الناحية ، كان غالبا ما يذهب إلى حدود أبعد مما كان يتجه إليه سائر الأعضاء .

لهذا كله ، أرجو ألا يكون الأمر مجرد أن رئيس الديوان استقال أو أنه باق ، أو أن حكومة ما تم فى عهدها تصرف ما ، أو أن هذا التصرف كان قد تم فى عهد سابق – فإن هذه المسائل تخرج عن الصميم . ولا أحب كذلك أن أدخل فى الأوضاع الإدارية أو الدستورية المعروفة من أن الحكومة مستمرة ، وأنها مسئولة عن أعمال اليوم وأعمال الأمس على السواء .

نحن نريد الإصلاح ونريد التقويم ، ولا نريد سجالا ، ولا عتابا ، ولا لوما ، ولا نقدا ، بل نريد الإصلاح الحقيقى للمسائل الإدارية فى ذاتها .

لهذا المعنى أرجو أن تتفقوا معى جميعا ، ومعنا معالى وزير الداخلية ، على أن هذا الاستجواب سواء فى إثارته أو عرضه – كما أعتقد جازماً لا معبراً عن نفسى فقط بل معبرًا فى اعتقادى وبإخلاص عن المستجوب ، وعن كل من يحاول الكلام فى هذا الموضوع : مؤيدين أو معارضين – ليس فيه محل لإيقاع أو تشهير . فبمن نشهر ؟ أنشهر بالحكومة ؟ ، أو بالنظم المصرية ؟ أو بعملياتنا المختلفة ؟ لا يمكن أن يخطر هذا ببال مصرى فضلا عن عضو فى هذا المجلس الموقر . أرجو أن يكون هذا بعيدا ، وبعيدا جدا عنا جميعا . إنما أعتقد أننا عندما نتكلم لا يدفعنا إلا الصالح العام . وقد نخطئ فى التقدير فقط فحذار أن ندخل فى النوايا لأن ذلك يوقعنا فى عدم الثقة ببعضنا .

فلندع الأشخاص جانبا إذن ، ولنتكلم فى صميم الموضوع الذى تقدم الاستجواب من أجله وهو أن هناك استقالة لرئيس ديوان المحاسبة ، وأن هذه الاستقالة لابد أن تكون لها أسباب ، وأن المستجوب على نحو ما بدا له تصور أن هذه الأسباب تتلخص فى واقعتين رئيسيتين .

واقعة يرى فيها أن هناك تصرفا فى جزء من المال العام بغير حق ، وبغير أن يأخذ الشكل والأوضاع والأنظمة المألوفة ، وهو تصرف له ظروف وملابسات تدع مجالا للقول والتعليق ، وتدع مجالاً للشك والريبة . وكان طبيعيًّا أن يعرض هذا على الحكومة أو على البرلمان ، كى يستبين الموقف فيه .

وإننى وزملائى فى لجنة المالية استنكرنا كل الاستنكار تلك المسائل التى أثارها ديوان المحاسبة من سنين مضت ، والتى بلغت على ما يقول معالى وزير الداخلية نحو ستة آلاف مكاتبة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل لديك شك فى هذا الرقم ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لا ، أنا لا أشك مطلقا فى ذلك . بل أنا معك فيما تقول ، إذ كنا قد استنكرناه سويا ، لأنه إن أبطأت الوزارات المختلفة فى الرد على الديوان ، فإن المصلحة العامة توجب علينا ذلك .

ولا يصح أن تنظر المسائل من هذه الناحية ، ولكن يجب أن ننظر من ناحية أخرى فليست المسألة مجرد مخالفات ، فالمخالفات – يا حضرات الشيوخ المحترمين – ذات درجات وذات أقدار .

وهذا المعنى لا أشك مطلقا فى أن معالى وزير الداخلية يقدره كل التقدير . ما شأننا وما شأن الرأى العام فى أن موظفا ما اختلس فى عملية مناقصة بضعة قروش ، أو متعهد عمال زور توقيع بعض عماله ليختلس أجرهم ؟ إن المخالفات التى من هذا النوع ما أظنها هى التى يقوم لها الرأى العام ويقعد ، مثلما يقوم عندما يرى مخالفة فى عمل خيرى يدعى للاكتتاب إليه ، فيصرف فى سبيل الدعاية له – على ما يقال – مبلغ على سبيل العمولة أو الأتعاب أو المكافأة – سموها ما شئتم .

هذه هى الناحية الجوهرية فى الموضوع ، والتى كنت أتمنى مخلصا قبل أن يستقيل رئيس ديوان المحاسبة . وقبل أن يصل هذا الموضوع إلى هذا المجلس – كنت أتمنى كما تمنى معالى وزير الداخلية أن تعالج هذه الأمور فى مناسباتها وجوها قبل أن تكون محل نقاش وأخذ ورد هنا ، أو أن تكون محل استجواب .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

ديوان المحاسبة أنشئ على أساس أن المصريين أمام القانون سواء ، فإذا أريد أن تنصب مراقبته على أفراد معينين ، وعلى عدد معين ، وأن ترسم لهذه الرقابة حدود ، كيفما كان أمرها . لم يبق معنى لهذه الرقابة ، ولا للبرلمان ، وبالتالى لا معنى لهذا الديوان .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

يكفى أن يظن الناس أن الرقابة لا تمتد إلى كل الأشخاص – وأنا لست بصدد إثبات وقائع بالذات – يكفى أن يظن الناس هذا فيكون فيه القضاء على النظام والرقابة ، والمسئولية بل والدستور .

فهذا الذى يحدث هو الذى جعلنا نعيش فى جو نسمع فيه عن فساد الأداة الحكومية وعن سمعة الحكم وعن استغلال النفوذ على صور شتى . إذًا فالعلاج الأول هو تنفيذ الرقابة على وجهها الصحيح .

فهل ديوان المحاسبة سلطة تنفيذية ؟ وهل فى يده المال اللازم ؟

كلا ، فعمل الديوان كعمل جندى البوليس ، يرى المخالفات ويثبتها ، سواء أكانت مخالفة أم جنحة أم جناية ، والمحكمة هى التى تقضى بالعقوبة الرادعة . إذًا فى نظام – كنظامنا – أساسه الرقابة بعد الصرف العلاج الأول والرئيسى هو أنه وقت وقوع المخالفة لا تدع المخالف – مهما كان مركزه ، ومهما كانت شخصيته – بل بالعكس إن المخالفات ذات الشأن الخاص التى تسترعى نظر الجمهور ، أظنها هى التى تتطلب اهتماما من كل

حكومة حريصة على الرقابة البرلمانية ، والرقابة الحسابية ، وحريصة على النظام فى هذا البلد . واجبها الأول أن تقول سأنظر أو أحقق ، وسأبحث لأتبين مدى هذا الكلام . هذا هو الوضع الصحيح .

فانظروا ماذا حدث اليوم ؟

الذى حدث أن معالى وزير الداخلية قال صحيح حصل صرف المبلغ ، وأن مدير مستشفى المواساة يرى أن الذى يعمل عملا يأخذ عنه أجرا ، وليست المسألة مسألة نظام عام أو ذوق عام أو تقليد عام .

فهل يقول أحد إن جمع مبلغ ٦١,٠٠٠ جنيه من بنك مصر وعبود وكوتسكا يستحق عليه أجر دعاية ٥٠٠٠ جنيه ؟

لا أريد أن أذيع أسرارا لا يريد معالى وزير الداخلية إجابة سعادة غالب (باشا) عنها ، ولا أريد الدخول فى التفاصيل . إنما الذى أستطيع أن أؤكده أن صديقى وزميلى معالى وزير الداخلية يعلم جيدا هذه التفاصيل لأن واقعة حدثت أمامه بالذات ، وكانت فى يده من بدايتها حتى نهايتها . وأعتقد أنه لا ينكر واقعة كانت بين يديه ، وموضوع هذه الخمسة آلاف جنيه مر بين يديه أثناء ملابسات هذه الاستقالة ، وليس الأمر أمر مستندات أو خطاب شكر أو أن المسألة حصلت بعد التعيين أو قبله . إنما المهم أن الموضوع عرف ، لأنه كتب فى مشروع تقرير الديوان. والذى أثير فى هذا الموضوع لا أعرض له بحال . والذى لا نزاع فيه أن هذه النقطة وقعت تحت سمع الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم عبد اللطيف إسماعيل زعزوع – هل هذا سبب الاستقالة ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – إننى أتكلم كلاما واضحا ولم أدخل فى أسباب الاستقالة ، وإن هذا الوضع بأى اسم يسمى لا يتمشى مع الذوق المصرى .

فهل مما يتفق مع ذوقنا وتقاليدنا فى القرى المصرية أن يجمع شخص ما مبلغا لإنشاء مسجد ثم يدفع ثمن قهوة الضيوف مما جمعه من تبرعات لإنشاء ذلك المسجد ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – وإذا كان الذى دفع هو أجر للنشر ، فماذا يقال فى ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد تحاشيت الدخول فى التفاصيل ومعالى فؤاد (باشا) سراج الدين يعرف هذا الموضوع جيدا كما أعرف أنا تفاصيله .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لقد دخلت فى التفاصيل .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – أريد أن أقول وأوضح أن مصاريف اليانصيب فى هذه الحسابات لها بند خاص فى حسابات الجمعية ولها مبلغ معتمد فى الميزانية . وإننى أعلم جيدا أن الجرائد والمجلات فى مثل هذه المناسبات تقوم بالنشر مجانا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – مجانا ؟ كيف يكون ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم مدكور – نعم مجانا . إننى أعلم ذلك تماما . لم ينشر شىء مطلقاً . ولم نر إعلانات . إذاً لمن يكون النشر ؟ أيكون لعبود أو لبنك مصر أو لكوتسيكا ؟

حضرات الشيوخ المحترمين ،

واضح من رد الحكومة أن هناك مبلغا قد صرف وأن فى ذلك الصرف مخالفة . وقد سلمت الحكومة بهذا سواء أكانت المخالفة بسيطة أم كبيرة وقد سلمت الحكومة بذلك فى إجابتها على سؤال سعادة غالب (باشا) من أن الأمر يعرض على مجلس إدارة مستشفى المواساه . وفى هذا الظرف أؤكدلكم أن رجل الشارع لا يجب أن يسمع شيئا مثل هذا .

أنتقل بعد هذا إلى الموضوع الثانى من أسباب الاستجواب . هناك ملاحظات على الجيش وعلى صفقاته وعلى بعض تصرفات فى هذا الشأن . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم عبد اللطيف إسماعيل زعزوع – ما الذى كان يريده رئيس الديوان من الحكومة إزاء مبلغ الخمسة الآلاف جنيه إن صح أنه صرف ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – كان يريد أن يسترد هذا المبلغ .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – أؤكد لك أن الحكومة بوسائلها التى أعرفها – ولها وسائل كثيرة – تستطيع أن تعالج هذا الموضوع .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد حاولت جاهدا أن أبعد نفسى عن موقف الهجوم والدفاع ، وحاولت جاهدا أن أصور لحضراتكم أثر مثل هذه الأحداث فى بلدكم وفى رأيكم العام ، وفيما نشكو منه ويشكو منه معالى وزير الداخلية ، والذى من أجله لا نعرف كيف نقاوم الدعايات الضارة .

فهذه الأحداث غذاء لأفكار ضارة ، فيجب أن نقطع دابرها على وجه فاصل ، ولا نزاع أن هذا هو العلاج ، أما أن يقال إن هناك كتاباً أرسل أو إنه لم يرسل . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – ألم يقل هذا الكلام بالأمس ثلاث ساعات ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – هذا الذى قيل من المستجوب ، وما قيل من الحكومة لا يرضى الرأى العام فى شىء .

أنتقل إلى النقطة الثانية ، وهى أن المستجوب رأى أن هناك مخالفات تدور حول بعض التصرفات المتصلة بأعمال الجيش ، وخاصة فى حملة فلسطين .

ولا تظنوا أن هذا الذى عرض على حضراتكم بالأمس ، والذى حصره معالى وزير الداخلية حصرا دقيقا هذه الليلة ، هو كل شىء فى الموضوع ، بل هناك أشياء أخرى ، وتحت يدى بعض مواد لن أتكلم فيها ، والذى أريد أن أقوله إن هذا هو الذى كشف عنه ديوان المحاسبة ، مع أن الخزائن السرية لم تفتح إلا منذ أشهر ، وأن تفتيشه على حملة فلسطين لم يتح له إلا منذ سنة ١٩٤٩

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – وهل الحكومة مسئولة عن هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد أجبت عن هذا السؤال فى أول كلامى .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة – هذا استجواب عمومى

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – سيظهر فى نهاية كلامى أنه استجواب خصوصى .

قالت الحكومة إن هناك مسائل محل تحقيق ومحل بحث دقيق ، وإن هذه الملاحظات قد أخذ ببعضها معالى وزير الحربية ومعنى ذلك أن هناك مخالفات . وكل الذى يطلبه رئيس ديوان المحاسبة ، وهذا المجلس أن يحقق فى هذه المخالفات .

حضرات الشيوخ المحترمين،

نريد ، ويريد مجلسكم الموقر ، رقابة برلمانية حقة ، وأن تضعوا هذه المسائل فى وضح النهار لتبدو جلية للناس ، لا أن نقول ونتعجل كلمتنا فيها ، بل نبحثها ونحققها .

وأؤكد لحضراتكم ، ولا أحب أن أقول شيئا أكثر مما قاله حضرة المستجوب – من أن معالى وزير الحربية الرجل الطيب الفاضل ، وهو فى رأيى واعتقادى وفى رأينا جميعا زميل كريم نجله – ولست فى حاجة إلى أن أقول لحضراتكم إن معاليه عاون فيما أريده ، وهذا هو الذى يجعل الاستجواب خصوصيا .

وأقرر والخطابات أمامى وثابت منها أن موضوع أبى رجيلة وغيره عرض على معالى وزير الحربية الحالى ، وكتب الديوان بشأنه مرة ومرة ، ولا أقول تلو المرة – وفوق هذا قد تمت زيارة شخصية من رئيس الديوان لمعالى وزير الحربية الحالى استعرضت فيها هذه المسائل وبينت فيها وجوه النقص . بل وفى كتاب هنا بين يدى ومن غير أن أبين النصوص وأناقشها

يبدو من كتاب متبادل بين الديوان وبين وزير الحربية إشارة إلى هذه المحادثة ، وإشارة أخطر من هذا ، أنه يظهر أن الذين عهد إليهم إجراء التحقيقات (لجنة التحقيقات) لم يستطيعوا أن يقولوا الحقيقة فيها أو إنهم غير قادرين على تبيانها .

وقد كتب رئيس الديوان إلى وزير الحربية يقول له : إننا تحادثنا معا وتكلمنا فى هذه الموضوعات ، إلا أن هناك بعض تناقض يحتاج إلى بعض بيانات من الفنيين بوزارة الحربية . وقد يكون موضع هذا التناقض ما اكتنف تحرير بعض محاضر اللجان التى قامت بفحص هذه الذخيرة من ظروف وملابسات ألمعت لمعاليكم عن طرف منها فى حديثنا الشفوى .

هذه الظروف والملابسات هى التى أضع تحتها خطا وأحب أن يوضحها معالى وزير الحربية ، وأكمل هذا الخط بتوجيه النظر إلى أن لجنة من اللجان التى طلب إليها بحث هذا الموضوع قالت إن هذه الذخيرة فى الحقيقة لا تنفع للجيش ، ولكنها تنفع للتدريب بشرط أن يوافق على استعمالها سلاح الفرسان الملكى .

تصوروا حضراتكم أن لجنة من اللجان الفنية يعرض عليها مثل هذا الموضوع فتقول إن هذه الذخيرة لا تنفع الجيش ولكنها تنفع للتدريب بشرط أن يسأل عنها سلاح الفرسان الملكى .

ما هذا ؟ أليس فى استطاعة هؤلاء الفنيين أن يقولوا ما يريدون قوله أو أن التحقيق لم يمض فى طريقه الطبيعى ؟

الأمر يحتاج إلى تحقيق وهذا التحقيق لابد منه . للمستقبل أولا ، ولابد منه للحاضر ثانياً . فهو ضرورى للمستقبل لأننا نريد جيشا وجيشا قويا يستفيد من تجارب الماضى حتى لو كانت هذه التجارب مستندة إلى أية قوة أو أية جهة ، كيفما كان الذى صدرت منه الأخطاء متعهدا أو فنيا . وإننا فى حساباتنا لا نبحث عن الغلطة بقدر ما نبحث عن الإفادة منها فإذا كانت الأمور ستسير على هذا الوضع فلن نستفيد من تجاربنا الماضية ، ولن نطمئن على شىء ونخرج من هذا كله بأن الملاحظات التى قالها الديوان كشفت عن أن عمليات الحسابات والمراجعة ناقصة والفنيين فى قسم سلاح الفرسان الملكى ناقصون . وكل هذه المسائل وغيرها — ولا داعى لتفصيلها — تتلخص فى كلمة واحدة هى أن باب المرض قد فتح وأن هناك مريضا وفى ناحية من أخطر النواحى : ناحية يرقبنا فيها الخارج والداخل . فأما الخارج فيرقبنا لأننا أعلنا ونعلن فى شمم وإباء أننا نعد أنفسنا ونتسلح للمستقبل وجدير بنا أن يكون إعلاننا مدعما قائما على أساس متين .

ونحن فى حاجة أيضا إلى هذا فى الداخل ، لأننا ونحن نجبى هذه الأموال الطائلة التى

تصعد سنويا إلى نحو الخمسين مليونا من الجنيهات مقصورة على شؤون الدفاع وحدها ، نعلم ما أمامنا من مستوى معيشة نشكو منه ، وجهل نريد أن نقاومه ، ومرض نريد معالجته — كل هذا يجعلنا أمام الداخل مطالبين بأن نطمئن كل هؤلاء الذين تجبى منهم هذه الأموال أن كل مليم فضلا عن مئات وملايين الجنيهات يصرف فى وجهه .

نريد هذا أيضا فى الداخل باسم الجيش ، لأن هذا الجيش الذى يسمع أو يرى — وهو فى ميدان القتال أو غيره — أن مئونته ليست على النحو الذى ينبغى أن تكون عليه يتعرض لخطر لا أحب أن نسترسل إلى نتيجته . ومع هذا فإن هذا الجيش عزيز علينا وحرام أن يقدم إليه مادة لا تلائمه .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد سمعنا من معالى وزير الداخلية فى نهاية حديثه : مالنا ولأمثال هذه الاستجوابات ؟ ومالنا وإثارة هذه المسائل ، وما كان أغنانا عن أن نثيرها ؟

أؤكد لحضراتكم أن الأمر لو ووجه بما ينبغى أن يواجه به حينما تقابل رئيس ديوان المحاسبة مع معالى وزير الحربية ، لكنا اليوم فى غنى عن كل هذا .

على أن هناك نواح أخرى أحب أن أقولها ، ومن اللازم إثارتها من فوق هذا المنبر . فكل مسألة وكل معنى له صدى فى الرأى العام إن تلميحا وإن تصريحا . على أنى أعتقد أن المسائل التى تثار تلميحا جديرة بالبحث والتوضيح أكثر مما يثار تصريحا ، لأن تلك التلميحات والإشارات هى التى تخلق فى الأمة الغضب والاستياء وعدم الثقة .

وهذا ما نريد أن نحاربه فى أمتنا العزيزة علينا .

والذى ثبت من الاستجواب والذى ثبت من رد الحكومة عليه أن هناك مخالفات لم يحقق فيها ، ولا يجدى فى شىء أن يقال مالنا ولهذه المسائل وموعدها يصدر ولجان تصدر .

قد يكون هذا الكلام جميلا لو لم تثر هذه المسائل . وأؤكد لكم أن الرأى العام كان ينتظر أن يسمع من الحكومة أن الخمسة آلاف من الجنيهات لم تدفع أو أن أحدًا لم يأخذها .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — أو أنها ردت

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — وكنا نحب أن نسمع من الحكومة أنها قد شكلت لجنة معينة لبحث المسائل التى أثيرت بالنسبة للجيش ، وأنها أسندت أو شكلت من فلان وفلان وبذلك يطمئن الرأى العام ويشعر بأن هذه المسائل عولجت .

أما أن تسلم الحكومة بالمخالفات ويبقى الأمر معلقا ، فهذا يدعونى أن أعرض على

حضراتكم – وقد بينت هذه المسائل – أن توافقوا على تشكيل لجنة لتحقيق هذه المسائل وإثبات المسئوليات إن كانت هناك مسئوليات .

(تصفيق من اليسار) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم رشيد – حضرات الزملاء المحترمين ،

لم يعد هناك كثير يقال بعد ما سمعنا من المناقشات ، ولكني أود أن أذكر لحضراتكم ، باختصار وفير وفى غير تطويل ، بعض البيانات الجديدة ، وأرسم لحضراتكم صورة لما رسخ فى ذهنى بعد هذه المناقشات وقد حضرتها وأنا موطد العزم أن أجرد نفسى من كل عاطفة حزبية أو شخصية

وقد خلصت بالنتيجة الآتية :

إن لهذا الاستجواب ناحيتين :

الناحية الأولى هى مسئولية الحكومة عن استقالة رئيس الديوان ، وهل هناك علاقة سببية بين تصرف للحكومة وبين هذه الاستقالة ؟

والناحية الأخرى هى موضوع المخالفات نفسها التى أثير موضوعها هنا ومن المسئول عنها وكيف نحققها .

أما بخصوص مسئولية الحكومة ، فلا يمكن أن تسأل إلا عن أحد تصرفات أربعة . فالأول أن تكون الحكومة لم تمكن رئيس ديوان المحاسبة من الاطلاع على بعض المستندات . وهذا ما لم يقل به أحد ، بل إن الحكومة قد سلمت لرئيس الديوان مستندات حرب فلسطين التى امتنعت الحكومات السابقة عن تسليمها إليه بحجة أسرار الحرب ، فقد اطلع رئيس الديوان على جميع المستندات ولم يمنعه أحد من الاطلاع على مستند منها . الثانى أن تكون الحكومة قد امتنعت عن طبع تقريره أو أوعزت برفع جزء منه .

وأود أن أذكر لحضراتكم أنى سألت اليوم الأستاذ محمود محمد محمود عن هذه الواقعة ، وهل امتنع أحد عن طبع تقريره أو رفع جزء منه ؟ وهل كان هذا سببا من أسباب استقالته ، فقال لى هذا غير صحيح إطلاقا . فلم يمتنع أحد عن طبع تقريرى ، ولم يكن هذا سببا من أسباب استقالتى .

أما الأمر الثالث ، فهو أن تكون الحكومة قد امتنعت عن تحقيق المخالفات التى أرسلها رئيس الديوان ، وقد تبين لحضراتكم من رد وزير الداخلية أن الوزراء المختصين لم يقصروا مطلقا فى طلب البيانات الخاصة لتحقيق هذه المخالفات .

أما الأمر الرابع والأخير الذى قد تؤاخذ فيه الحكومة ، فهو أنها تكون قد منعت تقرير رئيس الديوان بوسيلة من الوسائل من الوصول إلى البرلمان . ولهذا سابقة استقال من أجلها رئيس ديوان المحاسبة الأسبق معالى بهى الدين بركات (باشا) فى أوائل سنة ١٩٤٩ ، لأن تقريرا خاصا من تقاريره لم يصل إلى المجلس ، وقد منع من المجلس بواسطة رئيسه وبواسطة الحكومة . ولقد كانت هذه الاستقالة هى التى تستحق أن تكون موضع استجواب وتثار حولها الضجة ، لأنها خطيرة وخطيرة جدا .

أما فيما يختص بموضوع المخالفات ، فإنه بجانب ما تقوم الحكومة بتحقيقه فستعرض على لجنة المحاسبة ، وهى التى طالما طالب بإنشائها رئيس الديوان ، ولم تنشأ إلا فى عهد هذه الحكومة وهذا البرلمان .

لقد أنشئت هذه اللجنة خصيصا لبحث تقارير ديوان المحاسبة حتى لا تتعطل هذه التقارير وحتى تسير سيرها الطبيعى . أما بخصوص المخالفات فإنها ستحقق ، ونحن نطلب من الحكومة أن تحققها وتحقق غيرها . وقد سمعنا أن كثيرا من المخالفات قد تدخل فى اختصاص ديوان المحاسبة وقد لا تدخل .

وللحكومة الآن أن تحقق وأن تظهر الحقيقة ، خصوصا فيما سمعناه من فضائح ومخالفات ارتكبت ضد جيشنا الباسل حينما كان يقوم بدفاعه المجيد فى أرض فلسطين ، فهذه الفضائح والخيانة الكبرى إذا صحت لابد أن يحاسب مرتكبوها حسابا عسيرا ، لأن الأمة تريد أن تعرف الحقيقة ، وأن يظهر للعالم من المذنب ومن المحق .

(تصفيق من اليمين) .

(تولى الرياسة حضرة الشيخ المحترم أحمد عـلى باشـا ، وكيل المجلس) .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — حضرات الزملاء المحترمين . ،

كنت أود أن أقول جديدا ، ولكن زميلى الدكتور إبراهيم مدكور تكلم بما فى نفسى . والواقع أننى لا أريد أن أتكلم إلا فى شأن مبلغ جمعية المواساة ومن صرف إليه هذا المبلغ ، ولكنى لا ألقى اللوم كله على من صرف هذا المبلغ أو على من أعطى هذا المبلغ وأنا ألقى اللوم الأكبر على مجلس إدارة هذه المؤسسة .

لقد كنت مقررا للاعتماد الذى طلب لجمعية المواساة ، وقد ذهبت إلى هناك ، وزرت المستشفى ، واطلعت على ميزانيته ، وبحثت الأمر ، كما بحثت المشروع الذى كان يراد إنشاؤه ، والذى صرفت له إعانة قدرها خمسون ألف جنيه .

ويؤسفنى كل الأسف أن أقول إن مجلس النواب وافق على هذا الاعتماد فى جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ قبل صرف الشيك بيومين .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذه مصادفة .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك – فلتكن كذلك ، وإنما موضع العجب ياحضرات الشيوخ المحترمين أن ميزانية المستشفى فى سنة ١٩٤٧ كما تبين لى – وفى هذا الملف صورة منها – ينقص إيرادها عن مصروفاتها ، بمبلغ ٤٣,٦٠٠ جنيه ، ثم يجد هذا المستشفى أو مدير المستشفى مشجعاً له ، مع وجود عجز فى ميزانيته لغاية سنة ١٩٤٧ ، على أن يسخو بمبلغ خمسة الآف جنيه فى يناير سنة ١٩٤٨ .

وأكثر من هذا استهتاراً أن ديوان المحاسبة سنة ١٩٤٧ كان قد لاحظ عليه أنه قد صرف بدل الانتقال والسفر المقرر له شهرياً وقدره ٢٥ جنيهاً عن مدة كان فيها مسافراً فى الخارج فكتب ديوان المحاسبة وطالبه برد هذا المبلغ فرده .

وقد أعفى كذلك بعض المرضى من مصاريف العلاج . فلاحظ عليه الديوان هذا أيضاً فكلفه بالكف عن ذلك ووجوب عرض أمر هذه الحالات على مجلس الإدارة قبل البت فيها . بعد هذا ، وبعد أن تبينت رقابة ديوان المحاسبة ومداها ، فأى استهتار أكثر من أن يصرف هذا المبلغ ؟

ولقد ذكر معالى فؤاد باشا المبالغ التى جمعت والتى لم تزد مليماً واحداً إلى الآن منذ أن زرت المستشفى وقدرها ٦١ ألف جنيه . ولا أستطيع أن أفهم مطلقاً أن يترك هذا المسئول ويشاركه فى هذا السفه مجلس الإدارة . فأين كان مجلس الإدارة ؟ وأين كان وكيل وزارة الصحة الذى رأس مجلس الإدارة ؟ وأين كان السكرتير العام لوزارة الصحة ؟ وأين كان مدير مستشفى الإسكندرية ؟ أقول أين كان هؤلاء الثلاثة ، وهم ممثلو الحكومة فى مجلس الإدارة . وأين كان مدير صحة البلدية ، وهو أيضاً من موظفى الحكومة ؟

إننى أعتقد أن هؤلاء جميعاً يجب أن يلاموا على هذا التصرف . وكنت أحب أن يكون زميلنا الدكتور نجيب إسكندر باشا موجودًا الآن لأسأله أين كان عندما عرضت عليه ميزانية وزارة الصحة سنة ١٩٤٨ ، ولماذا سكت عن هذه المخالفة ؟

والناحية التى تثير فى هذا – وأعتقد أنها تثير الحكومة أيضاً وتثير معالى فؤاد سراج الدين باشا بالذات – أن مؤسسات البر يجب أن يطمئن المتبرعون لها إلى أن المبالغ التى يتبرعون بها تذهب إلى وجوه الخير ، لأن هذا مما يشجعهم من غير شك على الاستمرار فى عمل الخير .

أما أن تعطى الحكومة إعانات ، ورجال البر ينفقون ، ونحن لا نعرف أين تذهب هذه الأموال أو أن تصرف فى طريق غير الطرق المقصودة ، فأظن أن هذا لا يليق مطلقاً .

هناك بعض مسائل لن أطيل الكلام فيها كثيراً . إننى أعرف تصحيحاً للواقعة التى ذكرها زميلى الأستاذ إبراهيم رشيد . فقد صرح أمامنا فى لجنة المالية معالى وزير المالية السابق ، كما صرح أيضاً فى لجنة الشئون المالية بمجلس النواب بأنه سيضع مستندات مصاريف حملة فلسطين تحت تصرف ديوان المحاسبة ، ولقد كان كريماً جدا من معاليه أن فتح خزائنه السرية وأعطى ملفات لموظفى الديوان لمراجعتها .

هذا جميل جداً ، ولكن بعد أن تكشفت كل هذه الأشياء ، فماذا أنتم فاعلون ؟ ألا يصح لى ، كرجل مسئول ، أن أعتبرها على الأقل بلاغاً مؤيداً بقرينة ، ولا داعى أن أعتبرها دليلاً ، وأنا هنا أتكلم قانوناً ؟

أقول ألا يستدعى هذا أن نتحفظ ، وأن نقول لهؤلاء الذين تثار حولهم هذه الضجة ، هؤلاء الذين طعنوا الجيش من الخلف ، وتسلموا ذخيرة ، تنحوا عن أماكنكم . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لم يتسلموا .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك – لقد تسلموا هذه الذخائر وقدرها ٥,٠٠٠ طلقة أبقوها ، ثم قالوا بعد ذلك إنها لا تصلح للميدان ، بل تصلح للتدريب فقط .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل اطلع حضرة الشيخ المحترم على تصريح وزير الحربية فى مجلس النواب رداً على سؤال وجه إليه فى هذا الموضوع ، فقد صرح بأعلى صوته بأنه لن يتأخر عن تكليف النيابة بإجراء تحقيق مع أى موظف تثبت إدانته .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك – إنى لا أذيع سراً إذا قلت إننى قد تكلمت مع صديقى ، وصديقى القديم ، معالى مصطفى نصرت بك فى هذا الشأن ووعد بما قاله معالى وزير الداخلية . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إذًا انتهينا .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – إنى أقرر ذلك من فوق هذا المنبر . ولكن متى سيتم ذلك ؟

أليس من الخير ومن الصالح العام – إلى أن يبدأ التحقيق ، وإلى أن تحين الفرصة له – تنحية هؤلاء ولا أقول إيقافهم أو إيداعهم السجون ، بل أقول تنحيتهم عن مراكزهم توطئة لإجراء التحقيق ؟

ولكن نحن نتكلم هنا ورجال الشارع يتكلمون فى الخارج ، ويبقى اللصوص هم اللصوص ، والسارقون هم السارقون ، والمهيمنون هم المهيمنون ، إنما أقول يجب أن ينحى هؤلاء عن مراكزهم توطئة للتحقيق .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – سأنحى كل من يثبت عليه شىء.

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – ومتى يثبت ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح – أظن أن موضع هذا الكلام ليس الآن .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – هل أفهم من هذا أن أكف عن الكلام ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح – بالعكس يسرنا جميعا أن نسمع هذا الكلام ، ولكن فى مجاله ومكانه وليس موضعه هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – هل معنى هذا أن أقدم استجواباً جديدا ؟ إنى لا أرغب فى ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح – إنما أقصد أن يكون مجال هذا الكلام عند نظر تقرير ديوان المحاسبة .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – وهل أنتظر حتى يرد التقرير إلى المجلس ، ثم يبحث فى اللجان ، وقد يستغرق ذلك مدة طويلة ؟

أعود فأقول إنى لا أنتظر حتى تثبت الإدانة ، بل أقول إن هناك بلاغا من رئيس ديوان المحاسبة عن وقائع تحت نظر الوزير ، وأكثر من هذا فإننى أعلم أن هناك وقائع تحت نظر معالى الوزير ضد أكثر من موظف .

أفلا يكون من العدل أن هؤلاء الذين تحوم حولهم هذه الشبهات أن ننحيهم عن مراكزهم إلى جهات أخرى بالجيش لكى تتاح فرصة التحقيق معهم فى جو هادئ ؟

ولكن إذا استمر هؤلاء الناس فى مراكزهم ، فكيف يمكننا أن نجرى هذا التحقيق ، وهم المهيمنون والمتسلطون على أعمال الجيش ؟ ومن الذى يجرؤ أن يشهر عليهم وأن يوجه إليهم أى لوم .

إننى أعتقد أنه حتى يكون جو التحقيق هادئاً سليما يجب إبعاد هؤلاء عن مناصبهم . وإنى أؤكد لمعالى الوزير أنه من الخير لدافع الضرائب ولرجل الشارع الذى نمثله هنا أن

يعلم – وليس للآن فقط ولكن للمستقبل أيضاً كما قال حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – أن كل مليم يرصد فى ميزانية الجيش إنما ينفق عليه .

لقد سمعنا الكثير وتألمنا ألما ممضاً مما سمعناه من حضرتى الشيخين المحترمين الدكتور زكى ميخائيل بشاره وحسن عبد الوهاب (باشا) عن سمعة بعض رجال جيشنا . فمن الخير أن سمعة الجيش تكون حسنة ومن الخير أيضاً أن الذين أساءوا لسمعة البلاد يجب أن نعاملهم معاملة فيها ردع لهم وعظة لغيرهم . ولكن التساؤل عن أى العهود حدث فيها هذا لا يجدى الآن ولا داعى لإثارته ، لأننا نسلم بأن هذه الأعمال لم تحدث فى عهد هذه الوزارة ، ولكن من واجبنا أن نطالب الحكومة بإجراء تحقيق سريع فى هذه المسائل .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ،

أريد أن أبدأ كلمتى بإرسال تحية خالصة لحضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) عن الموقف الشريف الذى وقفه أمس . هذا الموقف الذى ولا شك أنه أنبل المواقف التى عرفت منذ بدء الحياة النيابية إلى الآن .

ولا يمكن بحال من الأحوال إلا أن يقال إن حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) قدم هذا الاستجواب بدافع المصلحة العامة وبدافع حبه للبلاد وبدافع حب الإصلاح ، وأن هذا لأمر يجب علينا جميعا أن نشكره عليه .

ولا يمكن أن يفهم أن مثل هذا الاستجواب يقدم إلا لتلك الأغراض السامية ، فكان من الواجب علينا أن نُحل نية حضرة الشيخ المستجوب المحل الحسن : محل حب الإصلاح وحب الخير للبلد . وأنى أغبط حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك على الموقف النبيل الذى وقفه أمس وأظن أن حضراتكم جميعاً تشاركوننى فى هذا الشعور .

ولقد كنت أود أن تقف الحكومة من هذا الاستجواب موقفاً غير الموقف الذى وقفته ، وأن تبدى روحاً غير تلك الروح التى بدت منها . كما كنت أود أن يقدر معالى وزير الداخلية فى رده على هذا الاستجواب الروح التى أملت على حضرة الشيخ المستجوب تقديم استجوابه ، كما كنت أود أن ينظر معاليه إلى هذا الموضوع من ناحية أوسع مدى من تلك الناحية التى نظر إليها ، كما كنت أود أن تكون روح رد معالى وزير الداخلية على هذا الاستجواب غير تلك الروح التى بدت فى رده .

لاشك – ياحضرات الشيوخ المحترمين – فى أن معالى محمد فؤاد سراج الدين باشا كان محامياً ماهراً فى الرد على هذا الاستجواب ، لأنه أخذ الموضوع من ناحيته الشكلية وبين

أن الحكومات السابقة هى المسئولة عن تلك الأعمال ، لأنها حدثت فى عهدها . ولكن أحب أن أذكر معالى وزير الداخلية أنه كان وزيراً فى إحدى هذه الوزارات السابقة التى كان لى شرف الاشتراك فيها

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لم تحدث هذه الأعمال فى مدة حكم الوزارة التى يشير إليها حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – إن معالى وزير الداخلية كان وزيراً فى تلك الوزارة ، فهل علم بتلك المخالفات ؟

إن المسئولية تبدأ من وقت العلم بالمخالفة . فقد كنت وزيراً للزراعة ، وكان معالى محمد فؤاد سراج الدين (باشا) وزيرا للمواصلات فى تلك الوزارة ، فهل علمنا بتلك المخالفات ؟ وهل علمنا أن الحكومة قد تعاقدت مع رودى رجيله ، الذى كان يورد للجيش المصرى ذخيرة قال عنها حضرة الشيخ المستجوب إنها عندما تطلق فبدلا من أن تندفع إلى الأمام تخرج من الخلف ؟ !

(ضحك) .

يقول معالى وزير الداخلية إن الحكومات السابقة هى المسئولة عن ذلك ، ولكنى أعود فأقول إن المسئولية تبدأ من يوم العلم بالمخالفة . وإننى أقول قولى هذا من كل قلبى وأنا مقتنع به . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفتوح – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة - . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – إننى أريد بهذا الاستجواب أن نبعد عن مصر مثل هذه الصغائر التى تلوكها الألسن ، وهذه هى الروح التى دفعتنى إلى الكلام . فليست قيمة الاستجواب فى وقائعه الماديه مثل الخمسة آلاف من الجنيهات أو المليون جنيه الذى دفع ثمناً للذخيرة التالفة ، بل قيمة الاستجواب فى ناحيته الأدبية ، إذ انحطت الأخلاق فى البلاد من هذه الناحية . . .

لقد قرر الخبراء أن هذه الذخائر فاسدة . كما رأت لجنة أخرى أنها لا تساوى إلا نصف الثمن ، فتأتى لجنة أخرى وتشير بقبول هذه الصفقة بنصف الثمن على أن تستعمل فى التدريب . أقوال متضاربة وأعذار غير مقبولة !

وهناك مسألة الخمسة آلاف من الجنيهات ، وليست قيمتها فى ناحيتها المادية ، وإنما

قيمتها فى أنها تمس رجلاً فى مركز سام . فإذا ما ثبتت مثل هذه الواقعة ، فإنها تؤثر على الجميع . .

إننا ننظر إلى هذا الاستجواب من ناحية أثره على الرأى العام . فمثل هذه الأعمال لها خطرها ولها أسوأ الأثر فى النفوس ، لقد سمعنا أن معالى وزير الداخلية يعد مشروع قانون خاص بالمشبوهين السياسيين لمكافحة الشيوعية فى البلد ، لأنه وجد الشيوعية تتسرب فى البلاد ، وأحب أن أوجه نظر معاليه إلى أن مثل هذه الأعمال تساعد على نشر الشيوعية والمبادئ الهدامة بين طبقات الشعب المختلفة .

كنت أود من هذه الحكومة أنه بمجرد علمها بوقوع هذه المخالفات الخطيرة تتخذ الإجراءات الرسمية فوراً بالتحقيق فى تلك المخالفات ومعاقبة من يظهر التحقيق إدانتهم .

لقد بين حضرة الشيخ المستجوب أن وزارة الحربية والبحرية علمت بوقوع مخالفات فيها من شهر يناير سنة ١٩٥٠ ، وأن الوزارة لم تتخذ أى إجراء بالنسبة لهذه المخالفات حتى الآن ، وقيل إن هؤلاء المخالفين أحيلوا إلى النيابة . فلننتظر طويلا حتى تنتهى النيابة من تحقيقها .

وقد يطول هذا التحقيق أمداً طويلا دون توقيع الجزاء الرادع السريع . إن مثل هذا الاستجواب – يا حضرات الشيوخ المحترمين – يجب أن يقابل بصدر رحب ، لأن الغرض منه غرض سام وهو الإصلاح . وما دفعنى إلى الكلام إلا المصلحة العامة .

ولا أحب أن يقابل مثل هذا الاستجواب برد من الحكومة بأنها ليست مسئولة ، بل المسئول عن ذلك الحكومات السابقة ، لأن هذا ليس هو موضع البحث . وإنما هدفنا جميعاً هو التعاون والتآزر على الضرب على أيدى هؤلاء المخالفين وإصلاح الأداة الحكومية مما يشوبها من فساد .

لقد بدأنا حياتنا النيابية بروح غير تلك الروح التى تسودنا اليوم . ولو كان هذا الاستجواب قدم فى سنة ١٩٢٤ ، لما قوبل بمثل ما قوبل به الآن . ولو كان معالى وزير الحربية يوم أن سمع بهذه المخالفات أسرع بتأليف لجنة تحقيق أو اتخذ إجراء سريعا حازماً مع المخالفين ، لكنت أول الشاكرين له .

وإننى – يا حضرات الشيوخ المحترمين – لا أتكلم بصفة كونى حزبيا ، بل إننى أتكلم بصفة كونى مصرياً يحرص على سمعة بلاده .

وإننى أناشدكم أن تنظروا إلى هذا الاستجواب نظرة قومية بعيدة عن الحزبية ، ولا سيما أنه أول استجواب يعرض للفساد الذى يدب فى الأداة الحكومية .

أما القول إن هذه الحكومة غير مسئولة ، وإن المسئولية تقع على عاتق الحكومات السابقة ، فهذا قول لا يهمنا كثيرا ، وإنما المهم هو إنزال العقاب بهؤلاء المخالفين . ولهذا كنت أود من معالى وزير الداخلية أن يقابل هذا الاستجواب بروح قومية وبروح خير من تلك التى قابل بها هذا الاستجواب .

نسمع – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن لكل مقاولة سماسرة . نسمع هذا ونحن كمصريين ، وكمواطنين ، وكرجال مدينين لهذا البلد بما وصلنا إليه من مراكز – يجب علينا أن نقوّم الحكم ، وخلق الحكم . فإذا أديتم هذا الواجب ، كان لكم الفضل ، وإذا نحن قصرنا فى هذا ، فليس معنى ذلك أن تطلبوا منا أن ننتظر حتى يقدم الديوان تقريره ، وحتى تفصل النيابة فى الموضوع فى السنة القادمة .

وإنى أصارحكم بأنه إذا لم يتخذ إجراء حازم سريع لقطع دابر مثل هذه الفضائح ، فقولوا على الحياة النيابية العفاء ، ويجب إذًا أن نعتبر نحن الشيوخ أنفسنا وأن نعتبر رجال البرلمان أو الحكم جميعا أنفسهم .

وإنى أناشدكم ، كشيوخ ، أن توافقوا الليلة على تشكيل لجنة تحقيق مكونة من جميع الأحزاب الممثلة فى هذا المجلس ، لتحقق فى هذه المخالفات ، وتصل إلى المسؤولين عنها ، قطعا لدابر مثال هذه الفضائح .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – حضرات الشيوخ المحترمين . .

كنت على وشك التنازل عن كلمتى فى هذه الليلة ، ولكن موقف المعارضة فى هذا المجلس دعانى للأسف إلى أن ألقى كلمة فى سبيل المصلحة العامة .

وإنى أتساءل هل من المصلحة العامة أن نقف هنا ، ونندد ونشهر برجل كبير لم تثبت عليه التهمة ؟

أسألكم : ألم يكن من اللائق يا شيوخ المعارضة ، ومن بينكم القضاة والمحامون أن تحققوا هذه المسألة ، مسألة « القومسيون » التى قيل إنها حدثت فى ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ ، التحقيق العادل ، حتى إذا ثبتت ، استجوبتم وطالبتم باتخاذ الإجراءات اللازمة . . . ؟

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – إن المعارضة التى صفقت

لمصطفى مرعى (بك) هى المسئولة عن هذا الاستجواب ، فقد وقف حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) منددا .

وأذكر أن أحد رجال السياسة طلب إلى فيما مضى أن أبحث المسائل التى نسبت إليه على صفحات الجرائد ، فامتنعت عن إجابته إلى طلبه فى سبيل مراعاة الزمالة ، فكيف يليق أن نتهم رجلاً عظيماً ، وهو الرجل الذى اتهمه حضرة المستجوب ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ فريد أبو شادى – إن حضرة الشيخ المحترم لم يؤد واجبه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – هناك ذوق .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – الواجب فوق كل شىء ، ولا يقف فى سبيله أى اعتبار .

حضرة الشيخ المحترم حسين محمد الجندى – هناك ذوق يا حضرة المستشار السابق .

(ضجة) .

(عاد سعادة الرئيس إلى تولى الرياسة) .

حضرة الشيخ المحترم عباس أبو حسين – لقد أفسد حضرة الشيخ المحترم القضية التى دافع عنها معالى فؤاد سراج الدين (باشا) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – إن المعارضة هى التى دفعت المستجوب إلى هذا الاستجواب .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أرجو أن يقف حضر الشيخ المحترم عند هذا الحد

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ راغب إسكندر (بك) – هل هذا كلام يصح أن يقال فى المجلس ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) – إنى أطلب حذف جميع كلام الأستاذ حسين الجندى من أوله إلى آخره ، لأنه تعرض لشخصيات الأعضاء ، فإن لم يحذف انسحبنا .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – . . .

حضرة الشيخ المحترم عباس أبو حسين (باشا) – إذا كانت كل إشاعة تنشر فى الجرائد يجب التعليق عليها فنحن على استعداد للتعليق على كل ما ينشر ، فإن الإشاعات تملأ الجو ، ونحن على استعداد للإدلاء بآرائنا فيها .

(ضجة) .

الرئيس – إذا استمرت المناقشات على هذا النحو ، فإنى سأضطر إلى رفع الجلسة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أقترح أن يترك لسعادة الرئيس – وهو فوق كل شبهة من هذه الناحية – أن يحذف من المضبطة كل عبارة خارجة أو لفظ ناب ، دار فى هذه المناقشة .

(أصوات : نوافق على هذا) .

الرئيس – الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ، كنا ننتظر أن يمر هذا الاستجواب بهدوء وسكون رعاية للمصلحة العامة ، وكنا ننتظر أن يكون هذا الاستجواب فى حدوده التى وضعت له ، والتى يجب أن تكون له ، ولكنى بكل أسف لاحظت أن المسألة يحاول نقلها من الوضع الطبيعى لها ، وهو استجواب الحكومة الذى لا يقصد به أخذ قرار بلومها . ولكن يقصد به مجرد الوصول إلى الدفاع عن مصلحة البلاد العامة عن طريق إجراء التحقيق فى مسائل لا يمكن أن يختلف فى خطورتها اثنان فى المجلس ، ولا يمكن أن تكون محل خلاف .

فمن المسلم به من جانب الحكومة ومن جانب المعارضة أيضاً أن هذه المسألة خطيرة فى ذاتها وكل ما فى الأمر أن الحكومة تقول إنها لم تكن مقصرة تقصيراً يستدعى أن تستجوب عنه . ولكن يا حضرات الشيوخ المحترمين ليس هذا هو الوضع السليم . فهذا الاستجواب لا يعدو أن يكون وسيلة لأن تطرح على هذا المجلس وقائع هى فى الواقع وبنفس القدرمخاز لهذه الأمة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفتوح – إذا هى ثبتت .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – أرجو أن يفسح لى حضرة الشيخ المحترم صدره . فهذه الوقائع بالصورة التى عرضت وبالوضع الذى تبينتموه إذا ثبتت لا يمكن مطلقا أن يسكت عليها ضمير حى لرجل يرى أنه مصرى يجب أن يدافع عن مصريته ووطنيته .

وكل ما نطلبه نحن للخروج من هذا الاستجواب ، هو أن تحقق هذه المسائل التحقيق الذى يتضمن الوصول إلى معرفة الحقيقة . ولا أظن مطلقا أن هناك خلافا فى شأن إجراء هذا التحقيق ، لأن الحكومة نفسها تقول إن من واجبى أن أجرى هذا التحقيق . ولكنها لم تعط الوقت الكافى لإجراء هذا التحقيق ، وسيجرى التحقيق كذلك وزير الحربية

إذ قال إنه مستعد لأن يحيل إلى النيابة كل شخص تحوم حوله أية شبهة فى هذه المسألة .

فأظن بعد ذلك أننا كلنا على اتفاق فى وجوب إجراء تحقيق فى هذا الأمر .

بقيت المسألة التى يقول عنها وزير الداخلية ، من الذى يجرى هذا التحقيق ؟

إن اللائحة الداخلية والدستور نفسه فى المادة ١٠٨ منه قد أعطى المجلس هذا الحق . فهل إذا طلب هذا المجلس تأليف لجنة للتحقيق يكون بذلك خارجا على أحكام الدستور ومتعديا على السلطة التنفيذية .

هذه هى المسائل التى يجب أن تكون محل بحث دستورى فى هذا المجلس وأنا أجيب من فوق المنبر عن سؤالى هذا بكلمة : لا . وذلك لأن تأليف اللجان المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ من الدستور والمنصوص عليها كذلك فى المادة ٢٢٤ من اللائحة الداخلية لم يربطا تأليف هذه اللجان لإجراء هذا التحقيق بأى تحقيق آخر تجريه النيابة أو أية هيئة إدارية أخرى .

الرئيس – لاشك فى أن من حق المجلس أن يعين لجنة للتحقيق . فهذا ليس محل نزاع ، ولكن الذى ينازع فيه معالى فؤاد سراج الدين (باشا) هو : هل هناك ما يقتضى هذا ؟

ثم إن حضرة الشيخ المحترم قد طلب الكلمة وقت إثارة موضوع الحذف والإبقاء . والآن ستلقى الحكومة بيانها عن لجنة التحقيق ، وكل بيان تدلى به الحكومة يعقب عليه المجلس بأحد الأعضاء ، ولذلك يحسن أن تترك هذه المسألة إلى أن تدلى الحكومة ببيانها ثم يعقب عليه بعد ذلك .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة – . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – . . .

الرئيس – . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – . . .

الرئيس – . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – حضرات الشيوخ المحترمين ، تناول

كلام بعض . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى (بك) – ما الذى تم فى حذف كلام حسين الجندى بك ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – لقد ترك لسعادة الرئيس حذف مالا يجوز إثباته من كلام .

الرئيس – سأرفع من المضبطة كل لفظ ناب قيل فى جلسة اليوم أو فى جلسة الأمس .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى (بك) – وما الذى سيعطى الصحفيين لينقلوه إلى صحفهم ؟

الرئيس – كما أنى سأرفع المسائل الشخصية التى قيلت وكانت موجهة من عضو إلى عضو – وأستأذنكم فى هذا – وأطلب إلى الصحفيين أن يراعوا ذلك .

(أصوات : وهو كذلك) .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – تناول كلام حضرة الشيخ المحترم ما جاء فى مناقضات ديوان المحاسبة الخاصة بتوريد ذخيرة غير صالحة وبمخالفات بحرية جلالة الملك الخاصة بإجراء إصلاحات فى بعض القطع البحرية .

وقد وصلتنى هذه المناقضات بعد مدة قصيرة من تولى وزارة الحربية والبحرية ، فكان من الطبيعى أن أتقصى الحقائق المتعلقة بما اتبع بصفة عامة فى أمر توريد احتياجات الجيش أثناء حرب فلسطين ، وأتحرى عن الأشخاص الذين كانت لهم علاقة بتلك التوريدات حتى أكون ملما بجميع المعلومات التى تمكننى من تكوين رأى صحيح فيما يوجه من اتهامات ، وهذا هو السبب فى تأخير ردى على ملاحظات ديوان المحاسبة .

وقد اتضح لى أن هناك أفراداً كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة إثارة الشكوك فى كل أعمال التوريدات ، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال الخاصة بالتوريدات من جهة ، وقيام الجهات المختصة فى القوات المسلحة باستلام وفحص ما يورد من جهة أخرى ، كان ذلك سببا فى حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدت إلى التقدم ببعض البيانات التى استند إليها ديوان المحاسبة فى مناقضاته .

على أنه بعد البحث والتدقيق ، اتضح لى أن التوريدات التى أثارت مناقضات ديوان المحاسبة لاغبار عليها ، كما سأبين لحضراتكم .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) – هل كل المسائل الثلاث لا غبار عليها ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – نعم ، وسأوضح كل شيء .

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظة – هل هذا بناء على التقرير أم على شيء آخر ؟

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – بذلك تغلقون الباب أمامنا .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – سأوضح كل الاستفسارات ولابد أن أدلى برأيي ، لأن التحقيقات التى حصلت . . .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) – نريد أن نسمع بيانك .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – لشرح ذلك أقول إن ظروف الحظر الذى فرضته هيئة الأمم المتحدة وصعوبة فتح الاعتمادات فى الخارج جعلت من المستحيل علينا التعامل مباشرة مع الحكومات أو المؤسسات الصناعية ، وكان لابد لنا من التعامل مع الموردين للحصول على ما يمكن الحصول عليه من احتياجات القوات المسلحة .

ومن بين الموردين الذين تعاملنا معهم عبد اللطيف أفندى أبو رجيله الذى كان مقيما بإيطاليا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لى كلمة ، وهى أنى لا أحب لوزير الحربية أن يتعرض لمسائل تعرضت أنا لمثلها ، مع أنها ليست من صميم المسائل المتعلقة بالاستجواب ، بل قد قلت عنها إنها خارجة عنه ، وأنا أستميح زميلى فى عدم الاستمرار فيما يريد إلقاءه لذلك .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – أنا متفق فى ذلك مع فؤاد (باشا) لأنه لو استمر معالى الوزير فى إلقاء بيانه فسوف نغلق على أنفسنا باب الكلام .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) – معالى الوزير يقول إن هذه ليست مخالفات ولا غبار عليها .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – إنما أريد ببيانى أن أوضح أنه لا لزوم للجنة برلمانية تتولى التحقيق فيما أثير من مسائل .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) – أرى أن يستمر معالى وزير الحربية فى إلقاء بيانه .

الرئيس – الجلسة طالت ، ويظهر أن الأعصاب قد أرهقت ونحن إزاء أحد أمرين : إما أن نعتبر ما انتهى إليه الاستجواب الآن كافيا ، ويؤخذ الرأى على الاقتراح الخاص

بتأليف لجنة برلمانية تتولى التحقيق ، وإما أن نؤجل باقى الكلام فى الاستجواب إلى جلسة مقبلة حسبما ترون تحديد ميعادها سواء كان غدا أو فى الأسبوع المقبل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – نعتبر ما قيل كافيا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أعتقد أن الموضوع فى ذاته قد استوفى ، وقد استعرضت جميع وجهات النظر من حيث الناحية الشكلية والناحية الموضوعية ، وبقى الاقتراح المقدم الخاص بتأليف لجنة تحقيق برلمانية لتحقيق هذه الوقائع .

فإن لنا على هذا الاقتراح عدة ملاحظات بعضها دستورى وبعضها موضوعى .

ونحن على استعداد لإبداء هذه الملاحظات ومناقشتها – ولكنى ألاحظ أن العدد غير قانونى ، ولا ينبغى أن ندلى بما نريد أن نقوله ، وأكثرية المجلس غير موجودة .

لذلك أقترح اعتبار المناقشة فى موضوع الاستجواب قد انتهت ، ويؤجل الكلام فى موضوع الاقتراح إلى الجلسة المقبلة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) – المعارضة أو صاحب الاستجواب ذكر مسائل خاصة بوزارة الحربية . ووزير الحربية يقول إنها لا غبار عليها .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – نحن لا نناقش تصرفات وزير الحربية والبحرية .

الرئيس – والآن هل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة فى موضوع الاستجواب ونظر الاقتراح فى الجلسة القادمة ؟ (موافقة) .

الرئيس – وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على أن تعود للانعقاد فى يوم الاثنين المقبل ١٩ شعبان سنة ١٣٦٩ ، الموافق ٥ يونية سنة ١٩٥٠ ، الساعة الخامسة والنصف مساء ؟ (موافقة) .

(رفعت الجلسة الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء) .

* * *

تأجل نظر الاستجواب بعد كلام ممثل الحكومة يوم الثلاثاء إلى جلسة الاثنين الذى يليه . وفى هذه الفترة حدثت أمور تتصل بالاستجواب كان لها أثرها حين نظره من بعد . فقد قدم كريم ثابت (باشا) استقالته إلى جلالة الملك فرفضها جلالته إيذاناً منه بثقته بكريم (باشا) ، وبأن ما نسب إليه فى هذا الاستجواب لم يزعزع هذه الثقة . وأذيع فى أوساط مختلفة أن هذا الاستجواب لم يكن حسن الأثر فى نفس جلالة الملك ، وأن جلالته لم يكن راضياً عنه . حينذاك ذكرت الحديث الذى أدلى به إلىّ النحاس (باشا)

فى حفلة سفير الباكستان توديعاً للسفير البريطانى ؛ ولكننى لم أقدر أن سيكون لذلك من الأثر فى حياة مصر ما ترتب عليه من بعد .

كان جلالة الملك مسافراً إلى الإسكندرية للمصيف بعد ذلك بأيام . وفى صباح الأربعاء نشرت جريدة الأهرام أن جلالته دعا الوزراء لتناول طعام الغداء على المائدة الملكية ، وأنه دعا كذلك رئيس مجلس النواب لهذه المأدبة . لم يكن رفض استقالة كريم (باشا) ثابت هو المظهر الوحيد إذن بأن جلالة الملك غير راض عن الاستجواب وما قيل فيه . فدعوة رئيس النواب للمأدبة معناه عدم الرضا عن رئيس الشيوخ وعن مجلس الشيوخ . ولم يكن غير الاستجواب ما يدعو لعدم الرضا عنى أو عن المجلس . ترى ماذا أصنع ؟ أأستقيل من رياسة المجلس ؟ أم أرسل إلى كبير الأمناء أستفسر عن السبب فى عدم دعوتى ؟ أم أطلب مقابلة جلالة الملك أشرح له تصرفى وأضع استقالتى بين يديه ؟ أم ماذا ؟ . . . تولتنى حيرة شغلت ذهنى طيلة النهار ولم أصل معها إلى قرار .

وكنا مدعوين مساء ذلك اليوم بمنزل حافظ عفيفى (باشا) ، وكان بين المدعوين الأستاذ محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى . وكان أبو الفتح صديقاً قديماً ترجع صداقته إلى أيام كان يعمل معى رئيسا لقلم الأخبار بجريدة السياسة فى سنة ١٩٢٥ . وقد توطدت صداقتنا حين كنت بأمريكا فى سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ أرأس وفد مصر لدى الأمم المتحدة ، وحين كان هو هناك لبعض أعماله المالية ، ولمراسلة جريدة المصرى بالهام من الأمور مما يزيد على مقدرة مراسله هناك . فلما التقينا بمنزل حافظ عفيفى (باشا) سألنى عما نشرته الأهرام ، وعما إذا لم أكن قد تلقيت ، وأنا رئيس الشيوخ ، دعوة للمائدة التى دعى إليها رئيس النواب . فلما أخبرته أننى لم أتلق هذه الدعوة ، وأننى فى حيرة ما أصنع ، وأى طريق أسلك ، قال لى : إياك أن تفكر فى الاستقالة . إنك لم تصنع إلا أن قمت بواجبك فى رياسة المجلس كما قمت به قبل . وأنت إن استقلت كانت هذه سابقة خطيرة فى حياتنا الدستورية لا أحب لك أن تتصل بتاريخك أنت . قلت : ولكن الأمر لا يتعلق بى وحدى ، بل يتعلق بمجلس الشيوخ كله . وأنا لا أريد أن يساء إلى مجلس الشيوخ فى شخصى . قال : بل الأمر بالعكس ، فأنت ممثل المجلس . واستقالتك تسىء إلى المجلس أكثر من أى شىء آخر . قلت : فما رأيك فى أن أطلب مقابلة جلالة الملك أشرح له الموقف . قال : أغلب ظنى أنك إن طلبت هذه المقابلة لن تجاب إليها فكانت هذه لطمة أخرى لك وللمجلس لا خير لأحد فيها . وإذا رفض الملك مقابلتك كان ذلك أدعى

لاستقالتك ولقيام هذه السابقة الدستورية الخطيرة التى أعيذك من أن تتصل بتاريخك .

تكلمنا طويلا فى الموضوع وأصر هو على رأيه فيه . ومع أنه وفدى لم أسئ الظن برأيه ، وإن لم يخرجنى هذا الرأى من حيرتى . وعدت أفكر فيما حدث بالجلسة . لقد كان فؤاد (باشا) سراج الدين عنيفاً فى رده على مصطفى مرعى (بك) ، حتى لقد خرج به العنف إلى حد مهاجمة رياسة المجلس بقوله إن كرسى الرياسة قد اهتز غير مرة لما حدث من مخالفة اللائحة الداخلية . ولم تكن اللائحة قد خولفت قط ، ولكننى تركت هذه العبارة ولم أعترض عليها حتى يمر الاستجواب كله فى سلام . فلما رأيت كريم (باشا) ثابت يستقيل فترفض استقالته ، ثم رأيت رئيس مجلس النواب يدعى إلى المأدبة الملكية وتهمل دعوتى عمداً إعلاناً لعدم الرضا عما حدث فى الاستجواب وإحراجا لى ، رأيت أن الأمر يجب أن يوضع له حد ، فكلفت الأستاذ حافظ محمود رئيس تحرير السياسة ووكيل نقابة الصحفيين أن يتصل بإدجار (باشا) جلاد صاحب جريدة الزمان والمتصل بالقصر ، وأن يسأله إذا كان ما حدث من عدم دعوتى مقصوداً ويراد أن يستمر ، أو يراد أن تحل المسألة بالحسنى . وعلمت منه بعد ثلاثة أيام أن إدجار (باشا) سافر إلى الإسكندرية وتكلم مع رجال القصر ثم عاد وأخبرنى أنه لم يجد حلا سريعاً للمسألة ، وإن كان يأمل أن تحل من بعد . عند ذلك رأيت أن أضع الأمور فى نصابها وأن أصرح فى جلسة الاثنين حين يبدأ نظر الاستجواب بأن اللائحة الداخلية احترمت ، وبأن كرسى الرياسة لم يتأثر ولا يمكن أن يتأثر إلا بأحكام الدستور واللائحة على نحو ما حدث خلال رياستى التى استمرت إلى يومئذ خمس سنوات ونصف السنة . واتصل مقصدى هذا ببعض الوفديين فجاءوا إلىّ يحاولون أن تكون الصيغة مخففة حتى لا تثير ثائرة جديدة ، ووضعت صيغة أبلغوها إلى الحكومة ثم عادوا يناقشوننى فى بعض ألفاظها ، وإننى لفى مكتبى صباح الاثنين الذى ينظر الاستجواب فى مسائه إذ جاءنى عبد الجليل (باشا) أبو سمرة ومعه صيغة مكتوبة لست أعرف من كتبها ، ولكنى رضيت عنها . وفيما نحن كذلك جاء فؤاد (باشا) سراج الدين واطلع على هذه الصيغة وقال إنه يرى الخير فى ألا يعترض عليها . وهذه الصيغة هى :

« أرى بوصفى رئيساً لهذا المجلس الموقر – أكبر هيئة تشريعية فى البلاد – أن أضع الأمور فى نصابها ، لمناسبة اللغط الذى أثير حول استجواب حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) .

« إننى لحفيظ على الدستور ، واللائحة الداخلية ، وحرية الرأى ، فى هذا المجلس

الذى يضم نخبة رجال الأمة وصفوة أبنائها ، وهم يعرفون حقوقهم وواجباتهم الدستورية وما لهم من حق إبداء الرأى فى حرية تامة .

حضرات الشيوخ المحترمين :

ليس من شأن الجالس على هذا الكرسى أن يتولى الرد على ما ينشر فى الصحف من مهاترات . وأؤكد لحضراتكم أن هذا الكرسى ، الذى تشرفت بالجلوس عليه للسنة السادسة ، ثابت ثبوت الطود . فالجالس عليه يؤدى واجبه فى كل الظروف ، فى حدود الدستور ، واللائحة الداخلية ، والتقاليد الكريمة التى جرى عليها مجلسكم الموقر » .

وتلوت هذه الصيغة حين نودى الاستجواب لإتمام مناقشته . وتكلم الدكتور إبراهيم بيومى مدكور وطلب فى ختام كلامه تعيين لجنة تحقيق برلمانية تنظر مسألة مستشفى المواساة ومسألة مشتريات الجيش . ورد عليه فؤاد (باشا) سراج الدين . وقد ثبت فى مضبطة المجلس من كلام المتكلمين فى الاستجواب ما يلى :

مضبطة جلسة الاثنين ٥ / ٦ / ١٩٥٠

الرئيس – قدم فى هذا الاستجواب اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور، سيتلو نصه حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الرحمن نور .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهان نور – هذا هو نص الاقتراح :

« بعد سماع المستجوب والبيانات التى أدلت بها الحكومة ، يرى المجلس تشكيل لجنة من أعضاء مجلس الشيوخ لتحقيق ما تم فى صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه من حساب مستشفى المواساة فى سنة ١٩٤٨ ، وما حدث فى مشتريات الذخيرة للجيش ومعداته المختلفة سنة ١٩٤٩ » .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – اسمحوا لى بكلمة صغيرة . ففى الجلسة الماضية ، بعد أن انتهى معالى وزير الداخلية من رده على هذا الاستجواب ، سألته سؤالا عن السبب الحقيقى فى استقالة رئيس ديوان المحاسبة ، فكان جوابه أنه ليس فى حل من ذكره ، وهو يختلف عن الأسباب الظاهرة والمطروحة أمامنا ، ثم قرأنا فى الصحف خطاباً من رئيس ديوان المحاسبة السابق يحل فيه معالى وزير الداخلية من ذكر السبب الحقيقى للاستقالة .

لهذا نريد أن نعرف : بعد أن أصبح معالى وزير الداخلية فى حل من ذكر السبب ، هل يجب أن نسمعه ؟ هذا هو الوضع الصحيح .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا أرى مما يتفق وتقاليد هذا المجلس أن يناقش

بيانات تنشرها الصحف . وقد قلت إن ما ذكره حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) لا يصلح لأن يكون سبباً معقولاً لاستقالة الرئيس السابق للديوان ، أو أى رئيس لديوان المحاسبة . فإذا كان رئيس الديوان السابق يؤكد أن ما ذكره مصطفى مرعى (بك) من أن الحكومة تأخرت فى ردها على ملاحظات الديوان عشرين أو ثلاثين يوماً ، وأن هذا هو السبب لاستقالته فلا مانع عندى إطلاقاً فى أن أعتبر هذا هو السبب فى الاستقالة ، وفى هذه الحالة يعتبر سبباً غير مقبول للاستقالة .

الرئيس – لقد انتهت المناقشة فى هذا الاستجواب ، ويجب ألا نتكلم فيه مرة ثانية ، خصوصا إذا كان الكلام مبنيا على أقوال نشرت فى الصحف ، لأن معنى هذا أنه كلما انتهت المناقشة فى استجواب ثم تعرضت له الصحف نعود إلى مناقشته مرة ثانية .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – لا يليق بمعالى وزير الداخلية أن ينعت سبب استقالة رئيس الديوان السابق . . .

الرئيس – سيثبت فى المضبطة أنه سبب (غير معقول) فى نظر معالى وزير الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – ولكنه وصفه . . .

الرئيس – أمامنا الآن اقتراحان : أحدهما مقدم فى الجلسة الماضية من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم مدكور ، خاص بلجنة التحقيق ، والثانى قدم فى هذه الجلسة ، وهو خاص بالانتقال إلى جدول الأعمال . وللاقتراح الثانى الأولوية على الاقتراح الأول لأنه أبعد مدى ، وهذا نصه :

« نقترح الانتقال إلى جدول الأعمال ،

الدكتور جاد قنديل ، إسماعيل حمزه ، السيد معوض الباز ، محمد نجيب محمد جمعه ، حسين سالم الغراب ، أحمد عطا الله ، أحمد قرنى ، صلاح الدين الشواربى ، جلال أباظة ، عبد المجيد الرمالى » .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – فى الجلسة الماضية أعلن معالى فؤاد سراج الدين (باشا) أن الاستجواب نوقش شكلا وموضوعا ، وأن المناقشة فى الشكل والموضوع قد استوفيت ، وأنه تقدم اقتراح ، وله على هذا الاقتراح ملاحظات دستورية ، واحتفظ لنفسه بالحق فى الكلام فى هذا الاقتراح . (ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – إذا كان معالى فؤاد (باشا) لا يريد إبداء ملاحظاته فلا مانع .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى (بك) – هناك اقتراح ثالث لم يعرض على المجلس ، وهو الاقتراح الذى قدمه مصطفى (بك) مرعى فى نهاية استجوابه ، وهو ثابت فى المضبطة فى الصفحة السابعة والثلاثين ، وهذا نصه :

« استعملوا حقكم المخول لكم بمقتضى اللائحة الداخلية ، وانتخبوا لجنة تنتقل باسمكم إلى الرجل المستقيل لتسأله : لم استقال ؟ » .

حضرة الشيخ المحترم عبد القوى أحمد (باشا) – لقد تبنى حضرة الشيخ المحترم إبراهيم مدكور الاستجواب ، وقدم اقتراحا بهذا المعنى .

الرئيس – لم يقدم حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) اقتراحاً مكتوبا ، وما جاء فى أقواله ينطوى فى الاقتراح الثانى المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مدكور الذى حل محل المستجوب الأصلى . ولنبدأ فى أخذ الرأى على الاقتراح الثانى الخاص بالانتقال إلى جدول الأعمال . وقدم اقتراح من أكثر من عشرة من حضرات الشيوخ المحترمين بأخذ الرأى على الاقتراحين نداء بالاسم[١].

فهل توافقون عليه حضراتكم ؟

(موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت (باشا) – يجب قبل أخذ الرأى أن نتكلم فى دستورية الاقتراح الأول المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور .

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ، إن أخذ الرأى الآن بهذا الشكل معناه الفصل فى جواز تشكيل لجنة للتحقيق . . .

(أصوات : لا ، لا)

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – انتظروا حتى أنتهى من كلامى . يجب أن نبحث أولا فى جواز تعيين لجنة تحقيق أم لا : قد ينتهى هذا الاستجواب بالموافقة على الاقتراح الخاص بالانتقال إلى جدول الأعمال . وفى هذه الحالة لا يكون هناك محل لتشكيل

---

(١) نص الاقتراح :

« نقترح أخذ الرأى بالنداء بالاسم على اقتراحى الانتقال إلى جدول الأعمال ، وتشكيل لجنة تحقيق .

محمود حمزة ، صلاح الدين الشواربى ، عبد الرحمن فتوح ، أحمد أبو الفتوح ، محمد بدير ، حسن بدراوى ، حسين الجندى ، جلال أباظة ، أحمد أبو الفتوح ، محمد نجيب محمد جمعه ، حسين الغراب ، دكتور جاد قنديل » .

لجنة تحقيق ، كما أنه قد يرفض هذا الاقتراح ، ويفهم من هذا الموافقة على تشكيل لجنة تحقيق .

لذلك يجب قبل أخذ الرأى البحث فيما إذا كان يجوز تشكيل لجنة تحقيق أم لا . وبذلك يكون الموضوع قد استوفى بحثاً .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – وهل هناك شك فى جواز تشكيل لجنة تحقيق ؟ هذا مبدأ مسلم به .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إسماعيل حمزة – الرأى الذى يقول به حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) منشأه الاستنتاج ، ولكنه قد فات سعادته أن كل اقتراح عند العرض يأخذ مركزه وأولويته طبقا للائحة . فالاقتراح المقدم بالانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يعرض أولا ، لأنه أبعد مدى ويأخذ حقه فى الرفض أو القبول ، وهذا لا يمنع من عرض الاقتراح الثانى بتاتا .

الرئيس – سنأخذ الرأى بالنداء بالاسم على الاقتراح الخاص بالانتقال إلى جدول الأعمال ، فالموافق على هذا الاقتراح يقول « نعم » وغير الموافق يقول « لا » .

(أخذ الرأى بالنداء بالاسم على هذا الاقتراح ، فوافق عليه ٣٨ عضوا [١] ورفضه ٥٦ عضواً [٢] ، وامتنع عن إبداء الرأى حضرتا الشيخين المحترمين عبد الوهاب طلعت (باشا) ، ومحمد خطاب (بك) .

(١) حضرات الشيوخ المحترمين الذين وافقوا على الاقتراح :

الأستاذ إبراهيم رشيد ، أحمد إبراهيم عطا الله بك ، الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، الأستاذ أحمد حمزة ، الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل ، أحمد على باشا ، أحمد قرشى باشا ، أحمد قرنى بك ، أحمد همام حسين بك ، الأستاذ إسماعيل حمزه ، الأستاذ السيد معوض الباز ، الياس اندراوس باشا .

الدكتور جاد قنديل ، الأستاذ جلال عبد الحميد أباظة .

حسن بدراوى باشا ، حسن محمد الوكيل ، حسين سالم الغراب ، الأستاذ حسين محمد الجندى .

خليل ثابت بك .

صلاح الدين الشواربى بك .

عبد الحمن فتوح ، عبد الستار حسن عمران ، الأستاذ عبد الظاهر عبد العزيز الجمال ، السيد عبد المجيد الرمالى ، عثمان محرم زكى العرابى باشا .

الشيخ فراج عبد الرحيم مجاهد .

محمد بدير باشا ، محمد رضوان بك ، الدكتور محمد صلاح الدين بك ، محمد فؤاد سراج الدين باشا ، الأستاذ محمد محمد الوكيل ، الأستاذ محمد نجيب محمد جمعه ، الأستاذ محمود أبو الفتح ، محمود حمزه بك ، محمود خيرى باشا ، مرسى فرحات بك ، الأستاذ مصطفى نصرت .

(٢) حضرات الشيوخ المحترمين الذين لم يوافقوا على الاقتراح :

الرئيس – يقرر المجلس رفض الاقتراح بأغلبية ٥٦ صوتا ضد ٣٨ صوتا ، وليتفضل حضرتا الشيخين المحترمين عبد الوهاب طلعت (باشا) ومحمد خطاب (بك) بإبداء أسباب امتناعهما .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت (باشا) – لقد امتنعت عن إبداء الرأى لأنه كان لى رأى أريد إبداءه إذا ما عرض اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور معرض البحث من الوجهة الدستورية .

حضرة الشيخ المحترم محمد خطاب (بك) – سبب امتناعى أن الاقتراح الخاص بتشكيل لجنة تحقيق شمل مسألتين : هما مسألة مستشفى المواساة ، ومسألة الجيش . وشتان بين الأمرين ، فالأمة جميعها ترجو وتنتظر من هذا المجلس أن يبدى رأيه فى مسألة

= الدكتور إبراهيم بيومى مذكور ، إبراهيم زكى ، إبراهيم عبد الهادى باشا ، أحمد إبراهيم الطاهرى ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد رمزى بك ، أحمد عبد الغفار باشا ، أحمد عبده بك ، أحمد لطفى السيد باشا ، أحمد محمد خشبه باشا ، أحمد مصطفى أبو رحاب ، أصلان قطاوى بك ، الأستاذ السيد أحمد أباظة .

توفيق دوس باشا .

حامد اللوزى بك ، حسن بدينى الشريعى بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن شعراوى باشا ، اللواء حسن عبد الوهاب باشا .

راغب اسكندر بك ، رشوان محفوظ باشا .

الدكتور زكى ميخائيل بشاره .

الدكتور سليمان عزمى باشا ، سيد اللوزى .

شحاته السيد سليم باشا ، شمس الدين عبد الغفار باشا .

صالح مصطفى أبو رحاب بك .

عباس أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس الجمل ، الأستاذ عباس محمود العقاد ، الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضى ، عبد الرحمن الرافعى بك ، الأستاذ عبد الرحمن برهان نور ، عبد السلام الشاذلى باشا ، عبد السلام محمود بك ، عبد القوى أحمد باشا ، عبد المجيد صالح باشا ، على عبد الرازق باشا .

فريد أبو شادى بك .

قاسم طاهر المصرى .

كمال الدين الشريف .

الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بريرى ، محمد أبو النصر الفار ، محمد أنسى باشا ، محمد حسن العشماوى باشا ، محمد حلمى عيسى باشا ، محمد زايد جلال ، محمد زكى على باشا ، محمد عبد الجليل سمره باشا ، محمد عطيه الناظر بك ، محمد علوى الجزار بك ، محمود أحمد غراب ، محمود أحمد محسب بك ، محمود غالب باشا .

الدكتور نجيب اسكندر باشا .

يوسف ذو الفقار باشا .

ذخائر الجيش التى كانت ترسل له . أما مسألة المواساة ، فهى مسألة فردية لا يصح تأليف لجنة لتحقيقها .

(أصوات : لا ، لا)

حضرة الشيخ المحترم محمد خطاب (بك) – هذا رأيي .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أرجو أن يسمح لى سعادة الرئيس بكلمة .

الرئيس – قبل أن يتكلم معالى وزير الداخلية ، أرى أن يتفضل الدكتور إبراهيم مدكور مقدم الاقتراح بتحديد مداه وبيان اختصاصات لجنة التحقيق المقترحة ، وهل هى فى موضوع الجيش فقط أم تتعداه إلى غيره ؟

فمسألة المواساة كل وقائعها متفق عليها ومسلم بها ؛ فهناك شيك دفع قبل استئذان مجلس الإدارة ، ومدير المستشفى يقول فى إجابته الرسمية – ولا شأن لنا بما يذكر فى الصحف – إن الأمر قد عرض فيما بعد على مجلس الإدارة ، ووافق عليه ، وهو لم يعرض الأمر قبل ذلك ، لأن هذا هو العرف المتبع فى مثل هذه المسائل ، وبناء على هذا فكل العناصر والمسائل المطلوب التحقيق فيها متفق عليها .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – أريد أن أشرح مسألة المواساة ، خصوصا أنها لم تبحث فى المجلس أو بعبارة أخرى ، فإن بحثها لم يؤد إلى معرفة الحقائق كلها . فلا نزال نجهل المجهودات التى قام بها من استلم المبلغ فى سبيل الدعاية ، ولا نعرف كم من المبالغ حصلت بسبب هذه الدعاية ؟ وهل المجهود الذى قام به مناسب أو لا يناسب هذا المبلغ ؟ وهل هذا المبلغ صرف كله فى سبيل الدعاية ، أو كان جزء منه مكافأة أو أجراً له على القيام بهذه الدعاية ؟ كل هذه الأمور لم تبين البيان الكافى الذى يحسن السكوت عنده . وما زلت أقول وأكرر بأن الذى وصلنا إليه فى موضوع المواساة أو الذخائر يحتاج إلى مزيد من التحقيق . وأريد أن أعرف على التحقيق . . .

الرئيس – إن الاستجواب مقدم عن تصرف الحكومة الذى أدى إلى استقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق ، وقد أورد صاحبه هاتين المسألتين ، فهل التحقيق المطلوب يراد به : كيف أدت هاتان المسألتان إلى تلك الاستقالة ، أم يراد به شىء آخر ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – ما دام أن رئيس الديوان السابق قد أبلغ الحكومة عن هذه الملاحظات ، فكان واجبها أن تجرى تحقيقاً وبحثاً لمعرفة الحقائق كلها ، ووضع العلاج اللازم ، وتحديد المسئوليات بعد ظهور نتيجة التحقيق . وفيما يتعلق

بالمواساة فإن النتائج التى وصلنا إليها إلى الآن ليست مما يحسن السكوت عنده ، فيجب أن يستنير المجلس ويتحقق مما إذا كان المبلغ صرف فى الدعاية حقا ، ولهذا أرى أن ما وصلنا إليه غير كاف . . .

الرئيس – لنترك الكلام فى المسألة الأخرى لحضرة الزميل المحترم الدكتور إبراهيم مدكور .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – أرى أن البحث فى قبول هذا الاقتراح أو عدمه يتوقف أولا : على ما إذا كانت الحكومة قد قامت بالتحقيق اللازم ، وهل تم هذا التحقيق ، وهل لها رأى فيه ، أو أن التحقيق لا يزال جارياً ؟ نريد أن نتعرف الحقيقة فيما وصلت إليه حتى الآن . فمعالى وزير الداخلية يقول لا محل لمسئولية الحكومة ، لأن ملاحظات الديوان قدمت إليها فى مارس والاستقالة حصلت فى أبريل ، فالوقت لم يكن كافياً لإجراء البحث اللازم ، فى حين أن معالى وزير الحربية والبحرية يقول إن البحث قد تم ، ولم نتبين أن هناك مسئوليات . فقبل أن تقرروا حضراتكم لزوم إجراء التحقيق أو عدم لزومه ، نريد أن نتعرف عما إذا كانت الحكومة قد قامت بهذا التحقيق أو لم تقم ؟ وهل هذا التحقيق لا يزال مستمرًّا ، أو أن الحكومة قد فرغت منه ، وإذا كان قد انتهى فما هى وجهة نظرها فى هذا التحقيق ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – يبدو لى أننا سنعود إلى الموضوع من جديد ، وإلى تكرار كل المسائل التى سبق ذكرها ، بينما المسألة الدستورية يجب أن تكون مقدمة على كل ما عداها .

الرئيس – حتى على الاقتراح ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – لا معنى لتكرار كل هذه المسائل ، وإن لسعادة الرئيس من السلطة ما يجعله يمنع تكرار المناقشة فيها ، ولو أنه منع فى الجلسة الماضية ، ما حصل كل ذلك .

(ضجة) .

الرئيس – إنى أعترض على هذا القول ولا أقبله بحال من الأحوال . وأنا مستعد أن أحتكم إلى المجلس ، وإنى ، وقد قلت كلمتى فى هذا الموضوع ، كنت أرجو حضرة الزميل المحترم الأستاذ حسين الجندى ألا يعود إلى الكلام فى مسائل لا خير فى الكلام فيها ، وألا يثير أمورا لا خير فى إثارتها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – إننى لم أقل شيئاً .

الرئيس– لقد ذكر معالى وزير الداخلية أن للحكومة كلاما فى دستورية هذا الاقتراح ، وكلاما فى موضوعه ، وهذا ثابت فى المضبطة السابقة .

وبعد أن نتبين حدود هذا الاقتراح ، وبعد الكلام فى دستوريته ، فإننا جميعا متفقون على ضرورة شرح الاقتراح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لى كلمة ، فإنه عندما تلى الاقتراح فى الجلسة السابقة ، لم يطلب معالى وزير الداخلية الكلمة فى هذا الموضوع .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية–لقد طلبت الكلمة ، وسعادة الرئيس قال ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لقد قيل لى إن معاليه لم يطلب الكلمة .

ولقد وصلنا بعد هذا إلى عرض الاقتراحات ، وتقديم الأولى ، وانتهينا من الاقتراح الواجب عرضه أولاً . والآن فإنه يتم عرض الاقتراح الثانى بلا كلام .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – كيف يكون ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – يا حضرات الشيوخ المحترمين . لا أحاول أن أوضح أكثر مما رميت إليه فى اقتراحى ، وهذا الاقتراح يقضى بتشكيل لجنة من بين حضرات أعضاء هذا المجلس للتحقيق ، ويراد من هذه اللجنة أمران :

أولاً : تحقيق ما تم صرفه من مبلغ الخمسة الآلاف من الجنيهات الخاص بمستشفى المواساة ، والذى دفعنى إلى طلب تحقيق هذه النقطة هو أنا وقد شاهدنا المناقشة ، ورد الحكومة عليها ، لاحظنا أن هناك أموالا عن أعمال للدعاية ، وأخرى لليانصيب ، وأن هناك مجهوداً صحفياً معيناً . كل ذلك لم يقدم عنه بيان للمجلس مطلقا . وهذا يحتاج إلى استكمال فى البحث كى تتضح المسائل . وهناك تسليم من جانب الحكومة نفسها ، بأن هناك مخالفة للائحة المستشفى ، ملخصها أنه قد صرف أو أمر بصرف مبلغ بدون أن يستأذن مجلس إدارة المستشفى .

وفوق ذلك ، فإنه يقال إن هناك سوابق تقضى بصرف مثل هذه المبالغ ، والأمر يقضى أن نعرف هذه السوابق ونتتبعها ، وبهذا يستبين الأمر أمامنا . وإنا لا نود بحال أن نتهم من هم أبرياء ، بل نتمنى أن تثبت براءتهم ، لا بمجرد كلام عام يقال ، بل بوضوح الأمر ، وجلائه تماما . وفوق ذلك نريد أن نعرف : هل هناك دعايات أخرى ؟ وهل هناك عمليات أخرى لنفس هذه المؤسسة قد صرفت عنها مبالغ من هذا النوع ؟

لا شك أن كل هذا الذى أطلبه لا يمكن أن يعالج إلا بإجراء تحقيق حتى توضع الأمور فى نصابها ، ومتى استكملت هذه العناصر ، فقد ظهرت لنا بوضوح مدى مسئولية الحكومة ومحاسبة المقصرين والمهملين ليحاكموا على تقصيرهم وإهمالهم ، وبذلك نكون قد وضعنا نظاماً للمستقبل .

أنا أوضح لا أناقش ، فلو وقفت المسألة عند هذا الحد ، لتقرر مبدأ من المبادئ ، وهو يقضى بدفع جزء مما جمع بطريق الاكتتاب وإن صرف فى غير محله .

والمسألة هى أن هناك مبلغاً من الأموال التى تشرف عليها الحكومة قد صرف ، ونريد أن نعرف هل صرف هذا المبلغ بحق أو بغير حق ؟ فإن كان قد صرف بغير حق فالحكومة لا شك هى المسئولة .

ثانياً : أما الشق الثانى ، فهو أنه قد أثيرت أمام هذا المجلس موضوعات معينة بالذات تتصل بمشتريات حملة فلسطين التى راجعها ديوان المحاسبة . وقد أثيرت فى هذه الجلسة ، وقدم فيها دليل مؤيد من جانب ، ودليل معارض من جانب آخر ، وفيها تسليم بأن هناك تقارير متضاربة من أشخاص هم مسئولون عن هذه العمليات . فهذه الأوراق الرسمية منها ما يقول بصلاحية هذه المشتريات ، وأخرى تقول بالعكس . فلكى نحكم حكما سليما فلا بد من إجراء تحقيق ، وتحقيق يظهر الحقيقة واضحة جلية ، خصوصا أن القائلين بهذه العملية متعارضون ، ويطلبون التحقيق ، والمسألة فيها خلاف ، ووجهات نظر متعددة ، وإنى أسوق دليلا على ذلك أن معالى وزير الداخلية رأى ، حين بدأ معالى وزير الحربية والبحرية يدلى ببيانه ، ألا يسبق الحوادث ، ورجاه أن يقف عند حد فى الإدلاء بهذا البيان .

إذن تبقى هذه الوقائع التى حددتها بما دخل فى حسابات السنة المالية ١٩٤٨ – ١٩٤٩ ، وهى السنة المالية التى أقفلت حساباتها ، ويمكن أن تراجع بالتحقيق .

هذان هما الشقان اللذان قصدتهما بهذا التحقيق ، وأنا لم أدافع عن وجهة نظر معينة ، ولم أناقش شيئا . وأترك الرأى للمجلس فى موضوع الاقتراح ، مع الاحتفاظ بحقى فى الدفاع عن دستوريته ، وضرورة الأخذ به .

حضرة الشيخ المحترم محمد بدير (باشا) – هل هناك استجواب للحكومة عن تصرفاتها فيما يتعلق بمستشفى المواساة ونفقات حملة فلسطين ؟ ليس هناك استجواب فى هذا المعنى ، وإنما الاستجواب موضوع المناقشة هو خاص باستقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد شرحت اقتراحى وبينت الغرض منه .
حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – حضرات الشيوخ المحترمين ،

كنت أعتقد وقد استغرقت مناقشة هذا الاستجواب جلستين طويليتين قال كل منا فيهما ما يريد أن يقوله ، وعنف من عنف ، ولان من لان ، كنت أعتقد وقد مضت هذه الأيام الستة أن جو مناقشة هذا الاستجواب سيتغير بعض الشيء ، وسيسير فى الطريق الذى أعتقد أنه طريق صحيح . ولكن يؤسفنى أن أشعر أن جو الاستجواب لا يزال هو الجو الأول بالرغم من كل ما قيل ، وبالرغم مما أتيح لكل منا من فرصة ليقول فيها ما يشاء . يؤسفنى أن أقول وأنا عضو فى هذا المجلس – قبل أن أكون وزيراً – أحرص على تقاليده وعلى احترام لائحته الداخلية ، كما أحرص على نصوص الدستور يؤسفنى أن أقول – إننى أشعر – وأرجو أن أكون مخطئاً – أنه لا يزال للعوامل الشخصية الأثر الأول فى سير المناقشات .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد أسفرت هذه المناقشات الأخيرة عن الغرض من الاستجواب . وقد تبين أن الاستجواب لم يكن موجهاً إلى الحكومة ، بل تبين من هذا الاقتراح ومن شرحه وتفسيره أنه موجه لمستشفى المواساة ونفقات حملة فلسطين . ولم يكن كما قلت منذ البداية ، وكما قلت فى الجلسة التى عرض فيها هذا الاستجواب لتحديد موعد لمناقشته – أقول لم يكن هذا الاستجواب موجها للحكومة ، ولم يطلب تأليف لجنة للتحقيق مع الحكومة ، بل طلبت اللجنة للتحقيق مع موظفى مستشفى المواساة عن صرف مبلغ الخمسة الآلاف من الجنيهات . وللتحقيق مع المختصين من موظفى وزارة الحربية والبحرية المشرفين على حملة فلسطين ، فأين مسئولية الحكومة الحاضرة فى هذا الاستجواب الذى قدم إليها ؟ إذًا هو استجواب فقد عنصره الأساسى ، بل فقد الأساس فى أن يكون اتهاماً للحكومة الحاضرة ، وأصبح الاستجواب اتهاما لمستشفى المواساة وللقائمين على حملة فلسطين .

لا يمكن للمجلس الموقر ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، الذى عرف عنه الاتزان فى كل ما يصدره وأنه يزن قراراته بميزان الذهب – لا يمكن أن يصدر هذا القرار على الأساس الذى شرحه لحضراتكم حضرة الشيخ المحترم مقدمه ، ولم أسمع من صديقى حضرة الشيخ المحترم الذى تبنى هذا الاستجواب ولا من غالب (باشا) ، ولا من أى شخص تكلم عما يتعلق بلجنة التحقيق ، أن مهمة هذه اللجنة هى التحقيق مع الحكومة إن كانت قد

تأخرت أو لم تتمكن من الرد على الديوان ، أو قد بدا منها ما حمل رئيس الديوان السابق على الاستقالة .

(تصفيق من اليمين) .

وكل الذى سمعناه أن مهمة اللجنة هى التحقيق مع المستشفى عن صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه ، فأين الحكومة الحاضرة من هذا الاستجواب ؟ إذن فقد استبان لحضراتكم هدف الاستجواب وغايته . وإننى يا إخوانى أرى فى هذا الاقتراح اعتداء صارخا على الدستور من ناحية ، وعلى مبدأ فصل السلطات من ناحية أخرى ، وعلى الأوضاع الطبيعية والمنطق فى أبسط مظاهره — ماذا يراد من هذه اللجنة ؟ أيراد منها كما قيل أن تحقق كيف صرف مستشفى المواساة هذا المبلغ ؟ وهل قدمت خدمات مقابل هذا المبلغ ؟ وهل هذه الخدمات تعادل هذا المبلغ أو تزيد عليه أو تقل عنه ؟

وكذلك للبحث فى نفقات حملة فلسطين بصفة عامة لمعرفة مدى احترام القائمين عليها للوائح الحكومة وقوانينها وأصول الصرف .

تهمة عائمة ، وليست محددة . ما الذى تحيلونه إلى لجنة التحقيق ؟ هل هناك مستندات فيها وقائع محددة وتهم معينة حتى تحال إلى التحقيق ؟ ! هل تحيلون مضبطة المجلس السابقة التى فيها أقوال المستجوب إلى هذه اللجنة ؟ ! أيليق بمجلسكم الموقر أن يحيل إلى لجنة برلمانية يؤلفها المجلس الأعلى فى البلاد مضبطته وأقوالا منقولة من الصحف عن زيد أو عبيد ؟ أو أن الواجب هو أن يكون أمام اللجنة أساس رسمى وتهم ووقائع محددة لتتبين اللجنة مدى المخالفة فيها ؟

إن الحكومة الحاضرة لا تخشى التحقيق . ولو أن غيرى فى هذا المكان لرحب بهذا التحقيق ، فكل ما سيظهره هو وصمة عار فى العهد الذى جرت فيه هذه المخالفات . . .

(تصفيق من اليمين) .

هذا التحقيق ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، لا يخيفنا ولا يضيرنا .

(تصفيق من اليمين) .

أقول : هذا التحقيق لن يخيفنا ، فهو عن أعمال ووقائع إن صحت فهى فى غير عهدنا ، ولو أن غيرنا فى مكاننا لرحب بتأليف هذه اللجنة أو غيرها ولأوعز إلى المجلس الآخر بتأليف مثل هذه اللجنة لتحقيق هذه الوقائع ، ولكننا نحرص على الدستور وعلى اللائحة الداخلية ، وعلى المنطق ، وعلى ما ينبغى أن يتوافر لقراراتِ هذا المجلس من تقدير

ومطابقة للدستور وللائحة الداخلية .

أما من الناحية السياسية فليس أحب إلى السياسى من أن يسجل هذا المجلس على العهد الماضى كل هذا الذى وصفتموه – إن صح – بأنه مخاز ومساوئ ، ولكننا نضحى بالكسب السياسى فى سبيل الدستور الذى ضحينا من أجله ما ضحينا .

حضرات الشيوخ المحترمين .

إننا نرى فى تأليف هذه اللجنة من الناحية الموضوعية سبقاً للحوادث واستعجالاً للأمور فى غير ما ضرورة ، وأخشى أن يقال عنا إننا نسير فى هذا الطريق – الذى يتبعه هذا المجلس لأول مرة فى تاريخه – دون أن يكون لنا سند من الدستور أو اللائحة الداخلية ، أو طبيعة العمل . ومنطق الحوادث يؤيد هذا السير . الاستجواب كما قلت لحضراتكم أساسه ونصه : تستجوب الحكومة عن تصرفات بدت منها ، لا عن تصرفات من مستشفى المواساة أو عن تصرفات من بعض الضباط . فيجب أن يكون الاستجواب عن تصرفات بدت من الحكومة أدت إلى استقالة رئيس الديوان السابق .

حضرة الشيخ المحترم محمد بدير باشا – هذا هو لب الكلام .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أفهم أن يقال إن المجلس يريد تأليف لجنة لتحقيق وقائع معينة ، فيكون الطلب منصباً عليها . أما أن يترك هذا كله ، ويعترف حضرة الشيخ المحترم ، والرجل البرلمانى الكبير محمد زكى على باشا ، بأن الحقيقة كانت مناورة برلمانية للوصول إلى هذه المسألة بالذات . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على باشا – إننى لم أقل مناورة برلمانية فى هذه النقطة بالذات ، وإنما قلت إنها مناورة لنقل الاستجواب من المصلحة العامة إلى نقطة خاصة بينتها فى كلامى . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذا ما قصدته تماماً ، ولا أريد أكثر منه . ولم تكن هذه المناورة خافية ، بل كانت مكشوفة مفضوحة منذ طلبت الحكومة تحديد وقائع هذا الاستجواب ، فهل يريد حضرته أن يرتب المجلس الموقر هذه النتيجة على تلك المناورة ؟ ! لو أن لجنة التحقيق كانت مطلوبة لتحقق مع الحكومة فيما انصب عليه الاستجواب – وهو أن تصرفات الحكومة هى التى أدت إلى استقالة رئيس الديوان السابق – لما عارضنا فى ذلك .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك – كنت أريد التحدث فى هذه النقطة ،

ولكنى منعت من الكلام . والذى أطلبه هو التحقيق مع الحكومة لأنها حالت دون إتمامى لاقتراح مصطفى بك مرعى . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح – أرجو حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك عدم المقاطعة ، لأن هذه المقاطعة ستعطل أعمال المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور جاد قنديل – إن حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك مارس الحياة النيابية منذ خمسة وعشرين عاماً ، وبالرغم من ذلك فإن حضرته يقاطع .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أقول لحضراتكم : هذه اللجنة المقترحة ، كنت أود أن يحدد اختصاصها عندما طلب سعادة الرئيس من حضرة الشيخ المستجوب أن يبين مهمتها على سبيل التحديد . فلو أنه قال عندئذ : إن المجلس لم يقتنع بما قالته الحكومة عن أسباب استقالة رئيس الديوان ، ولذلك أرجو تأليف لجنة تحقيق ، لكان هذا الطلب معقولاً بعض الشىء .

أما أن يقال بتأليف هذه اللجنة للتحقيق مع مدير مستشفى المواساة ، عن صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه ، ومع القائمين على حملة فلسطين – فهذا خروج باللجنة ومهمتها عن موضوع الاستجواب . وهذا كان له موضع آخر ، وهو مناقشته عند تقديم تقرير ديوان المحاسبة الذى سيحدد الوقائع الخاصة بحملة فلسطين ، وكذلك الوقائع الخاصة بمستشفى المواساة – فعندئذ يحق لحضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب أن يطلب ما يشاء ، فإما أن يطلب إحالة هذا التقرير – وهذا لا يحتاج إلى طلب – إلى لجنة المحاسبة التى شكلها المجلس فى هذه الدورة بالذات ، وهى المختصة بنظر تقارير ديوان المحاسبة ، وإما أن يطلب تأليف لجنة خاصة لبحث هذا الموضوع . وهنا يكون الطلب معقولاً ، لأنه يستند إلى تقارير رسمية من هيئة مختصة ، بها وقائع معينة ومسائل محصورة . أما أن تحقق اللجنة المراد تشكيلها فى أقوال يقولها أحد حضرات الأعضاء قد تكون منقولة عن شخص ، أو أقول منقولة عن صحف ، أو فى أقوال وردت فى المضبطتين السابقتين للمجلس ، فهذا لم يسبق له مثيل فى الحياة النيابية ، لا فى مصر وحدها ، بل فى العالم أجمع .

ما الذى يخشاه حضرة الشيخ المحترم ؟ إن تقرير ديوان المحاسبة سيقدم إلى حضراتكم فى القريب العاجل ، بعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ، فما سر هذه العجلة ؟ وما الداعى إليها ؟ وما الداعى إلى هذه الإجراءات الاستثنائية التى لم يسبق أن لجأ إليها المجلس ؟ ماذا يقال عنا ؟ أيقال إننا شكلنا لجنة للتحقيق ، لأن مدير مستشفى المواساة قد صرف ٥٠٠٠ جنيه

فى حملة صحفية ؟ أفهم أن يقال إن المجلس يريد تشكيل لجنة للتحقيق فى تقرير ديوان المحاسبة المقدم إليه ، لا للتحقيق فى أقوال ذكرها أحد حضرات الأعضاء .

إن الفرصة آتية ومواتية لمن يريد التحقيق والبحث بالطريق الطبيعى ، وفى حدود اللائحة الداخلية والدستور والتقاليد البرلمانية . وإنى أرى أيضاً أن فى تشكيل هذه اللجنة اعتداء وخلطاً بين السلطات ، وإهداراً لمبدأ فصل السلطات . فالتحقيق فى مثل هذه المسائل من اختصاص السلطة التنفيذية ، وهى لم تستنفذ جهدها ، ولم تنته من بحثها لهذه المسائل ولم تبت فيها بعد برأى . أما أن يقرر المجلس تشكيل لجنة من بين أعضائه يوكل إليها أمر هذا التحقيق ، فإن فى هذا انتزاعاً لاختصاص السلطة التنفيذية .

ولاشك فى أن المجلس يجب أن يكون حريصاً على احترام أحكام الدستور ومبدأ فصل السلطات . وهذا التحقيق الإدارى الذى يطلب ، هو من صميم عمل السلطة التنفيذية . أفهم أن يقال إن الحكومة قد قصرت أو تهاونت ، أو خانت الأمانة التى فى عنقها ، فاستدعى الأمر طلب تشكيل هذه اللجنة . أما والحكومة تصرح أمام حضراتكم بأوضح بيان بأنها لا تقل عنكم رغبة فى الوصول إلى الحقيقة فى تحرى هذه الوقائع ، وتحديد المسئولية فيها ، فإنى لا أفهم معنى لطلب تشكيل هذه اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك – هل ستقوم الحكومة بالتحقيق فى هذا الشأن ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية –لاشك فى ذلك ، إن مبدأ الفصل بين السلطات هو أساس الحياة الدستورية ، وأساس الحياة النيابية ، فإذا تداخلت هذه السلطات بعضها فى بعض اختلط الأمر ، وتحرجت الأمور إلى أقصى حد . وذلك لأن كل سلطة سوف تخص نفسها بكل سلطة ممكنة إلى أبعد حد . وإن هذا المجلس الموقر ، وهو المجلس التشريعى الأعلى فى البلاد ، لأحرص الهيئات على احترام الدستور ، ووضع الحدود الفاصلة بين السلطات .

لا يستطيع أحد من حضراتكم ، ولما تمض أشهر على تسلم الحكومة ملاحظات ديوان المحاسبة – وبعضها كما ذكر حضرة المستجوب أرسل من عشرين يوماً ، وبعضها الآخر منذ شهر أو شهرين – لا يستطيع أحد أن يتهم الحكومة بأنها قد تهاونت ، أو قصرت . وهى تصرح أمامكم بأن هذه الملاحظات موضع بحثها وتحقيقها .

فإذا ما انتهى الأمر ، وقدم إلى حضراتكم تقرير ديوان المحاسبة ، ورأيتم أن الحكومة

قد تهاونت أو قصرت – فلكم أن تلوموها ، أن تستجوبوها ، وأن تطلبوا تشكيل ما شئتم من لجان التحقيق . أما اليوم ، ولما تمض أسابيع على تسلم الحكومة ملاحظات الديوان – فكيف يأتى المجلس ويريد أن ينتزع سلطة التحقيق والبحث من السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية ؟ إن فى هذا إهداراً وخلطاً فى مبدأ فصل السلطات .

وعندما يقدم إلى حضراتكم تقرير ديوان المحاسبة سيكون الأمر واضحاً ، وستتبينون ما انتهى إليه الأمر فى المكاتبات التى ستدور بين الحكومة والديوان ، ولكم بعد ذلك أن تحكموا حكماً عادلاً مبنيًا على أساس هذا التقرير ، لا على مجرد أقوال تقال فى المضبطة ، ويعلم الله مدى مطابقتها للحقيقة والصواب .

أقول على أساس هذا التقرير ، وهذا المستند الرسمى يصح لحضراتكم التفكير فى تشكيل لجنة للتحقيق ، أو إحالة الأمر – إذا أردتم – إلى لجنة المحاسبة . أما الآن فإنكم تحكمون مقدماً – وبلا دليل قاطع ، وبغير مستند رسمى – على الحكومة بأنها غير أمينة على التحقيق . وحاشاكم أن تحكموا بغير دليل قاطع أو مستند رسمى ، ولا يمكن بأية حال أن تقولوا إننا نعتقد أن الحكومة لن تبحث ولن تحقق ، لأن هذا حكم على النيات ، وحاشاكم أن تحكموا على الأمور بالنيات فى مثل هذه المسائل الخطيرة .

ومن الناحية الدستورية كذلك ، أذكر لحضراتكم أن هذا الحق – حق تشكيل لجان تحقيق برلمانية – منصوص عليه فى المادة ١٠٨ من الدستور ، فقد نصت على ما يأتى :

« لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه » .

وحق إجراء التحقيق المخول للمجلس يقصد به الاستنارة ، لا تحديد المسئولية ، كما ذكر حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا – لم أقل إن المجلس هو الذى يحدد المسئولية ، وإنما ذكرت أن الحكومة عند إجرائها التحقيق هى التى تحدد المسئولية .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – نصت المادة ١٠٨ من الدستور على أن لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه . ولكى يكون الأمر واضحاً أتلو على حضراتكم ما جاء فى محاضر لجنة الدستور عن هذه المادة بالذات .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة – هل هذا هو كل ما ورد فى هذه المادة . . . . . ؟ (ضجة) .

أرجو عدم المقاطعة ، أكلما تكلم أحد منا قمتم فى وجهه كالزمامير ؟ ! هذا لا يليق .

إن هذه مسألة قومية ، ولم يسبق أن عرض على المجلس مثلها . وإنى مع القائلين بألا تشكل اللجنة إلا لما يتعلق بموضوع الاستجواب فقط ، ولكن أردت أن أستفسر من حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية عن النص الكامل للمادة ١٠٨ ، وإنى أعرف كيف أتفاهم مع الرجل الذى أوجه إليه الخطاب . ولكن لا تصح المقاطعة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أرجو أن يدعنى حضرات الشيوخ المحترمين أتفاهم مع حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة وأرجو أن تكون أعصابنا أكثر هدوءاً .

فالواقع – أنه كما قال حضرة الشيخ المحترم – أن هذه المسألة خطيرة وأن المجلس يواجهها لأول مرة ، ولاشك فى أننا فى النهاية سنضع فى اعتبارنا الصالح العام ، وأن هذا الصالح العام وحده هو الذى سيملى على كل من حضراتكم رأيه .

إن ما تلوته على حضراتكم هو النص الكامل للمادة ١٠٨ . ولهذه المادة تاريخ قصير يبين لحضراتكم غرض الشارع منها . كانت هذه المادة فى مشروع لجنة وضع الدستور خالية من عبارة « ليستنير فى مسائل . . . . . » ، فأضافتها اللجنة الاستشارية التشريعية التى راجعت مواد الدستور ، وعلقت على هذه الإضافة بقولها حرفياً : « يظهر أن عبارة « لكل مجلس حق إجراء التحقيق » مبالغ فى إيجازها ، فيخشى أن تؤول تأويلاً خاطئاً فيما يختص بمدى حق التحقيق . والواقع أن لكل مجلس الحق فى الاستنارة فى أية مسألة معينة ، بتكليف لجنة بجمع بيانات وتقديم تقرير عنها . وإن أريد تخويل أحد من اللجان سلطة قضائية لإجراء تحقيق فإنه يجب أن يكون ذلك بقانون . فلهذا يقترح توضيح مرمى المادة بشكل أدق ، بأن تضاف إليها هذه العبارة « ليستنير فى مسألة معينة داخله فى حدود اختصاصه » .

لقد وضحت بذلك تماماً فكرة الشارع فى هذا الحق الوارد فى المادة ١٠٨ ، فاللجنة المشار إليها فى هذه المادة ليست لها أية سلطة قضائية .

حضرة الشيخ المحترم عباس محمود العقاد – حدث بناء على هذه المادة أن سئل وزير من وزراء المعارف السابقين عن عمل انتهى وتغير . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أذكر ذلك ، وأذكر أنه لم يكن للجنة أية سلطة قضائية . وإنما كانت مهمتها لا تتجاوز حدود طلب البيانات للاستنارة ، وكان موضوع التحقيق خاصاً بنظر الميزانية وتعديل برامج التعليم ، لا موضوع اختلاس أموال .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك – أذكر أنه قد شكلت فى سنة ١٩٣٨

لجنة للتحقيق بمجلس النواب فى موضوع سراى المحمودية بالإسكندرية .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إن اللجنة التى شكلت فى ذلك الوقت يحكمها نص هذه المادة ، ويحكمها تفسير لجنة الدستور . . . . . .

الرئيس – الذى نريد التفاهم عليه هو : هل موضوع الاستجواب يحكمنا فى تأليف لجنة التحقيق ؟

(أصوات : نعم ، هذا ما نريده) .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – قلت إن الاستجواب موجه إلى الحكومة ، وليس خاصاً بحملة فلسطين أو مستشفى المواساة ، فلو أنه قيل إننا نريد أن نحقق مع الحكومة عن تصرفاتها كان هذا معقولا . أما تشكيل لجنة للتحقيق مع مستشفى المواساة ، أو موظفى وزارة الحربية ، فلا يمكن أن يدخل هذا فى موضوع الاستجواب ، بل ينبغى أن يقدم عن هذه المسائل استجواب جديد ، أما أن يقال إن هذا أمر شكلى ، وهذه مسألة خطيرة ، فإن هذا يمكن أن يقال على صفحات الجرائد ، ولا يصح أن يقال فى مجلس تشريعى ، للنص فيه حكمه ، وللشكل فيه وزنه ، وللدستور فيه تقديره . وإلا لما كان ثمة داع للرجوع إلى أحكام الدستور وللسوابق والتقاليد البرلمانية ، ولأخذنا المسائل حسب أهميتها وناقشناها فى الحال وقررنا فيها ما يتراءى لنا . وينبغى على الهيئة التشريعية أن تصدر قراراتها طبقا لأحكام الدستور ، واللائحة الداخلية ، والسوابق البرلمانية .

أما هذه اللجنة المقترح تشكيلها فإنها لا تغنى فتيلا ، إذ ليست لها أية سلطة قضائية ، وهى لا تملك حتى التفتيش أو أن تأمر بضبط الأشخاص .

وبمقتضى هذا ستكون لجنة تشريعية استشارية ، مهمتها جمع بيانات فقط . وهذا عمل يقوم به الآن ديوان المحاسبة على أكمل وجه – كما قال حضرة المستجوب – وعلى أوضح ما يكون ، بل إنه يقوم بأكثر من ذلك ، فهو يحقق ويتحرى ويسأل ، فإن كان المقصود من تشكيل اللجنة هو إجراء هذه العملية فهى قائمة فعلا عن طريق ديوان المحاسبة ، واللجنة لن تصل إلى ما وصل إليه الديوان ، إذ إنها لن تتعدى جمع البيانات طبقا لأحكام الدستور . قد يقال : كيف يتهم الوزراء وكيف يتهم رجال الحكم ، وكيف يحقق معهم ؟ ولكن هذا أمر آخر يملكه مجلس النواب عن طريق اتهام الوزراء . فمجلس النواب وحده – بحكم الدستور – يملك أن يتهم الوزراء ، ويحقق معهم ، ثم لهذا المجلس – كما تعلمون – الرأى فى النهاية عن طريق المحكمة العليا . فهذا المجلس إذًا لا يملك حق الاتهام ، واللجنة

لا تملك سلطة قضائية ، ولا تستطيع أن تعمل أكثر من طلب بيانات للاستنارة . وتقرير ديوان المحاسبة سيقدم إلى حضراتكم قريباً ، وهو ملىء بالبيانات والمستندات والردود والمكاتبات ، فلا فائدة من تأليف اللجنة المقترحة إلا مجرد الرغبة فى أن يقال إنه قد شكلت لجنة للتحقيق ، ولا أعتقد أن هذا المجلس ينتهى إلى ذلك بحال من الأحوال .

لقد وصل الأمر فى فرنسا – عند ما أثير حق تأليف لجنة برلمانية – إلى أكثر من هذا ، فقد أثيرت هذه المسألة فى مجلس الشيوخ الفرنسى مرتين : مرة للتحقيق مع وزير الداخلية ومرة للتحقيق مع وزراء آخرين فى سنين مختلفة – فرأى مجلس الشيوخ الفرنسى بإجماع الرأى : أن هذا الطلب مخالف للدستور . فلماذا ؟

لأن هذه اللجنة قد تنتهى إلى ما يحدد مسئولية الوزير ، فاتهامه . ومجلس الشيوخ لا يملك اتهام الوزراء . فهذا حق مقصور على مجلس النواب الفرنسى وحده . والمرجع فى ذلك هو إيجين بيبر ، وهو تحت يدى ومسلم به طبعا . فلا أدرى على أى مستند من الدستور المصرى أو الدستور المقارن أو اللائحة أو العقل أو المنطق أو الإنصاف ، يمكن لهذا المجلس أن يوافق على تشكيل لجنة ليس لها إلا أن تجمع بيانات ، ويراد بها أن تنتزع هذا السلطان الذى سلم به الدستور للهيئة التنفيذية .

أقول إنه لا يراد بهذه اللجنة إلا انتزاع هذا الحق انتزاعا من السلطة التنفيذية التى تباشره لتكله إلى لجنة برلمانية . إن اللجنة – إذا ما ألفت فى حدود هذا النص ، وطبقا لأحكام الدستور – لا فائدة منها ولا طائل تحتها ، لأنها لن تستطيع أن تتعدى حدود طلب بيانات للاستنارة – وهذه البيانات كما قلت لحضراتكم سترد بالتفصيل فى تقرير ديوان المحاسبة .

وأستطيع أن أقول لحضراتكم إن السلطة التنفيذية بمقتضى أحكام الدستور وبما لكم من رقابة عليها ، ليست مستعدة للتساهل فى حقوقها الدستورية ، وإلا كانت معرضة لمؤاخذتكم ولمحاسبتكم ولاستجوابكم . والدستور قد فصل الحدود بين كل سلطة وأخرى تفصيلا واضحا مرسوما وثابتا ولهذا – فالاقتراح المعروض هو من ناحية الشكل مخالف للدستور ، ومن ناحية الموضوع غير مجد . هذا ، وهناك كما قلت ناحية أخرى كانت أول ما نحرص عليه جميعا ، وقد حرصنا عليها فى الماضى ، فى ظروف شديدة وعصيبة دون أن تؤثر فينا ، وسيحرص كل عضو فى هذا المجلس بإذن الله ، على أن تكون قرارات هذا المجلس هى ، هى تلك

القرارات التى توزن دائماً – كما سبق أن قلت – بميزان الذهب .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – أريد أن أقول كلمة . . .

حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن برهان نور – إن حضرات طالبي الكلام حسب ترتيب طلباتهم هم حضرات الشيوخ المحترمين :

توفيق دوس (باشا) ، الأستاذ عباس الجمل ، فريد أبو شادى (بك) ، الدكتور إبراهيم مدكور ، محمد خطاب (بك) .

الرئيس – إنى أعتبر المسألة الدستورية فى هذا الموضوع مقدمة على كل مسألة فى الاستجواب ، فيجب أن يفصل أولاً فى : هل من اختصاص هذا المجلس أن يحقق مع الموظفين عن طريق تحقيقه مع الوزراء ؟ وعندما تكون هناك مسئولية على الوزراء فى مسألة بذاتها ، فهل نستطيع أن نحقق مع الموظفين ؟ ومن جهة أخرى ، إذا حققنا مع الوزير عن طريق الاستجواب ، فهل يمكن أن نحقق فى حدود هذا الاستجواب أو فيما يتجاوز هذا الاستجواب ؟

هذه مسألة أريد أن نفهمها جيدًا . فقد تعرض لمثلها مجلس الشيوخ الفرنسى ، وكان اختصاصه مثل اختصاصنا ، وتعرض لها البرلمان المصرى . فهل يكون التحقيق بناء على اقتراح مباشر أو غير مباشر ؟ هذه مسائل نريد أن نستنير فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لقد طلبنا الكلمة لبيان هذه المعانى فقط .

الرئيس – يجب أن نتفاهم على طريقة الكلام .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى باشا – بدل أن نبحث هذا الأمر بحثاً ارتجالياً هنا ، أرى أن نحيله على لجنة الشؤون الدستورية ، وهى اللجنة المختصة ، فنتعرف فيها ما نملكه وما لا نملكه ، ونحدد معنى الاستنارة وهذا هو الوضع الصحيح .

الرئيس – أوجه النظر إلى أن الكلام الآن يجب أن ينصب على الناحية الدستورية وحدها .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت (باشا) – من الأوفق أن يحال هذا الموضوع على اللجنة المختصة ، وهى لجنة الشؤون الدستورية .

وأعتقد أن هذا هو الوضع السليم والمعقول .

(ضجة) .

الرئيس – حضرات الزملاء المحترمين ،

تقدم حضرتا الشيخين المحترمين عبد الوهاب طلعت (باشا) ومحمد العشماوى (باشا) باقتراح فيه معنى تأجيل نظر المسألة أمام المجلس ، فتطبيقا للائحة تقدم طلبات التأجيل على ما عداها .

وأعتقد أن إخواننا الذين يريدون الكلام سيتكلمون أولا فى الإحالة أو عدمها ، فقد يجوز أن يحال هذا الموضوع الى لجنة الشؤون الدستورية .

والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ،

إننى أؤيد طلب الإحالة على لجنة الشؤون الدستورية . فالموضوع المعروض للبحث – وأرجو أن تكونوا هادئين – هام جدًّا ، وخطير جدًّا من وجهتين : خطير جدًّا من وجهة علاقته بالدستور ، وهل من اختصاص هذا المجلس أن يبحث ما هو معروض عليه الليلة فى الاستجواب أم لا . وخطير جدًّا فى الموضوع المتعلق بالأموال العامة فى حالة ما إذا كان المجلس مختصا بنظره من الوجهة الدستورية . فلا يصح مطلقا أن ترتجل الآراء فى هذا المجلس فيما يتعلق بنقطة دستورية وخطيرة دون أن يعرض الأمر على لجنته الدستورية . فليست المسألة من العجلة فى شىء مطلقاً حتى نعرض هذا المجلس الآن لإصدار قرار قد يكون مخالفا للدستور . ومسائل الجيش إن كان فيها ما يخالف المصلحة العامة فالتحقيق فيها يتم غدا كما يتم اليوم .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد صدر أمر بإيقاف الصرف .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – ولقد صدر الأمر بإيقاف الصرف . وفيما يتعلق بالموضوع فقد وصل إلى علمنا جميعا أن عبد اللطيف أبو رجيله يرحب بالتحقيق معه ، لأنه برىء ، والحكومة تقول إنها تحقق لمعرفة المسئولين .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – إن هذا ما نريد أن نتبينه .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – يجب أن نتبين هذا طبقا للدستور ، ويجب أن يحترم الدستور ، فهل من حق هذا المجلس أن يبحث هذا الموضوع طبقا للدستور أم لا ؟ ولا يجوز أن نصدر قرارا دون أن نتبين مغزى الدستور ومعناه .

وقد كنت أعددت بحثا طويلا فى هذا ، ولكننى لا أريد أن أضيع وقت المجلس فيه ،

لأسمع ردا على أو تأييدا لى ، ارتجالا ، بل يجب أن يبحث الأمر فى لجنة الشؤون الدستورية ، ولا خطر فى التأجيل مطلقاً على الصالح العام ، ولا على أموال الدولة ، إنما الخطر كل الخطر على كرامة هذا المجلس فى أن يصدر قرارا قد يكون مخالفا للدستور .

لذلك أرجوكم ، وألح عليكم فى الرجاء ، أن تحيلوا هذه المسألة الدقيقة على لجنة الشؤون الدستورية ، لنسمع فيها الآراء من الوجهتين المختلفتين حتى تعرض عليكم رأيا بعد بحث وتدقيق ، وحتى يمكنكم أن تستنيروا فيما إذا كان من اختصاص هذا المجلس أن يتخذ قرارا بتعيين لجنة تحقيق أم لا ؟ أرجوكم ، وألح عليكم فى هذا ، حفظا لكرامة قرارات هذا المجلس وصونا لها عن مزالق الارتجال .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبوشادى (بك) — حضرات الشيوخ المحترمين ، لو أن الاستجواب كان قد انتهى عند الحد الذى رآه معالى وزير الداخلية لكان الأمر يسيرا ولما كان هناك محل لإثارة تشكيل لجنة تحقيق ولا لإثارة الإحالة على لجنة الشؤون الدستورية ، ولكن الأمر الخطير الذى حدث بعد ذلك ،هو أن معالى وزير الدفاع قال من فوق هذا المنبر أن ليست هناك مسئولية على الحكومة .

حضرة الأستاذ عبد الفتاح حسن (وكيل وزارة الداخلية البرلمانى) — لقد انتهينا من هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — لما سئل معالى وزير الحربية قال : « لا مسئولية ولا غبار على ما أثير من تصرفات » .

ومعنى هذا أن الحكومة حققت كما قال ، وانتهت إلى قرار ،

حضرة الشيخ المحترم محمد بدير (باشا) — وهل هذه التصرفات محل الاستجواب ؟

الرئيس — المسألة التى نتكلم فيها هى : هل يحال الاقتراح إلى لجنة الشؤون الدستورية أو لا يحال ؟ أما أن يتكلم حضرة الشيخ المحترم فى أن معالى وزير الحربية قال أو لم يقل ، فهذا كلام فى الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — أنا أمهد لكلامى فى ، هل يحال الاقتراح إلى لجنة الشؤون الدستورية أو لا ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى (باشا) — النقطة الدستورية لا يمكن أن نتبينها هنا ارتجالا ، وإنما مجال ذلك فى اللجنة ، حيث يمكننا أن نطلع على مختلف الآراء .

الرئيس – لقد تكلم سعادة توفيق دوس (باشا) ، كما تكلم سعادة العشماوى (باشا) ، مؤيدين إحالة الاقتراح إلى لجنة الشؤون الدستورية ، فليرد حضرة الشيخ المحترم على ذلك إن كان غير موافق .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – لقد قال معالى وزير الحربية إنه بعد البحث والتدقيق ظهر أن الموضوع لا غبار عليه . فإذا كان معاليه يقول إن هناك تحقيقاً يجرى – وسواء كانت المسألة تحتاج أو لا تحتاج إلى السرعة – فإننا حينئذ نذهب إلى لجنة الشؤون الدستورية

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم عبد الهادى (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ، احتدم الجدل طويلاً فى هذا المجلس الموقر حول حدود حق المجلس فيما ورد فى اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ومما لا شك فيه أن مجلسكم هذا كان – ولا يزال ، وأعتقد أنه سيظل وسيكون – أحرص الهيئات على رسم الحدود الدستورية عملاً ، كما هى مقررة فى الدستور . فلا ضير علينا ولا ضير على أحد ، ولا ضير على وجهة نظر أبدا ، من أن تحال المسألة على لجنة الشؤون الدستورية . ولكل من حضراتكم أن يدلى هناك برأيه ، فإذا ما جاء التقرير كان جديراً بالبحث ، لأنها فى مرتبة السابقة الأولى .

ومن أجل هذا ،فأنا أؤيد وجهة النظر القائلة بإحالة المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى (باشا) – لماذا يحال بيننا وبين فهم الدستور ، وفهم المادة ١٠٨ وحدودها ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – يا إخوانى ،

أنا أرى أن المسألة أوضح من أن تحتاج إلى الإحالة إلى لجنة الشؤون الدستورية ، فإذا كانت الحكومة قائمة بالتحقيق فى موضوع الاستجواب وجب أن ننتظر نتيجة التحقيق ، ولا يمكن لهذا المجلس أن يقوم بتحقيق فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة بالتحقيق ، فتحقيقان فى وقت واحد أمر غير ممكن دستورياً ولا قانونياً .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذا كلام صحيح مائة فى المائة .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – إذا كانت الحكومة ، كما يقول معالى وزير الداخلية ، قائمة بالتحقيق ولم تصل إلى نتيجة بعد ، وجب على المجلس أن ينتظر نتيجة التحقيق .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – فلتصرح الحكومة بهذا .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – لقد تردد ذلك على لسان الحكومة أكثر من مرة .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – والتحقيق فى رأيي ما زال واجبا ، لأننا لم نصل بعد إلى نتيجة فى الموضوع يحسن السكوت عليها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لقد قال معالى وزير الحربية إنه حقق وانتهى . وقال لا غبار .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – قلت إن الذى وضعنا موضع الإبهام هو أن وزير الداخلية يقول اليوم إن التحقيق ما زال جاريا ، فى حين أن معالى وزير الحربية قال فى الجلسة الماضية إن التحقيق تم وظهر منه أنه ليس هناك غبار ولا مسئولية .

فمن واجب المجلس أن ينتظر نتيجة هذا التحقيق وتصرف الحكومة فيه ، حتى إذا ما كان هذا التصرف متفقا ووجهة نظر المجلس يكون الموضوع منتهيا ، أما إذا رأى المجلس رأيا يخالف رأى الحكومة ، فحينئذ يكون مجال المناقشة .

وإذن فالمسألة فى غاية البساطة ، وليست محتاجة إلى بحث دستورى ، إذ الأمر كما ذكرت ليس فى حاجة إلى تعجل النتيجة ما دامت الحكومة قائمة بالتحقيق ، خصوصاً أن الوقت الذى مضى لم يكن كافياً لمباشرة تحقيق مسائل خطيرة مثل هذه والانتهاء منه . فالأولى أن ننتظر هذا التحقيق ونعلق الاستجواب إلى أن يتم التحقيق .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، لا . لا نوافق على تعليق الاستجواب ، وإذا كان ولا بد فليقدم حينئذ استجواب جديد .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – على كل حال مسألة تعليق الاستجواب ليست بذات أهمية . فإذا انتهينا منه اليوم ، ثم ظهر من التحقيق أن الحكومة تصرفت تصرفاً لا يرضى المجلس ، فلا مانع من إعادة الاستجواب نفسه أو تقديم استجواب آخر .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت (باشا) – نحن أمام اقتراح بتأليف لجنة للتحقيق ، فنريد أن نبحث من الوجهة الدستورية هل يجوز للمجلس إقامة هذه اللجنة أولا ؟

وأرجو أن تذكروا أن ديوان المحاسبة يحل محل المجلس فى أبحاثه بالنسبة لمصروفات الدولة ، فديوان المحاسبة موجود ، وله حكمته فى وجوده ، ولا نريد أن نتعرض للموضوع سواء أكان الديوان قائما بالتحقيق أم الحكومة ، وإنما نريد أن نبحث فى لجنة الشؤون الدستورية

عما إذا كان من الجائز دستوريا إقامة لجنة من البرلمان للتحقيق فى هذا الشأن أم لا ؟

الرئيس – المسألة أصبحت واضحة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – أنا موافق على إحالة الاقتراح إلى لجنة الشؤون الدستورية ، ولكن الذى أخشاه ، هو أن يرجأ بحثه فى اللجنة إلى أمد بعيد . فأنا أطلب من المجلس ومن سعادة الرئيس – إذا أحيل على لجنة الشؤون الدستورية – أن يحدد ميعـادًا قريبـاً لتقديم تقرير اللجنـة عنه إلى المجلس .

أما أن يترك الأمر من غير تحديد ميعاد لتقديم تقرير اللجنة ، فإن هذا قد يؤدى إلى إرجائه أمدًا طويلا ربما يمتد إلى سنوات .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى (باشا) – اللجنة تقوم ببحث ما يحال عليها فى حينه بدون أى اعتبار آخر .

الرئيس – هل توافقون حضراتكم على إحالة موضوع دستورية طلب إقامة لجنة تحقيق إلى لجنة الشؤون الدستورية ، على أن تنظره بطريق الاستعجال ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الاقتصاد الوطنى – يجب أن يكون مفهوما أن الاقتراح الذى تقدم به حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور هو الذى يحال إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثه من الوجهة الدستورية .

الرئيس – نعم ، فى الحدود الدستورية فقط .

حضرة صاحب المعالى وزير الاقتصاد الوطنى – لجنة الشؤون الدستورية ليست مكلفة بأبحاث نظرية ، وإنما هى مكلفة ببحث اقتراحات تقدم إلى المجلس ، ويحيلها المجلس عليها ، والمطروح على المجلس الآن ، هو اقتراح محدد ، وهو الاقتراح الذى تقدم به حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ، وهذا الاقتراح وحده هو الذى يجب أن يكون موضع بحث لجنة الشؤون الدستورية دون سواه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – الذى يحال إلى اللجنة هو الاقتراح المقدم فى هذا الاستجواب بالذات ، لا مبدأ الاقتراح .

الرئيس – يحال الاقتراح لتنظره اللجنة من الناحية الدستورية . وأطلب من اللجنة – والمجلس يوافقنى – على أنها فى تقريرها تضع لنا الحدود الدستورية لموضوع اللجنة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – المسألة فى منتهى الوضوح ، إذ أن حق تأليف لجان برلمانية حق منصوص عليه فى الدستور ، وإنما الغرض تطبيق هذه الحدود على هذا الاستجواب

الرئيس – نعم ، وضع حدوده وتطبيقه على الاقتراح المحدد فى هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – إن سعادة الرئيس يصح أن يستعمل سلطته فى هذا .

الرئيس – لقد استشهد معالى وزير الداخلية الليلة بمسألتين حدثتا فى فرنسا بمناسبة طلب تأليف لجنة تحقيق .

وهاتان المسألتان أحيلتا على المجلس ، وطلب رأيه فى كل واحدة منهما فأعطى أصوات كذا ضد كذا . ولهذا لا يصح أن أستأثر بالبت فى مثل هذا الموضوع .

والآن هل توافقون حضراتكم على إحالة مسألة وضع الحدود الدستورية الخاصة بالتحقيق المنصوص عليه فى المادة ١٠٨ من الدستور ، ومدى انطباقها على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ، إلى لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية ، على أن تنظره على وجه الاستعجال ؟ (موافقة) .

* * *

بدأت الصحف تنشر بعد ذلك أن الحديث يجرى حول رياسة مجلس الشيوخ ، وشعرت بأن موقف الحكومة وموقف القصر إزائى ليس فيه من معنى المودة والتعاون ما كنت أشعر به من قبل . عند ذلك عاودتنى الحيرة : أأستقيل أم ماذا ؟ ومر بى صديق بهى الدين بركات (باشا) وحدثنى فى الموضوع وأشار علىّ بألا أستقيل وأن أدع غيرى يتصرف بما يشاء .

ومن بعد ذلك مر بى الدكتور حافظ عفيفى (باشا) وأشار علىّ بمثل هذا الرأى . ثم مر بى غد ذلك اليوم أستاذى لطفى السيد (باشا) وأشار علىّ بمثل ما أشارا به . وجاءنى دسوقى أباظة (باشا) يوم ١٢ يونيو وأخبرنى أنه قابل حسن (باشا) يوسف أمس ذلك اليوم وتحدث إليه فى موضوع الاستجواب وما حدث من عدم دعوتى ، فقال له رئيس الديوان الملكى بالنيابة إن الأمر قد أصبح بيد الحكومة ، وأنها هى التى تقترح فيه ما تراه . وجاء إلى رياسة المجلس فؤاد (باشا) سراج الدين ومر بى فسألته رأيه ، رأى صديق قديم ، فأشار علىّ بعدم الاستقالة قائلا : إنك إن استقلت وأردت أن تقابل جلالة الملك فقد لا يقابلك ، بينما هو يقابلك إذا طلبت هذه المقابلة وأنت رئيس الشيوخ . عند ذلك رأيت أن أدع المقادير تجرى فى أعنتها ، وإن أيقنت أن الأمور لابد أن تتمخض عن شىء لا أتبينه .

وإننى لفى منزلى مساء يوم ١٧ يونيو إذ دق التليفون وخاطبنى الأستاذ كامل الشناوى المحرر بالأهرام وقال لى إن مراسيم صدرت إحداها بإخراج الذين عينوا شيوخاً بمرسوم يناير سنة ١٩٤٥ .

والآخر بتعيين على زكى العرابى (باشا) رئيساً للشيوخ ، والثالث بتعيين شيوخ جدد مكان الذين أخرجوا .

يا له من انقلاب دستورى مروع . لقد ظننا أول ما تولت هذه الوزارة الحكم أن نوعاً من الاستقرار سيكون . وها لم يمض عليها غير خمسة أشهر ثم هى تعصف بالدستور على هذا النحو . على أنى أعترف أن نفسى سكنت لسماع هذا النبأ على فظاعته ، وإنه لَمَثَلٌ حق ذلك الذى يقول : وقوع البلاء خير من انتظاره . لقد كنت أتوقع أن شيئاً سيحدث ، وكان أكثر ظنى أن الضربة ستوجه إلىّ وحدى . فلما رأيت زعماء المعارضة أقصوا عن المجلس ولم يُعَد تعيينهم فيه ، ومن بينهم أستاذى لطفى السيد (باشا) ، وإبراهيم عبد الهادى (باشا) ، وأمثالهما ، تذكرت قول أهلنا : المصيبة لما تعم تهن . أما وقد بطشت المراسيم الثلاثة التى صدرت بى وبغيرى ، وأصبح ظلمها لذلك صارخاً مزعجاً ، فقد حق لمخاوفى أن تزول ، وحق لى أن أطمئن .

فلما أصبحت وقرأت نص المراسيم فى الصحف ورأيت أسماء من أخرجوا من المجلس من ذوى الرأى والمكانة فى البلاد تغير وجه الأمر فى نظرى . لم تبق مسألة إقالتى على هذا النحو من رياسة الشيوخ ذات بال عندى . وما قيمة الرياسة تعصف بها الأعاصير لأنها سمحت فى حدود الدستور ولائحة المجلس بأن يتناول استجواب تصرفاً قام به كريم (باشا) ثابت أو غير كريم (باشا) ثابت ! ! لقد كنت مؤمناً بأن رئيس الشيوخ هو المشرف على احترام الدستور وعلى احترام الحرية فى البلاد ، وأن تعيينه لمدة لا يجوز التعرض له فى أثنائها يمكّنه من أداء واجبه هذا بالذمة والصدق . أما وقد عصف ما حدث باعتقادى هذا فخير أن يكون شخصى هو الذى يضحى به من أن أقر ما قد حدث فيتصل ذلك برياسة الشيوخ ، وأنا على احترام هذه الرياسة جد حفيظ .

سكنت نفسى لإقصائى عن رياسة الشيوخ ، وسط هذه العاصفة التى ذهب الدستور ضحيتها على نحو مفزع يدنس تاريخ أية حكومة ترتكب مثل هذا الحدث الفاجع . بدأت أفكر فيما يجب علينا نحن المعارضة أن نتخذه من موقف إزاء ما تم . إنا لن نستطيع أن نسكت عليه ، فيكون سكوتنا إقراراً له أو رضاً به . أو يكفى أن نحتج ؟ أم يجب أن نقوم بحركة إيجابية عنيفة تعادل ما لهذا الاعتداء العنيف على الدستور من شناعة . لم يكن لى أن أستقل برأى فى هذا الأمر وقد وقع الاعتداء على إبراهيم عبد الهادى « باشا » رئيس الهيئة السعدية كما وقع علىّ وأنا رئيس الأحرار الدستوريين . فليتداول زعماء

الحزبين ، وليتداول المعارضون جميعاً فى الأمر وليقرروا فيه قراراً يعيد إلى الدستور احترامه ، أو يحمى وجه الدستور على الأقل .

واجتمعت طائفة من رجال المعارضة فى البرلمان تتداول الرأى فى هذا الموقف . وكان بعضهم يذهب إلى أن هذا الموقف يقتضينا جميعاً أن نستقيل من عضوية البرلمان احتجاجاً على هذا الاعتداء على الدستور . وليس من شك فى أن ذلك لو حدث واستقال المعارضون جميعاً من عضوية البرلمان فى المجلسين لكان له أثره الحاسم ، ولكان له من الصدى فى مصر وخارج مصر ما يزعزع أية حكومة قائمة . ولو أن الوزارة قدرت أن ذلك كان ممكناً لما أقدمت على هذا العبث الذى أقدمت عليه ، لكن مواقف سابقة أقنعتها بأن مثل هذه الخطوة الجريئة لا يمكن الاتفاق عليها . فقد حدث فى سنة ١٩٣٨ ، وفى عهد وزارة محمد محمود (باشا) ، أن طلب مصطفى (باشا) النحاس إلى الأعضاء الوفديين فى مجلس الشيوخ أن يستقيلوا من عضوية المجلس ، فعارضه يوسف (بك) الجندى ، وكان هو الناطق باسم الوفد فى المجلس ، وكسب الأغلبية ، ولم يستطع النحاس (باشا) ، ولم يستطع الوفد أن يقنع أعضاء البرلمان بالاستقالة ، ولكن هذه الاستقالة إذا لم تكن إجماعية لم تنتج الأثر المرجو منها . وهى إذا لم تكن إجماعية أوشكت أن تدس إلى الحزب الذى يستقيل بعض أعضائه ولا يستقيل البعض الآخر نوعاً من الاضطراب يؤدى إلى الفشل . ولم يرد إبراهيم عبد الهادى (باشا) ، فى اجتماعنا الأول لمناقشة الموقف ، أن يستبعد فكرة الاستقالة ، ولكنه كلف من أبلغنا نحن المجتمعين فى غرفة المعارضة بمجلس الشيوخ أن كثيرين من الأعضاء لم يحضروا ، وأن من رأيه أن يكون القرار الامتناع عن حضور جلسات الشيوخ ، وقد اعترض كثيرون على هذا الرأى ، وفضلوا ، إذا نحن لم نقرر الاستقالة ، أن نحضر الجلسة التى كانت ستنعقد غداة ذلك اليوم ، وأن نحتج عند تلاوة المراسيم التى صدرت ، وأن ننسحب بعد احتجاجنا إذا اقتضى الحال الانسحاب . لكن هذا الرأى لم يلق أغلبية ، بل وافق الحاضرون على مقاطعة جلسة الغد بمجلس الشيوخ .

ولم يوافقنا عبد السلام الشاذلى (باشا) على المقاطعة ، بل ذكر أنه سيحضر الجلسة وأنه سيحتج على المراسيم الثلاثة عند تلاوتها . وقد كانت له فى احتجاجه الحجة البالغة . فقد حدث كما سبق القول أن ألغى النحاس (باشا) فى سنة ١٩٤٢ المرسوم الذى صدر فى سنة ١٩٤١ ، والذى عينت وزارة حسين سرى (باشا) بموجبه أعضاء مكان الأعضاء الذين انتهت مدتهم فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ . فلما تألفت وزارة أحمد ماهر (باشا) فى

سنة ١٩٤٤ ألغت المرسوم الذى استصدرته وزارة النحاس (باشا) وأعادت مرسوم سنة ١٩٤١ . وقد نشر على العرابى (باشا) ، الذى عين رئيساً للمجلس فى هذا الانقلاب الأخير بحثاً دستورياً انتهى فيه إلى أن إلغاء مرسوم سنة ١٩٤١ كان مهزلة دستورية ، وأن هذا المرسوم هو الذى كان يجب احترامه لأن السلطة التنفيذية استنفدت سلطاتها فى التعيين . أما وقد عين زكى العرابى (باشا) رئيساً للمجلس بحكم هذا الانقلاب ، فقد كان للشاذلى (باشا) الحجة البالغة فى الاعتراض على المراسيم الثلاثة الجديدة وفى بيان ما فيها من عبث بالدستور واعتداء عليه .

وقد كانت حجة الشاذلى فى الاعتراض على العبث برياسة المجلس أبلغ وأشد قوة . فأنا قد عينت بمرسوم سرى (باشا) الذى صدر فى سنة ١٩٤١ . ثم عينت بمرسوم النحاس (باشا) الذى صدر فى سنة ١٩٤٢ ، ولذلك ظلت عضويتى بالمجلس قائمة فى مرسوم سنة ١٩٤٤ الذى أصدرته وزارة أحمد ماهر (باشا) ، وفى المرسوم الأخير الذى صدر فى ١٧ يونيو والذى كان موضع احتجاج الشاذلى (باشا) واحتجاجنا جميعاً . والمدة الدستورية لرياستى فى المجلس تنتهى فى ١٧ يناير سنة ١٩٥١ . فإقالتى من هذه الرياسة اعتداء على الدستور أشد وضوحاً من كل اعتداء غيره . ذلك بأنه إذا صح الجدال فى مرسوم سنة ١٩٤٢ وفى مرسوم سنة ١٩٤٤ ، على الرغم من رأى على (باشا) العرابى ، فإن تعيين رئيس للمجلس قبل انتهاء مدة الرئيس القائم لا يمكن تسويغه ، بل هو عمل استبدادى صارخ ، والاعتداء فيه على الدستور واضح كل الوضوح .

حضر الشاذلى (باشا) جلسة الاثنين وأدلى بهذه الحجج عند تلاوة المراسيم . ولم يكن أحد منا حاضراً تلك الجلسة تنفيذاً لقرار المقاطعة . ورد فؤاد (باشا) سراج الدين على الشاذلى (باشا) ، فتمسك بالحجج التى قدمت فى سنة ١٩٤٢ خاصة بإلغاء مرسوم سنة ١٩٤١ . أما فيما يتعلق برياسة المجلس فقد زعم أن المرسوم الذى صدر بإلغاء عضوية من عينوا بمرسوم سنة ١٩٤١ وبقاء من عينوا بمرسوم سنة ١٩٤٢ قد ألغى عضويتى فى فقرته الأولى واستبقاها فى فقرته الثانية . وبين هاتين الفقرتين سقطت عضويتى وسقطت تبعاً لذلك رياستى . وقد ضج محمد حسن العشماوى (باشا) وغيره من فقهاء أعضاء المجلس لهذا التفسير العجيب . فأنا لم أعين بهذه الفقرة الثانية ، بل اعتبرت عضويتى بحكمها باقية منذ عينت بمرسوم سنة ١٩٤٢ . لكن إنهاء رياستى بعد استجواب مصطفى (بك) مرعى كان مقرراً مع علم أولى الأمر بأنه عمل مخالف للدستور . ولهذا احتج فقهاء المجلس . فلما أبلغ

إلى ما قاله العشماوى (باشا) ابتسمت . لقد قبل العرابى (باشا) رياسة المجلس ورأيه المكتوب أن المراسيم التى صدرت بعد سنة ١٩٤١ مهزلة . والعرابى (باشا) رجل قانونى . أترى ينتظر العشماوى (باشا) أو غير العشماوى (باشا) ، من الوفديين الذين صاروا أغلبية فى المجلس أن يكونوا أكثر حرصاً على الدستور من زكى العرابى (باشا) ؟ ! ! .

لم يحضر الأحرار الدستوريون ولا السعديون ولا شيوخ الحزب الوطنى ولا شيوخ الكتلة الوفدية فى هذه الجلسة احتجاجاً على المراسيم الثلاثة . لكنهم لم يفكروا بطبيعة الحال فى الانقطاع عن جلسات المجلس كلها . ولو أنهم فكروا مثل هذا التفكير لوجب عليهم أن يستقيلوا من عضوية المجلس . أيعودون وكأن شيئاً لم يحدث ، وكأنهم قبلوا الأمر الواقع وأذعنوا له من غير نضال ينتصرون أو لا ينتصرون فيه . لم يكن ذلك طبيعياً أيضاً . لهذا فكرنا واستقر رأينا على أن نقدم مشروع قرار بعدم دستورية المراسيم الثلاثة وأن نطلب مناقشته فوراً فى الجلسة التى يقدم فيها . ونزولا على نصوص اللائحة الداخلية للمجلس تقدم مشروع القرار من حافظ رمضان (باشا) . وتقدم طلب بمناقشته فوراً فى الجلسة من عشرة من الأعضاء ، وأرسل مشروع القرار إلى زكى العرابى (باشا) رئيس المجلس بحكم المراسيم الثلاثة صبح يوم الاثنين ٣ يوليو واستعد حافظ (باشا) ليشرح فكرتنا فى بطلان المراسيم الثلاثة . وكان رأى على (باشا) العرابى بأن هذه المراسيم مهزلة مما رأى الاستناد إليه ، كما رأى أن يعيد إلى الذاكرة أو للمتحدث باسم الحكومة فى استجواب مصطفى مرعى (بك) قوله أن كرسى الرياسة يهتز ، وأن يرتب على هذا وذاك أن هذه المراسيم لم يقصد بها وجه الدستور ، وإنما أريد بها معاقبة أولئك الذين أثاروا هذا الاستجواب وتحدثوا فيه عن أشخاص بذواتهم وكأنما يعاقب عضو البرلمان بما يبديه من الأقوال فى المجلس ، ويكون جزاؤه الفصل من عضويته ، مع أن الدستور صريح فى أن أعضاء البرلمان لا يؤاخذون بما يبدونه من الأقوال فى المجلس صراحته فى أن المصريين متساوون أمام القانون ، وأن الملك وحده هو الذى نص الدستور على أن ذاته مصونة لا تمس ، ومن حق البرلمان لذلك أن يتناول كل تصرف لا يمس ذات الملك بالنقد أو بالتأييد .

وجاء موعد الجلسة فدخلنا قاعتها فإذا على العرابى (باشا) يجلس فى مقاعد الوزراء ، وإذا الأستاذ حسين الجندى وكيل المجلس هو الذى يتولى رياسة الجلسة . والأستاذ حسين الجندى رجل جهورى الصوت يستطيع به أن يقاطع كل متكلم فلا يسمع هذا المتكلم فى الجلسة أحد . ونوديت مواد جدول الأعمال حتى إذا جاء دور مشروع القرار المقدم من حافظ رمضان (باشا) تلا حسين (بك) مذكرة أعدت له مؤداها أن المجلس لا يملك مناقشة هذا

الاقتراح ولا يملك إبداء الرأى فيه قبل أن تقدم لجنة صحة العضوية تقريرها بصحة نيابة الأعضاء الذين عينوا بالمراسيم الثلاثة ، .هو لذلك يمنع الكلام فى اقتراح حافظ رمضان (باشا) بسلطة الرياسة . وأراد حافظ (باشا) أن يناقش هذه الفكرة أو أن يحتكم إلى المجلس فى أمرها فإذا رئيس الجلسة يصيح بأعلى صوته بأنه لا يمكن أن يسمح بأن تقال كلمة فى الموضوع على خلاف ما قاله . وكان صوت الأستاذ الجندى وحده كافيا ليحول دون سماع المجلس أقوال غيره . لكن الأعضاء الوفديين فى المجلس لم يكتفوا بهذا ، بل قامت ضجة عنيفة من جوانب مختلفة استحال معها على أحد من أعضاء المجلس أو من حاضرى الجلسة أن يميز شيئاً مما يقال ، واستحال على حافظ رمضان (باشا) وعلى غيره من أعضاء المعارضة أن يقولوا كلمة تثبت فى المضبطة أو يتبين رجال الصحافة أو غير رجال الصحافة منها شيئاً .

إزاء هذه الحركة المدبرة التى يبرأ منها الدستور وتبرأ منها الحياة النيابية لم نجد وسيلة للاحتجاج إلا الانسحاب . وانسحبنا فإذا الحكومة وأنصارها يهللون اغتباطاً معتبرين هذا الانسحاب نصراً لهم ولم يفكر أحد منهم فى أن هذا الذى اعتبروه نصراً إنما هو هزيمة منكرة للحياة النيابية فى مصر . . هزيمة تعادل هزيمة الدستور بصدور المراسيم الثلاثة ، وتشهد بأن الفوز الحزبى أعز علينا من الدستور ومن الحياة النيابية ومن كل نظام محترم فى الأمم المتمدينة .

أو نكتفى بالانسحاب ولا نسجل ما حدث ونحتج عليه ؟ بل أرسلنا إلى رئيس الجلسة بخطاب أثبتنا فيه تصرفه وتصرف أنصار الحكومة وأنكرناها وطلبنا إليه أن يثبته فى المضبطة . ولكنه أبى أن يفعل بحجة أنه لا يثبت فى المضبطة إلا ما قيل فى الجلسة وسجلته سكرتارية المجلس . على أن الصحف كلها نشرت خطابناوعلقت عليه . وقد أضافت إليه جريدة الأجبشيان جازيت التى تصدر باللغة الإنجليزية وصفاً مسهباً لما دار فى الجلسة ولما حدث من ضجة لم يكن أحد يستطيع أن يسمع معها شيئاً مما يقال .ومن الحق علينا أن نثبت هنا نص هذا الخطاب تصويراً لأمر نرجو أن يفيد أبناؤنا منه . وهذا نص الكتاب[1] :

« بعد أن تلوتم بيانكم الخاص بمنع مناقشة مشروع القرار المقدممنى ببطلان المراسيم التى صدرت فى ١٧ يونيو الماضى خاصة بمجلس الشيوخ ، رفضتم أن أبين للمجلس خطأ الرأى الذى ذهبتم إليه من سلطانكم المطلق فى منع المجلس من المناقشة ومنعى من الاحتكام إليه ، واعتمدتم فى ذلك على الضجة المدبرة من أنصار الحكومة ومن عينوا بهذه المراسيم .

---

(١) الأهرام فى ٤ يوليو سنة ١٩٥٠ العدد ٢٣٢٦٢ ص ٥ .

مما اضطرنى وبعض إخوانى المعارضين إلى الانسحاب من المجلس احتجاجاً على هذا التصرف المخالف لأحكام الدستور واللائحة .

ويكفى لبيان خطأ ما ذهبتم إليه من أن موضوع الاقتراح معروض على لجنة تحقيق صحة العضوية أن هذه اللجنة ليس من اختصاصها أن تنظر فى دستورية المراسيم موضوع اقتراحى ، وقد درج المجلس على هذا فى كل سوابقه ، واعترفتم أنتم بذلك فى ذات بيانكم حين قلتم أن المسألة يمكن أن تحال بعد تقديم تقرير لجنة صحة العضوية إلى لجنة الشئون الدستورية .

وتكراراً للاحتجاج الذى أعلنته فى الجلسة أسجل الآن هذه المخالفة الخطيرة التى لا عهد لمجلس الشيوخ بمثلها ، وأطلب إثبات كل ذلك فى مضبطة الجلسة »[1]

---

(١) وقد نشر الأهرام كذلك فى عدده التالى (٥ يوليو ١٩٥٠ - العدد ٢٣٢٦٣) البيان التالى الذى بعث به إليه أحمد على علوبة باشا تعليقاً على ما حدث بجلسة مجلس الشيوخ :

« نشرت الصحف تفصيلات ما وقع فى مجلس الشيوخ خاصاً بمشروع القرار الذى قدمه سعادة حافظ رمضان باشا وطلب فيه إلى المجلس أن يقرر أن مراسيم ١٧ يونيو الماضى الخاصة بمجلس الشيوخ باطلة بطلاناً أصلياً لمخالفتها للدستور .

واستند حضرة رئيس الجلسة فى منع المناقشة فى هذا القرار إلى أن المراسيم المذكورة منظورة أمام لجنة تحقيق صحة العضوية . وما أورده سعادة حافظ رمضان باشا من أن البحث فى دستورية هذه المراسيم ليس من اختصاص تلك اللجنة .

« على أننى من غير أن أدخل فى تلك المناقشة أشير إلى أن أحد المراسيم موضوع الاقتراح وهو الخاص بتعيين سعادة على زكى العرابى باشا رئيساً للمجلس لم يحله المجلس إلى أية لجنة من لجانه ، وليس موضوعه معروضاً بطبيعة الحال على لجنة تحقيق صحة العضوية . لقد هممت بإثارة هذه النقطة أمام المجلس وهى من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى طويل شرح إلا أن الضجة المدبرة من الحكومة وأنصارها حالت دون هذا الواجب كما حالت بين المجلس وبين الفصل فى الخلاف الذى قام بين رئيس المجلس وصاحب الاقتراح بمشروع القرار .

« هذا وقد استند حضرة رئيس الجلسة إلى سابقة حدثت سنة ١٩٤٢ فى رياسة سعادة محمد بك محمود خليل . ووجه الخطأ فى هذا الاستناد أنه لا وجه للشبه بين ما حدث أمس وما حدث فى تلك السنة . ذلك أنه فى ١٩٤٢ أبلغت رسالة إلى رئيس المجلس من أحد أعضائه ، وقد رأى رئيس المجلس يومئذ - بما له من حق تقديرى فى عرض الرسائل أو عدم عرضها على المجلس - ألا يعرض الرسالة المذكورة - وقد اختلف معه يومئذ سعادة حافظ رمضان باشا . ولما كانت المسألة تقديرية فالخلاف فيها محتمل ورئيس الجلسة هو صاحب الرأى ، ولو أن الأمر كان سؤالا واستجواباً لكان له وضع آخر .

« أما الاقتراح بمشروع قرار فمقدم للمجلس ، وهو وحده المختص بالفصل فيه ولا يملك رئيس المجلس ولا رئيس الجلسة أن يمنع المناقشة فيه ، وأن يبلغ به التحكم إلى حد أن يحول دون الاحتكام إلى المجلس فى شأنه ، والمجلس وحده هو الذى يقرر - لسبب دستورى أو لسبب من اللائحة الداخلية - تأجيل مناقشته . والقول بغير ذلك إهدار لحق المجلس وحيلولة بينه وبين أداء واجبه .

ولا أدل على ذلك من أن تأجيل الإجابة عن سؤال أو تأجيل أى موضوع مطروح على المجلس لا يملك الرئيس فيه أكثر من عرضه ليكون للمجلس فيه الكلمة الأخيرة . فما بالك إذا كانت المسألة متعلقة بمسألة هامة كالمسألة الدستورية الخطيرة التى كانت معروضة على المجلس فى الجلسة الأخيرة .

الحق أننى لا أجد لتصرف حضرة رئيس الجلسة مغزى إلا أن رأى الأغلبية فى غير جانب الحكومة وهو من حزبها . »

انتهى المظهر الرسمى لهزلة المراسيم ، أو لمأساتها إن شئت ، على هذا النحو . ولقد شعرت بعد زمن أن الرأى العام كان يطمع من المعارضة فى موقف أكثر جرأة وإقداماً ليتابعها ويؤازرها . لقد اهتز هذا الرأى العام أعنف اهتزاز يوم صدرت هذه المراسيم وقد ظهر أثر اهتزازه واضحاً فى الصحف كلها . فقد كانت صحف الحكومة ضعيفة غاية الضعف وكانت صحف المعارضة قوية غاية القوة وكان الناس يتطلعون بعيون واسعة إلى ناحية المعارضة يريدون منها حركة عنيفة فيها تضحية وفيها دفاع واضح عن حق الأمة ، فلما رأوا ما حدث ، ورأوا المعارضة تقف من هذا الحدث الجسيم موقفاً يكاد يكون سلبيًّا بحتاً ، تولتهم دهشة تنطوى على شىء كثير من الأسف والألم . ولم يكن ذلك ليغيب عنا . لكننا التمسنا لأنفسنا العذر من أننا على أبواب الصيف ، وأن الصيف فصل ركود بطبيعته ، وأن الخير فى أن نرجئ نشاطنا فى المعارضة إلى أوائل الشتاء حيث تجتمع عناصر الحياة كلها فى العاصمة ، ومن العاصمة يمتد النشاط إلى المدن الأخرى وإلى الأقاليم ، ثم تقوم القومة المرجوة .

والواقع أننا أخطأنا وأن الناس لم يكونوا مخطئين فى دهشتهم وأسفهم . صحيح أن الصيف ركود بطبيعته ، وأن نشاط الرأى العام ونشاط الجماهير نشاطاً عمليًّا لم يكن شىء منهما متوقعاً قبل الخريف ومقدم الشتاء . لكن ذلك لا يكون إلا إذا غذى هذا الرأى العام طوال الصيف تغذية تجعله يعد نفسه لنشاط الخريف والشتاء . ولا تكفى مقالات الصحف فى هذه التغذية ، بل لا بد من مظاهر عملية تستند إليها هذه المقالات وتفيض فى شرحها . إما أن تعود الأمور مجراها العادى ، وكأن شيئاً لم يحدث ، وأن يتوقع الإنسان بقاء الرأى العام ذاكراً فى حماسة ما أثاره ، فذلك هو الخطأ البين ، وهو إلقاء الماء البارد على النار المتأججة .

يجب أن أعترف بأنى أحمل جانباً من التبعة عن هذا الموقف السلبى الذى وقفته المعارضة . وليس يرجع ذلك إلى أننى نصحت به أو رضيت عنه ، بل يرجع إلى أننى لم أتخذ موقفاً إيجابيًّا يدفع الآخرين إلى اتخاذ موقف مثله . لقد كان المرسوم الذى عين زكى العرابى (باشا) رئيساً للمجلس مرسوم إقالة بالنسبة لى . وقد نظرت أنا إليه من هذه الناحية الشخصية . ورأيت من كرامتى الذاتية ألا أثير ثائرة بسببه مخافة أن يقال إننى غضبت لزوال منصب كنت فيه . وفاتنى أن هذا الاعتداء وقع على المجلس يوم كنت أمثله . وعلى الدستور يوم كنت مكلفاً بالمحافظة عليه ؛ وأن الواجب كان يقتضينى أن أدفع هذا الاعتداء ما استطعت إلى دفعه سبيلا .

لم يكن دفع الاعتداء بأن أتجاهل المرسوم وأن أصعد إلى منصة الرياسة وأن أحول

دون تلاوته وتلاوة المرسومين الآخرين ، فقد كانت نتيجة ذلك أن تدعو الحكومة قواتها المسلحة لتنفيذ المراسيم الثلاثة ، ولإنزالى بالقوة من المنصة ، ولإخراج الأعضاء الذين قررت المراسيم إسقاط عضويتهم . وما كان لقوات الحكومة يومئذ أن تناقش دستورية المراسيم ، فليس ذلك من شأنها .

لم تكن هذه وسيلة دفع الاعتداء ، بل كانت وسيلته أن أرفع استقالتى من الرياسة إلى جلالة الملك وأن أذكر فى هذه الاستقالة كيف خالفت الحكومة الدستور حين أشارت على جلالته بتوقيع المراسيم الثلاثة ، بما فى هذه المراسيم من مخالفة لأحكام هذا الدستور الذى أقسم جميعنا اليمين على احترامه . وكان واجباً كذلك أن أستقيل من عضوية المجلس احتجاجاً على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور ، وأن أدعو أعضاء المجلس جميعاً ليؤدوا واجبهم فى الدفاع عن الدستور ، وأن أكون على رأسهم فى كل ما يريدون اتخاذه لهذا الدفاع . ولو أننى فعلت لأبرأت ذمتى وأرضيت ضميرى . لكن أحداً من إخوانى لم ير هذا الرأى ولم يدعنى لسلوك هذا الطريق . والذين أشاروا علىّ بألا أستقيل من رياسة المجلس حين أغفلت دعوتى إلى مأدبة ملكية دعى إليها رئيس النواب لم يشر أحد منهم علىّ بأن أسلك هذا السبيل . على أننى أرى اليوم أننى أخطأت حين لم أسلكه ، وأنه كان واجباً علىّ أن أسير فيه إلى نهايته .

لم يشر علىّ أحد يومئذ باتباع هذه الخطة ، ولم أفكر أنا فى اتباعها لاعتبار رأيت فيه مصلحة لمصر . ذلك أن عضويتى باللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى كانت تمتد إلى انعقاد المؤتمر البرلمانى الدولى فى صيف سنة ١٩٥١ ، أى إلى سنة وثلاثة أشهر بعد هذه المأساة الدستورية . وكنت أنا حريصاً على هذه العضوية بعد أن لقيت من تقدير زملائى فى اللجنة ما أفادت مصر منه فائدة جليلة . وحسبى أن أثبت هنا نص الخطاب الذى بعث به إلى مسيو « بواسييه » « السكرتير العام للاتحاد البرلمانى الدولى ، على أثر هذه المأساة الدستورية ، ليرى القارئ أننى لم أكن مخطئاً فى تقديرى أو مبالغاً فيه . وهذا نص الكتاب [1] :

« تحية خالصة لسعادتكم وبعد : فإنى حريص على أن أعبر ، لمناسبة تركككم رياسة مجلس الشيوخ والشعبة البرلمانية المصرية ، عن عرفان المكتب وعرفانى الشخصى لما أبديتموه

---

(١) نشر نص هذا الكتاب فى جريدة الأهرام فى يوم ٧ يولية سنة ١٩٥٠ . العدد ٢٣٢٦٥ السنة ٧٦ – الجمعة ٢٢ رمضان ١٣٦٩ هـ ص ٥ بعنوان « الأخلاق الدولية ؛ هيكل باشا يرسى حجر أساسها » .

من إخلاص نحو قضية الاتحاد خلال سنى رياستكم ، فبفضلكم ساهمت الشعبة المصرية بنصيب ممتاز فى أعمال الاتحاد ، كما أنكم تركتم طابعكم الشخصى فى عملنا إذ أرسيتم حجر الأساس فى إعلان مبادئ الأخلاق الدولية .

« وقد أبدى لى أعضاء لجنة القانون الدولى لهيئة الأمم المتحدة منذ بضعة أيام مدى ما يكنونه من إعجاب بنصوص هذه المبادئ التى يرجع الفضل فيها إليكم ، والتى تعد فى الطليعة من الأعمال الدولية .

« على أنكم ، بوصفكم عضواً فى اللجنة التنفيذية ، ستوالون الاشتراك فى أعمال الاتحاد اشتراكاً وثيقاً ، إذ أنكم ستدعون للاجتماع مع زملائكم حتى نهاية مدة عضويتكم .

« وإذ أكرر لسعادتكم التعبير عن عرفانى بفضلكم ، أنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم يا سعادة الرئيس ، فائق تقديرى وأصدق عواطفى . »

كنت حريصاً على هذه العضوية . فلو أننى استقلت من المجلس لسقطت ولتولاها مكانى رئيس المجلس أو من تختاره اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية المصرية ، أو لانتخب مجلس الاتحاد فى أول اجتماع له عضواً آخر لا ينتظر أن يكون مصرياً . وفى الحالين الأوليين ، إذا حل مصرى مكانى ، يكون فى هذا شبه اعتراف دولى بمشروعية ما حدث ، يستغله فى مصر من اعتدوا على الدستور هذا الاعتداء المنكر ، ويزعمون أن الهيئة البرلمانية الدولية أقرت تصرفهم . أما إذا انتخب غير مصرى مكانى كان ذلك تجريحاً لمصر لا أرضاه ، وكان إلى ذلك تضييعاً لحق كسبته مصر لا تطمئن نفسى إلى ضياعه .

أفيعدل هذا الحرص على عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى ذلك الواجب فى مقاومة الاعتداء على الدستور مقاومة إيجابية ؟ أتردد اليوم فى الحكم وإن لم أتردد فيه غداة صدور المراسيم الثلاثة ، وإن آثرت يومئذ عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى .

* * *

أشار على أطبائى بضرورة السفر خارج مصر للاستشفاء . فقد أزعجنى حالى الصحية منذ شهر مارس ، وكنت قد استشرت أطباء فى لندن فى أثناء زيارة الوفد البرلمانى المصرى إياها فى شهر أبريل فطمأنونى بعد فحص دقيق ، لكنى بقيت على ذلك غير مطمئن .

وسافرت إلى لبنان فقضيت أربعة أسابيع ببيت مرى ثم سافرت بعد ثلاثة أيام من عودتى منها إلى أوربا لأحضر مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى بدبلن عاصمة أيرلندا . وقد قضيت

تسعة أيام فى سويسرا ، منها ستة فى انترلاكن كان لها من الأثر النفسى ما أذهب روعى وأعاد إلىّ ما كنت قد فقدت من طمأنينة ، وجعلنى أرى فى الحياة ما يحبب إلينا الحياة . وحضرت مؤتمر دبلن وعدت منها إلى لندن حيث قضيت أياما خمسة سافرت بعدها إلى باريس فأقمت بها عشرة أيام رجعت بعدها إلى مصر وكلى النشاط والإقبال على العمل .

كان الخريف قد بدأ وكان أهل القاهرة قد عادوا إليها ، وكان الناس يتوقعون عودة جلالة الملك من رحلته غير الرسمية إلى أوربا بعد أن ظل يجوب الشواطئ فيها ما يزيد على شهرين متسمياً باسم « فؤاد باشا المصرى » ولقيت إخوانى السياسيين ورجال حزبى وأخذنا نفكر فى ما يجب علينا أن نضعه لنحرك من جديد مأساة ١٧ يونيو . وبعد مناقشة لم تطل استقر رأينا على أن نرفع إلى جلالة الملك كتاباً يصله فور عودته نشرح له فيه الموقف كما نراه . وكان الرأى عندنا مستقراً على أن شر ما تعانيه مصر نفوذ طائفة من رجال الحاشية فى أعمال الحكم نفوذاً واسعاً يتمتعون به ولا مسئولية عليهم بسببه ، وما تفشى فى الدوائر الرسمية كلها من فساد واضطراب واستهتار وعدم نزاهة ، وما كان من إهدار لأحكام الدستور ترتبت عليه مأساة ١٧ يونيو . ووضع الكتاب ووقع عليه خمسة عشر رجلا من الأحزاب ومن المستقلين ، وعهد إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى فى إيصاله إلى القصر . وقد علمت من بعد أن رجلين من الموقعين ذهبا به إلى قصر عابدين عشية وصول جلالة الملك إلى أرض الوطن فلم يجدا بالقصر أحداً ، فبعثا به بالبريد المستعجل إلى قصر رأس التين ليبلغه أول وصول جلالة الملك إليه .

وأرسل الكتاب إلى الصحف لتنشره[1] . وظهرت فى الصباح الباكر « جريدة المصرى » وقد نشرته وعلقت عليه . لكن وزارة الداخلية كانت قد أبلغت فى ساعة متأخرة من الليل أمراً بعدم نشره ، فظهرت « المصرى » بعد قليل وظهرت الصحف الأخرى وليس للكتاب فيها أثر ، ولم تظهر جريدة « السياسة » ولا « الأساس » لأنهما كانتا قد نشرتا الكتاب ، فصودرتا بأمر النيابة تنفيذاً لطلب وزارة الداخلية ورفع أمرهما إلى القضاء فثبت أمر المصادرة بعد سماع المرافعة المستندة إلى المادة ١٥ من الدستور . ولست أشك فى أن ما حدث من ذلك كان مخالفاً لحكم هذه المادة التى تنص على أن إنذار الصحف وتعطيلها غير جائز إلا إذا كان ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى . والمذكرة التى فسرت هذا النص الخاص بالنظام الاجتماعى تقصر السبب فى الإنذار أو التعطيل الإدارى على الدعوة الشيوعية فليس من حق

(١) أنظر نص هذا الكتاب فى الجزء الثانى من هذه المذكرات ص ٣٠٢ .

البرلمان أن يصدر قانوناً يبيح المصادرة ولغير هذا السبب .

لكننا درجنا فى مصر على احترام القانون وإن خالف الدستور ، ودرج القضاء على تطبيق القانون من غير نظر إلى صدوره فى حدود الدستور . وهذا مظهر من المظاهر التى تشهد بأنا نقر الدكتاتورية ، أو أنّا على الأقل لا نأباها ، وأنّا لذلك لا نؤمن بالدستور وبما قرر من صور الحرية إيمان من يفتدى الحرية بحياته .

أما والقانون يبيح للنيابة أن تأمر بالمصادرة وأن ترفع الأمر لرئيس المحكمة فإذا أقرها أصبح قراره نهائيًّا فلم يكن عجباً أن يمنع نشر الكتاب الذى رفعته المعارضة إلى مقام جلالة الملك ، ولم يكن عجبا كذلك أن تصادر النيابة الصحف التى تنشر هذا الكتاب وأن يقرها القضاء على المصادرة . لقد تحدث الكتاب عن حاشية جلالة الملك ، وقد ذكر ما كاد يعين شخص كريم (باشا) ثابت ، حين تحدث عن رجال الحاشية مصريين كانوا أو متمصرين . وكريم (باشا) ثابت متمصر ولد بمصر من أبوين لبنانيين . والحديث عن كريم (باشا) ثابت فى الاستجواب الخاص باستقالة رئيس ديوان المحاسبة وأسبابها هو الذى أدى إلى المأساة الدستورية التى صدرت بها مراسيم ١٧ يونيو ، فإذا كان الحديث فى البرلمان عن كريم (باشا) يؤدى إلى هذا الانقلاب ، فلا عجب أن تمنع الصحف عن نشر كتاب مرفوع إلى جلالة الملك يتحدث عن كريم (باشا) ، وأن تصادر الصحف التى تخالف أمر المنع مصادرة يقرها القضاء .

لم تكتف الحكومة بعدم نشر الكتاب فى الصحف ، بل جعلت تضبط نسخه التى طبعت على الرونيو والتى كان الشبان من أنصار المعارضة يتولون توزيعها فى العاصمة وفى الأقاليم ، وتحجز هؤلاء الشبان فى الأقسام يوماً أو أياماً بحجة أن فى الكتاب ما يعاقب القانون عليه . وكانت للشبان فى الدفاع عن أنفسهم حجة لا ترد . ذلك أنه إذا كان فى الكتاب جريمة فواضعو الكتاب ورافعوه إلى جلالة الملك هم الذين يجب أن يحاكموا . أما ولم يسألهم أحد ، ولم يحقق معهم أحد ، ولم يحاكمهم أحد ، فتلك الحجة قاطعة على أن الكتاب لا يحوى جريمة يعاقب القانون عليها ، وأن مصادرته وحبسهم إجراء إرهابى مخالف للقانون ولكل قواعد العدل .

وأرادت الحكومة أن تحرجنا فأصدرت بياناً زعمت أنها ترد به على الكتاب . لكن هذا البيان لم يتناول موضوعه ولا شيئاً مما ورد فيه ، إنما ذكرت أن الكتاب مكتوب على ورق عادى وبخط ردىء . وأنه لم يرع المجاملة فقدم إلى جلالة الملك عشية عودته إلى وطنه .

وكان حريًّا بالمعارضة أن تنتظر حتى يستقر جلالته بالإسكندرية . ونسيت الحكومة أن جلالة الملك لم يغادر أرض الوطن بصفة رسمية ، وأن الدستور حين تحدث فى مادته الثانية والعشرين عن العرائض والكتب التى ترفع إلى مقام جلالته أو إلى البرلمان لم يشترط نوعاً خاصًّا من الورق ، ولا لوناً خاصًّا من الكتابة ، ما كانت مقروءة ، وأن الاحتجاج بالورق والكتابة وموعد التقديم لم يكن إلا نوعاً من التمحك فى الشكليات للهروب من الموضوع والتعرض له .

وقد ردت المعارضة على هذا البيان الذى أصدرته الحكومة بأن التعرض للشكل وحده فرار من الموضوع ، وبأن من التحكم الذى يأباه العقل والعدل أن تحجب الحكومة كتاب المعارضة عن الناس بمصادرة الصحف التى نشرته ، وأن تنشر هى ردها على هذا الكتاب ، وأن هذا التفريق فى المعاملة لا يسوغه إلا الإرهاب الذى جعلته الحكومة ديدنها فى الحكم ، والذى يجافى أحكام الدستور ومبادئ الحرية كل المجافاة .

كان بعض إخواننا من الوزراء السابقين – إبراهيم دسوقى أباظة (باشا) وأحمد على علوبة (باشا) – قد رأوا فرادى أن يتصلوا بحسن (باشا) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة من قبل أن يرفع الكتاب إلى مقام جلالة الملك ، وبعد أن رفع الكتاب إليه وأن ينبهوه إلى فداحة المخالفة الدستورية التى حدثت وإلى نتائجها المتوقعة ، ثم أخبرنى كل واحد منهما أن حسن (باشا) أبدى شديد أسفه لما وقع وأنه كان يتمنى لو لم أرأس أنا الجلسة التى عرض فيها الاستجواب ، وأنه فسر ما ذكر عن المخالفة الدستورية بأن التعرض فى الاستجواب لرجل من رجال الملك هو الذى أدى إليه ، لأن الملك يجب أن يحمى رجاله . وذهب فى إظهار أسفه لما حدث إلى القول بأنه تمنى لو لم يكن فى مركز رئيس الديوان ، وأنه طلب إلى كريم (باشا) ثابت أن يعرض على جلالة الملك بعد أن رفض رأى حسن (باشا) بألا تصدر المراسيم ، أن يتفضل جلالته بنقله من منصب رئيس ديوان بالنيابة إلى منصب آخر فى الخارج ، وأن كريم (باشا) اعترض على طلبه ، وأن جلالة الملك رفض هذا الطلب ، وأنه لا يملك إلا أن ينزل على إرادة جلالته ، وأنه يتمنى أن يؤدى مر الوقت إلى تحسن الأحوال وزوال ما لم يكن يوده من حدوث ما حدث لمجلس الشيوخ .

من حق من يشاء أن يسأل : ما مصدر هذه القوة العجيبة التى تنبعث من شخص كريم (باشا) ثابت ؟ أهى مقدرة ذاتية ممتازة أدت به إلى أن يرسم سياسة خاصة فهو ينفذها بمثل هذه المقدرة ؟ أم أن مصدر القوة خارج عنه ، غير قائم بذاته ، وأن هذا

المصدر لا يدفع ؟ لا أستطيع أن أبدى رأياً ذاتيًّا . فأنا لم أعرف كريم (باشا) إلا حين كان شابًّا لم يتم دراسته فدفع به والده خليل (بك) ثابت رئيس تحرير المقطم إلى ميدان الصحافة ، فعمل معنا بجريدة السياسة مخبراً ناشئاً ، فكنا نكلفه أن يمر بالمفوضيات الأجنبية يسألها رأيها فى الامتيازات الأجنبية ، ولم أعرف له يومئذ مقدرة ذاتية إلا جرأة عرفتها فى كثير من أمثاله الصحفيين الناشئين ، ثم إنه عمل بعد ذلك مع والده فى المقطم ، واشترك وقتاً ما مع أصحاب الهلال ، كما اشترك وقتاً ما كذلك مع أصحاب أخبار اليوم . لكنه لم يكن صحفيًّا ممتازاً فى وقت ما ، وقد اتصل بديوان جلالة الملك مستشاراً صحفيًّا حين كنت رئيساً للشيوخ ، فلم تكن لى به أية صلة . لكننى كنت أسمع أن الوزراء يرجون رضاه اقتناعاً منهم بأن صلته بجلالة الملك تكفل لهم رضا جلالته ما رضى كريم (باشا) عنهم . فلما كانت الأسابيع الأخيرة من وزارة إبراهيم عبد الهادى (باشا) قابلنى بالصدفة فى بهو سان استفانو بالإسكندرية وسألنى : أصحيح أن الأحرار الدستوريين يريدون وزيراً مستقلا لوزارة الداخلية يتولى إجراء الانتخابات ؟ وأخبرنى أنه سينقل إلى جلالة الملك ما يسمعه منى . وأخبرته أن الأحرار الدستوريين لا يطلبون مثل هذا الطلب ، وإنما فكر فيه جماعة من شبانهم ومرشحيهم ، هذه هى المرة الأولى والأخيرة التى تحدثت فيها إلى المستشار بما تجاوز التحية ، فلم تزدنى به علماً ، ولم ترشدنى إلى مصدر قوته . على أننى سمعت يوماً فى صيف سنة ١٩٤٨ من النبيل منصور داود وأنا بجنيف فى سويسرا أنه كتب إلى أحمد محمد خشبة (باشا) ، وكان وزيراً للخارجية ، يحذره من كريم ثابت ويذكر له أنه يعمل لحساب الإنجليز ، ويذكره بأنه من أبناء أصحاب المقطم الجريدة التى أنشأها الإنجليز للدفاع عن سياستهم ، وأنه يراه خطراً على مصر وعلى عرشها كما كان أصحاب المقطم خطراً على مصر وعلى عرشها منذ دخل الإنجليز مصر .

ويبدو لى أنه شعر بمزيد من القوة حين اطمأن إلى مركزه المالى بعد سنين قليلة من اتصاله بالقصر . ولست أقصد ما تناوله الاستجواب عن خمسة آلاف الجنيهات التى حصل عليها من المواساة ، فخمسة آلاف جنيه لا تشعر صاحبها بالقوة . لكن أخبرنى إسماعيل صدقى (باشا) ، قبيل نظر الاستجواب وقبل المراسيم الثلاثة ، أن كريم (باشا) حصل من اليهود الذين اعتقلوا أو وضعت أموالهم تحت الحراسة فى وزارة إبراهيم (باشا) عبد الهادى على عشرات الألوف من الجنيهات مقابل خروجهم من الاعتقال أو رفع الحراسة عن أموالهم ، وأن حرم كريم (باشا) بعثت إلى صدقى (باشا) بخطاب تخبره فيه أنها اشترت

عقاراً مجاوراً لأملاكه بالزمالك بأربعين ألفاً من الجنيهات ورجته ألا يطلب أخذ هذا العقار بالشفعة . وأضاف صدقى (باشا) يومئذ : « وقد ابتسمت لأننى كنت أعلم أن المبلغ الذى دفع فى العقار الذى اشترى باسمها لم يزد عن ستة وعشرين ألفا من الجنيهات ، وأن هذا المبلغ دفع نقداً وعداً ، وأنها تعتزم تشييد عمارة ضخمة على هذا العقار » . وأردف صدقى (باشا) فى شىء من التهكم : « وأنت يا سيدى تشتغل بالسياسة من ثلاثين سنة ، ولم تحصل على شىء ». وأجبته مطمئناً : « الحمد لله أننى استطعت أن أخدم بلادى من غير مقابل » .

قص علىّ صدقى (باشا) هذه الرواية بعد أن كانت الصحف قد أشارت إلى الخطاب الخاص بالشفعة وبعد الذى تناقله كثيرون من أن كريم (باشا) عجب لأن صدقى (باشا) وهو المعروف بمجاملته وبرقته مع السيدات بنوع خاص لم يبعث إلى حرمه برد على كتابها . أما صدقى (باشا) فذكر لى أنه لم يكن يستطيع أن يرد على هذا الكتاب الذى يذكر أن ثمن العقار أربعين ألف جنيه وهو يعلم أن ثمنه الحقيقى ستة وعشرون ألف جنيه ، لأن المجاملة اقتضته ألا يذكر للسيدة التى خاطبته شيئاً من ذلك حتى لا يحرجها .

على أن اطمئنانه لمركزه المالى وشعوره بمزيد من القوة نتيجة لهذا الاطمئنان لم يكن لهما أثر كبير فيما تمتع به من نفوذ وسلطان فى دوائر الحكم . يشهد بذلك ما حدث بعد أن أقر مجلس الشيوخ القانون الذى أجاز اتفاقية الحكومة المصرية مع شركة قناة السويس فى سنة ١٩٤٩ . فقد زادت الاتفاقية عدد الأعضاء المصريين فى مجلس إدارة الشركة ، وقررت تعيين عضوين مصريين فى هذا المجلس بعد صدور القانون بإتمام الاتفاق مباشرة . ولما كان الاتفاق يجعل تعيين العضو للجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، على أن يخطر المجلس المذكور الحكومة المصرية بمن سيقترحهم لتبدى ما قد يعن لها من ملاحظات على الأعضاء المقترحين ، فقد أبلغ المسيو شارل رو ، رئيس المجلس ، الحكومة المصرية بأن المجلس يقترح تعيين على الشمسى (باشا) وواصف (باشا) غالى عضوين مصريين تنفيذاً للاتفاق الجديد . ولم تكتف الحكومة المصرية بالاعتراض على هذين الاسمين ، بل اقترحت تعيين كريم ثابت (باشا) وأحمد عبود (باشا) بدلهما . ورفضت الشركة هذا الاقتراح ونشأت بسبب ذلك أزمة بينها وبين الحكومة المصرية . وطال أمد هذه الأزمة شهوراً متعاقبة دعيت فى أثنائها إلى حفلة عشاء أقامتها إدارة شركة قناة السويس بالقاهرة احتفالا بعدد من أعضاء مجلس إدارة الشركة وعلى رأسهم

مسيو شارل رو . وفى السهرة تحدث شارل رو إلىّ وإلى ممدوح (بك) رياض وكان ممدوح (بك) وزير التجارة الذى تفاوض وإياه ووقع الاتفاق الجديد معه ، وتناول حديثه الأزمة التى نشأت بين الشركة والحكومة بسبب تعيين العضوين وتشبث الشركة بموقفها . فقال : إن الأمر عنده لا يقف عند ما للحكومة وما للشركة من حق وأن الشركة وحدها هى التى تملك اقتراح الأعضاء ، ثم لا تملك الحكومة إلا إبداء الملاحظات من غير أن تقترح من جانبها أحداً ، بل هو يتعدى ذلك إلى أشخاص الأعضاء المقترحين أنفسهم . فالعضوين اللذين تقترحهما الشركة ، على (باشا) الشمسى وواصف (باشا) غالى ، من كبار المصريين المعروفين فى العالم الدولى ، والمعروفين كذلك لأعضاء الجمعية العمومية . وهما قد كانا وزيرين عدة مرات ، ولهما من المكانة فى مصر ما لا ينازع فيه أحد . أما عبود (باشا) وكريم (باشا) فليس لهما شىء من هذه الصفات وإذا قيل إن عبود (باشا) رئيساً لشركة من شركات البواخر فشركته لا صلة لها بالقناة لأن بواخرها لا تعبر القناة . أما كريم (باشا) ثابت فرجل لا يعرفه أحد من أعضاء الجمعية العامة للشركة بعد ، وليس له من المكانة فى مصر ما لأى من الرجلين اللذين تقترحهما الشركة ، ولا يمكن بحال أن نقبله . قد يصبح يوماً ما شخصاً بارزاً فى حياة مصر القومية ، أو فى الحياة الدولية نفسها ، ويومئذ يمكن اقتراحه لعضوية مجلس إدارة الشركة ، أما اليوم فلا .

وأصرت الشركة على رأيها فلم يعين كريم (باشا) ، وعين عبود (باشا) وعلى الشمسى (باشا) . وقيل يومئذ إن كريم (باشا) سيعين مندوباً عن الحكومة المصرية لدى الشركة . وهذا مركز تختار له الحكومة المصرية من تشاء . لكن كريم (باشا) تنحى عن هذا المنصب فعينت الحكومة فيه إلياس أندراوس (باشا) العضو المنتدب لشركة البيضا للغزل والنسيج .

لم يكن المركز المالى إذن هو مصدر قوة كريم ثابت (باشا) . أترى تكون له سلطة خفية هى مصدر هذه القوة . لما حدث الانقلاب السورى الأول الذى قام به حسنى الزعيم فى سنة ١٩٤٧ ، والذى قلب به الجيش السورى نظام الحكم المدنى ، أسف الناس فى مصر ما أصاب الشقيقة العربية ، وأسفوا بنوع خاص لما أصاب شكرى (بك) القوتلى رئيس الجمهورية السورية الذى سجن فى داره ، ورأوا فى عمل حسنى الزعيم أمراً إذّا تخشى مغبته . وبعد زمن وجيز عرف الناس أن كريم (باشا) ثابت ذهب إلى سوريا وزار حسنى الزعيم وعاد من عنده ثم لم تلبث الحكومة المصرية أن اعترفت بالانقلاب

السورى وبنتائجه . وجاء حسنى الزعيم إلى مصر بعد ذلك بوصفه رئيس الدولة السورية فأكرم غاية الإكرام . ألا يدل ذلك على مقدرة كريم (باشا) وعلى أن هذه المقدرة مصدر قوته . أم أنه أوحى إليه لغرض سياسى أن يذهب إلى حسنى الزعيم بدمشق ، ولم يكن أحب إلى حسنى الزعيم من أن تعترف به مصر ، فلم يجد كريم (باشا) مشقة فى تنفيذ مهمة أهلته لها اعتبارات كثيرة منها مصريته الحديثة وماضى « المقطم » .

أيًّا كان مصدر القوة التى تشع عن كريم (باشا) فإن نفوذه قد امتد إلى آفاق واسعة فى الدولة ، فأغلب الوزراء يطمعون فى رضاه ، ويغتبطون بمودته ، مما أدى إلى مأساة المراسيم الثلاثة لأن الاستجواب الذى قدمه مصطفى (بك) مرعى تناول شخصه بسبب أخذه خمسة آلاف جنيه من النقيب (باشا) مدير مستشفى المواساة ، وما جعل حسن (باشا) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة يرجوه أن يعرض على جلالة الملك نقل حسن (باشا) من الديوان إلى السلك السياسى خارج مصر ، وما جعل كلمته مسموعة فى دوائر الأعمال بقدر ما هى مسموعة فى دوائر الحكم .

* * *

لم أتصل بعد ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ بأحد من الوزراء ولا من رجال القصر ، إلا ما قضت به الضرورة الملحة حين حضورى جلسات مجلس الشيوخ . وبقيت على ذلك إلى شهر فبراير سنة ١٩٥١ حين ذكر لى علوبة (باشا) أن حسن (باشا) يوسف يلح فى مقابلتى شخصيًّا لمناسبة الوثائق التى حصلنا عليها ممهورة بتوقيع النحاس (باشا) ، وأراد علوبة (باشا) أن يستوثق من صحتها . وليس هذا الفصل موضع التفصيل فى هذا ؛ بل موضعه الفصل المقبل . وقد رفضت مقابلته فألحّ علىّ أصدقائى دسوق أباظة (باشا) وعلوبة (باشا) وحسن (باشا) عبد الوهاب ، وأشار على بها إبراهيم (باشا) عبد الهادى .

وخاطبنى حسن (باشا) يوسف تليفونيًّا فقابلته فى المساء بقصر عابدين فتحدثنا هنيهة عن الوثائق ثم انتقل هو إلى حديث السياسة فذكر أن المعارضة أقفلت الباب بينها وبين القصر باستجواب مصطفى (بك) مرعى لأنها تناولت رجلا من رجال الملك بالتجريح . وأجبته : أو تريد أن تقول إن كريم ثابت رجل الملك أكثر منى ؟ هذا ما لا أقره . والذى أفهمه أن المصريين جميعاً رجال الملك كما أن الملك ملك المصريين جميعاً قال : ولكن . إذا اتصل أمر برجل من المتصلين مباشرة بجلالة الملك وجب إحاطته أولا وقبل أى حديث عام حتى يتصرف الملك فى شأنه . قلت : أنا أقرك على هذا . فواجب المجاملة

الأولية يقتضيه . لكن ما قيل فى البرلمان عن كريم (باشا) قد أبلغ من قبل إلى القصر وكان موضع حديث مستفيض فيه . لقد ذكره محمود (بك) محمد محمود فى تقرير ديوان المحاسبة ، فلما علم به رئيس الوزراء وعلم به بعض الوزراء خاطبوه فى الأمر وطلبوا إليه رفع ما ذكره من التقرير . فلما رفض اتصل بك أنت شخصياً وكنت قد اطلعت على التقرير وعرفت الواقعة المنسوبة إلى كريم (باشا) فتحدثتا فيها ، ثم عدت فذكرت له أن جلالة الملك لا يعترض على نشر التقرير ونشر هذه الواقعة فيه . لم يكن ما نسب إلى كريم (باشا) وما تناوله الاستجواب أمراً خافياً عليكم إذن . وأطرق حسن (باشا) حين واجهته بهذه الحجة وكأن أحداً لم يواجهه بها من قبل . ثم قال : هذا صحيح . وانتقل الحديث إلى أمور أخرى يراها القارئ مفصلة من بعد . وقلت أنا لمناسبة الحديث فى هذا الأمر : لقد آمنت دائماً ، وسأبقى على إيمانى هذا ، بأنه ليس فى مصر ذات مصونة لا تمس غير ذات جلالة الملك ، وأن للبرلمان أن يتناول كل تصرف يمس الحياة العامة والمسئولية الوزارية بالسؤال والاستجواب لأن ذلك حقه الذى قرره له الدستور .

* * *

هذه قصة المأساة الدستورية التى قلبت حياة مجلس الشيوخ رأسا على عقب ، والتى أضافت دليلا جديداً محزناً على أن الحياة النيابية فى مصر مسرحية تمثل ، لا يسأل البرلمان فيها السلطة التنفيذية ، بل البرلمان فيها مسئول أمام السلطة التنفيذية ، فهى تحل مجلس النواب يوم يحلو لها أن تحله ، وهى تجرى الانتخابات لتمثيل إرادتها لا لتمثيل إرادة الشعب ، وهى تعبث بمجلس الشيوخ هذا العبث الصارخ ، وهى فى هذا كله لا تجد من رد الفعل الذى يقوم به الشعب ما يصدها عن المضى فى دكتاتورية مستبدة اتخذت الحياة النيابية ستارها .

من المسئول عن هذا الوضع الشاذ ، وإلى أى حد يعتبر الشعب المصرى نفسه مسئولا ؟ ذلك ما يجد القارئ الجواب عليه فى الفصل الخاص بالحياة النيابية فى مصر .